

Distr.: General
14 December 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) بأن يحيلوا طيه، وفقا للفقرة ٤ من القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، التقرير النهائي عن أعمالهم. وقدم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ ونظرت فيه اللجنة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ويرجو فريق الخبراء ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رومان إسمينجو
المنسق

(توقيع) ميلاني دي غروف
الخبيزة

(توقيع) إلياس أوصديق
الخبير

(توقيع) آنا أوزبورن
الخبيزة

(توقيع) إميل رواغاسانا
الخبير



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٥٤ (٢٠١٩)

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي وُقِعَ في بانغي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، الإطار المرجعي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة الموقعة البالغ عددها ١٤ جماعة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الشركاء الإقليميون والدوليون لدعم الاتفاق، ظل تنفيذه محدوداً. واتهم كل من الحكومة وبعض قادة الجماعات المسلحة بعضهم البعض بعدم الوفاء بالتزاماتهم، كما يتضح من المناقشات التي دارت بشأن وحدات الأمن الخاصة المختلطة.

وعلى أرض الواقع، واصلت الجماعات المسلحة ارتكاب العديد من انتهاكات الاتفاق، مما أدى إلى مطالبة جهات فاعلة وطنية ودولية على حد سواء باتخاذ إجراءات عقابية ضد مرتكبي الانتهاكات. ومن بين أشخاص آخرين، كان عبد الله مسكين، الذي هدد بالإطاحة بالحكومة في عدد من المناسبات بعد توقيع الاتفاق، موضوع عدة نداءات مطالبة بفرض جزاءات وطنية ودولية عليه.

ومنذ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، ما فتئ القتال يحدث في مقاطعة فاكاجا حيث منيت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بقيادة نور الدين آدم وعبد الله حسين الخاضعين للجزاءات، بهزائم عسكرية كبيرة. وعلى الرغم من أن التوترات فيما بين الجماعات الإثنية قُدمت باعتبارها سبب النزاع، نتج القتال عن التنافس على السيطرة على الأراضي بين الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى المنشأ حديثاً.

وأدت الاشتباكات التي وقعت في مقاطعة فاكاجا إلى ارتفاع مستوى الاتجار بالأسلحة في المنطقة، لأن جميع الجماعات المسلحة المشتركة في القتال اقتنت الأسلحة، وكذلك تجنيد المقاتلين، من الأراضي السودانية. وتقدّم أيضاً معلومات عن اقتناء الأسلحة (في بعض الأحيان، مقابل الموارد الطبيعية) في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل عناصر من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعات "أنتي بالاك" الموجودة في مقاطعة كوتو السفلى.

وتم الإبلاغ عن العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حالات احتجاز غير قانوني قامت بها جماعات "أنتي بالاك"، وكذلك فصائل من ائتلاف سيليكاس السابق، الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى. وقام الفريق أيضاً بالتحقيق في مشاركة أعضاء من الجماعات المسلحة في شن هجمات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وكذلك في ارتكاب العنف الجنسي والعنف الجنساني، ولا سيما في مثلث كاغا باندورو/باتانغافو/كابو.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية (الذهب والماس)، ظل الاتجار بها متفشياً في جميع مناطق البلد. وفي هذا الصدد، يتناول التقرير بشكل خاص التطورات في منطقتي كاغا باندورو ونديلي. وتقدّم

استنتاجات بشأن الهياكل الضريبية غير القانونية الجديدة لفصائل ائتلاف سيليكاس السابق، وحالات الاتجار، بما في ذلك حالة شملت شريكا وثيق الصلة بعبد الله حسين، ومشروع للاستغلال الميكانيكي (في مجال التعدين) في مناطق واقعة تحت سيطرة الجبهة الشعبية. وتقدم أيضا معلومات عن الحالة في بوزوم (مقاطعة أوهايم)، حيث ظهرت توترات بشأن أنشطة شركة لتعدين الذهب.

وبدعم من الشركاء الدوليين، تواصل النشر السريع للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى خارج العاصمة، ولا سيما في المنطقة الشرقية. وكان جنود القوات المسلحة موجودين في ١٥ من أصل ١٦ مقاطعة، ولكنهم ظلوا يواجهون تحديات كبيرة، لا سيما في المناطق التي كانت توجد فيها الجماعات المسلحة والتي كانت لا تزال للقوات المسلحة فيها قدرة محدودة على الاشتغال. ويتناول التقرير أيضا الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الحرس الرئاسي.

وأدى انعدام الاستقرار في المناطق القريبة من الحدود، ولا سيما في مقاطعتي فاكاجا ومبومو العليا، إلى اتخاذ سلطات السودان وجنوب السودان لقرارين بإغلاق حدودهما مع جمهورية أفريقيا الوسطى جزئيا ومؤقتا فقط في حالة جنوب السودان).

ويشمل التقرير أيضا معلومات عن المشاركة المبلغ عنها لأعضاء من ائتلاف سيليكاس السابق في إنشاء جماعة مسلحة تنتمي إلى شبكة دولية وتستهدف المصالح الغربية والإسرائيلية والسعودية في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها.

وفيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، يتناول التقرير حالات انتهاكات حظر السفر من قبل نور الدين آدم، الذي وجد الفريق أنه كان يستخدم جواز سفر دبلوماسيا سودانيا يحمل اسم محمد آدم بريما عبد الله. ويتضمن التقرير أيضا وصفا للجهود الإيجابية التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتحديد أصول الأفراد الخاضعين للجزاءات والخطوات المتبقية التي يتعين اتخاذها لتجميد جميع الأصول التي تم تحديدها.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - معلومات أساسية
٧	ثانيا - المسائل السياسية: متابعة تنفيذ الاتفاق، ومواقف الجماعات المسلحة، والتوترات في بانغي
٧	ألف - اجتماعات المتابعة ومسألة التدابير العقابية في حالة وقوع انتهاكات
٨	باء - الجماعات المسلحة والاتفاق
١١	جيم - وحدات الأمن الخاصة المختلطة وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن
١٣	دال - استمرار التوترات على الساحة السياسية واحتمال إجراء انتخابات
١٥	ثالثا - التطورات في معازل ائتلاف سيليك السابق
١٥	ألف - القتال من أجل السيطرة على مقاطعة فاكاجا
٢١	باء - اتجار الجماعات المسلحة بالأسلحة عبر الحدود
	جيم - انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في مثلث كاغا باندورو/باتانغافو/كابو ومنطقة بريا
٢٤	دال - المسائل المتصلة بالموارد الطبيعية: الهياكل الضريبية الموازية وأعمال التهريب
	رابعا - الجماعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وأنشطة الاتجار غير المشروع في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى
٣٢	ألف - المدنيون ضحايا أنشطة الجماعات المسلحة (مقاطعة كوتو السفلى)
	باء - التعاون عبر الحدود والاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كوتو السفلى
٣٤	جيم - منطقة أوبو: الحالة الإنسانية وأنشطة الجماعات التي يشار إليها محليا باسم جيش الرب للمقاومة (انظر المرفق ٤-٦)
٣٤	خامسا - الديناميات الإقليمية
٣٤	ألف - آخر المستجدات فيما يتعلق باللجان المشتركة
٣٥	باء - إغلاق الحدود مع السودان
٣٥	جيم - الحالة على الحدود مع تشاد
٣٥	دال - الحدود مع جنوب السودان
٣٦	هاء - العمل الجاري على الصعيد الإقليمي بشأن الترحال الرعوي عبر الحدود
٣٧	واو - آخر المستجدات المتعلقة بالانقلاب المبلّغ عنه في غينيا الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

سادسا -	التقارير الواردة عن مشاركة أعضاء في ائتلاف سيليكسا السابق في إنشاء شبكة جماعات مسلحة إقليمية تستهدف المصالح الغربية والإسرائيلية والسعودية في جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان أخرى	٣٧
ألف -	إسماعيل جيداه وميشيل جوتوديا، علاقة وثيقة وطويلة الأمد	٣٧
باء -	إفادة إسماعيل جيداه	٣٨
جيم -	دور ميشيل جوتوديا	٣٩
دال -	معلومات مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية	٤٠
سابعا -	حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية	٤٠
ألف -	تخفيف حظر توريد الأسلحة وطلبات الأسلحة الثقيلة	٤٠
باء -	نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية: التدريب والتجديد والتجهيز بالمعدات وحالات سوء السلوك	٤١
جيم -	استيراد المتفجرات التجارية (انظر المرفق ٧-٨)	٤٤
ثامنا -	الماس والذهب: قضايا التجارة القانونية والاتجار والأمن	٤٤
ألف -	عملية كيمبرلي وتجارة الماس والاتجار به	٤٤
باء -	الذهب: زيادة التجارة القانونية ومسألة تمويل الجماعات المسلحة	٤٥
جيم -	مسائل أمنية تتعلق بأنشطة شركات التعدين: حالة بوزوم	٤٦
دال -	تراخيص التعدين	٤٧
هاء -	التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار	٤٧
تاسعا -	المعلومات المتعلقة بالأفراد الخاضعين للجزاءات وتنفيذ الجزاءات	٤٨
ألف -	تنفيذ السلطات الوطنية لتدابير تجميد الأصول	٤٨
باء -	استخدام نور الدين آدم لجواز سفر سوداني مزور وانتهاكاته لحظر السفر	٤٨
عاشرا -	التوصيات	٤٩

أولا - معلومات أساسية

- ١ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) الذي كُلِّف فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بموجبه، في جملة أمور، بأن يقدم إلى المجلس، عقب مناقشة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، تقريراً نهائياً في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.
- ٢ - ووفقاً للقرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، يتضمن هذا التقرير، في جملة أمور، تقييماً لتنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن (حظر لتوريد الأسلحة وحظر للسفر وتجميد للأصول)، ويتناول عدداً من المسائل بهدف تحديد الضالعين من الأفراد والكيانات في أنشطة خاضعة للجزاءات، على نحو ما حُدِّد في الفقرتين ٢٠ و ٢١ من قرار المجلس ٢٣٩٩ (٢٠١٨) ومُدِّد بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩).
- ٣ - ويغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١٩، الذي هو تاريخ بداية ولاية الفريق، إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي هو تاريخ إنجاز التقرير، مع التركيز على التطورات التي حدثت منذ صدور تقرير الفريق لمنتصف المدة في ٣٠ تموز/يوليه.
- ٤ - وظلت أزمة السيولة في الأمم المتحدة تؤثر على قدرة الفريق على تنفيذ ولايته. فعلى سبيل المثال، بسبب تخفيض في عدد موظفي الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة، وكفالة أن يصدر هذا التقرير وفقاً للموعد النهائي المحدد في القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، كان على الفريق أن يعد تقريراً لا يتجاوز عدد كلماته ١٨ ٠٠٠ كلمة (بدلاً من ٢٣ ٠٠٠ كلمة وفقاً للممارسة المعتادة).

التعاون

- ٥ - منذ ١ آذار/مارس ٢٠١٩، سافر الفريق إلى ١٣ مقاطعة من مقاطعات جمهورية أفريقيا الوسطى الـ ١٦ (انظر الخريطة الواردة في المرفق ١-١). وقام الفريق أيضاً بزيارات رسمية إلى الاتحاد الروسي، وبلجيكا، وبنن، وتشاد، وغابون، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والكاميرون. ويشكر الفريق حكومات هذه البلدان على الاستضافة فيما يتعلق بهذه الزيارات.
- ٦ - ووجه الفريق، منذ بداية ولايته، ٧٣ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة، وتلقى مستويات مختلفة من الاستجابة لطلباته (انظر المرفق ٢-١).
- ٧ - وعملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، واصل الفريق تبادل المعلومات مع أفرقة أو مجموعات أخرى من الخبراء أنشأها مجلس الأمن، لا سيما أفرقة الخبراء المعنية بجنوب السودان، والسودان، وليبيا، وكذلك فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٨ - ويشكر الفريق أيضاً بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) على دعمها وتعاونها المتواصلين.

المنهجية

- ٩ - يسعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر S/2006/997، المرفق). ولئن كان هدف الفريق هو التحليّ بأكبر قدر ممكن من الشفافية، فقد قام

بحجب المعلومات المحددة لهوية مصادره في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هويتهم إلى تعريض سلامتهم أو سلامة غيرهم لمخاطر غير مقبولة.

١٠ - والفريق ملتزم، بنفس القدر، بالتحلي بأعلى درجات الإنصاف، وما فتى يسعى جاهدا إلى إطلاع الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، على أي معلومات في التقرير قد تتضمن إشارات إليها، وذلك لكي تستعرض هذه المعلومات وتعلق عليها وترد عليها في غضون فترة زمنية محددة.

١١ - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله في مواجهة أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد وافق الفريق على نص هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء قبل أن يحيله منسق الفريق إلى رئاسة مجلس الأمن.

ثانيا - المسائل السياسية: متابعة تنفيذ الاتفاق، ومواقف الجماعات المسلحة، والتوترات في بانغي

ألف - اجتماعات المتابعة ومسألة التدابير العقابية في حالة وقوع انتهاكات

١٢ - ظلت الجهات الوطنية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة تعرب عن دعمها للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/145، المرفق) وتعمل على تيسير تنفيذه. وعقدت الدورتان الرابعة والخامسة للجنة التنفيذية للرصد المنشأة عملا بأحكام الاتفاق، في ٣١ تموز/يوليه و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على التوالي، بمشاركة الحكومة، والجهتين الضامنتين (الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) والميسرين، بمن فيهم البعثة المتكاملة والدول المجاورة، وكذلك ممثلين عن الجماعات المسلحة والمجتمع المدني.

١٣ - وفي يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، عقد اجتماع برئاسة الاتحاد الأفريقي في بانغي بمشاركة أعضاء من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من بينهم رئيس الوزراء فيرمين نغريبادا، وممثلين عن ١٣ من أصل ١٤ جماعة مسلحة موقعة، من بينهم فرد خاضع للجزاءات هو عبد الله حسين من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٢-١). وفي الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قامت بعثة ثلاثية رفيعة المستوى من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضا بزيارة البلد (انظر المرفق ٢-٢).

١٤ - وسمحت اجتماعات المتابعة والمبادرات هذه لجميع الجهات صاحبة المصلحة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، مثل تعيين حكومة شاملة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ وإنشاء آليات متابعة على الصعيد المحلي، وكذلك تحديد العديد من التحديات المقبلة^(١). ودرس المشاركون، في جملة أمور، الطلبات المقدمة من قادة الجماعات التي نصبت نفسها جماعات "دفاع عن النفس" في حي PK5 بانغي من أجل المشاركة في تنفيذ الاتفاق (انظر المرفق ٢-٣؛ وانظر أيضا S/2018/1119، الفقرة ٣٥) والانتهاكات المتكررة للاتفاق، بما في ذلك في سياق القتال الذي دار في مقاطعة فاكاجا (انظر الفقرات من ٤٦ إلى ٧١).

(١) كانت ١٥ من أصل ١٧ لجنة على مستوى المقاطعات و ١٤ من أصل ١٧ لجنة تقنية معنية بالأمن تقوم بمهامها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (انظر S/2019/822، الفقرة ٩).

١٥ - وخلال اجتماعات المتابعة هذه، أعرب العديد من المشاركين عن رغبتهم، عملاً بأحكام المادة ٣٥ من الاتفاق، في أن تتخذ إجراءات عقابية ضد مرتكبي الانتهاكات. وعلى سبيل المثال، دعا البيان الصادر بعد انعقاد دورة اللجنة التنفيذية للرصد في ٣١ تموز/يوليه، الموقع من رئيس الوزراء والممثل الخاص ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى فرض "جزاءات وطنية ودولية" على عبد الله مسكين نظراً لتصرفاته المخلة بالاتفاق (انظر المرفق ٢-٤ والفقرتان ٢٦ و ٢٧)^(٢). وكانت تجري مناقشات بين الشركاء الوطنيين والدوليين بشأن نوع التدابير التي يمكن اتخاذها لتنفيذ المادة ٣٥ من الاتفاق. وبالإضافة إلى جزاءات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المذكورة في الاتفاق، يمكن أن تشمل هذه التدابير الشجب العام لانتهاكات المخالفين، و/أو إلغاء تعيين بعض الأفراد في وظائف رسمية، و/أو تنفيذ أوامر إلقاء القبض المعلقة (انظر التوصية الواردة في الفقرة ١٧٢ (أ)).

باء - الجماعات المسلحة والاتفاق

١٦ - ارتكبت الجماعات المسلحة الرئيسية في البلد انتهاكات عديدة للاتفاق، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2019/822، الفقرة ٢٤)، على الرغم من مواصلة الإعراب عن تأييد الاتفاق. وكان لذلك أثر إنساني كبير، كما هو مبين في الإطار الوارد أدناه.

تشير أعداد المشردين إلى تغير قليل في الحالة الأمنية

ناقش الفريق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أنواعاً مختلفة من الإحصاءات عن الضحايا المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة^(٣). ويمكن قراءة البيانات بطرق مختلفة، لا سيما في ضوء التغيرات الموسمية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على أنشطة الجماعات المسلحة. بيد أن أعداد المشردين - التي هي مؤشر موثوق به عن تصور الأمن بين المدنيين - ظلت مرتفعة. ففي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بلغ عدد المشردين داخلياً ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، في حين أن عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى شهد زيادة طفيفة مقارنة بالأرقام المسجلة في عام ٢٠١٨، إذ ارتفع إلى ٦٠٧ ٠٠٠ شخص، على الرغم من عمليات العودة الرسمية من الكونغو (انظر الفقرة ١٠٩)^(٤). وظلت حالة العاملين في المجال الإنساني أيضاً صعبة للغاية. ومع أن عدد الهجمات المبلغ عنها في الأشهر التسعة الأولى قد انخفض، بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة، من ٣١٩ إلى ٢١٨ هجمة، فإن مستوى العنف خلال هذه الهجمات قد ازداد، كما يتضح من الارتفاع الحاد في عدد العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية الذين أصيبوا أثناء هذه الحوادث من ١٩ إلى ٣٤ عاملاً^(٥).

(٢) صدر أمر بإلقاء القبض على عبد الله مسكين في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٣) اجتماعات مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة موجزة عن تحركات السكان"، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Overview of population movements", 25 October 2019).

(٥) انظر: www.humanitarianresponse.info/en/operations/central-african-republic/infographic/rca-apercu-des-incidents-affectant-les-humanitaires.

١٧ - وهناك ثلاثة عوامل رئيسية أدت إلى التباين بين بيانات قادة الجماعات المسلحة وأعمالهم المتناقضة على أرض الواقع. أولاً، اعتبر العديد من القادة أن الحكومة لم تنفذ الاتفاق بحسن نية، كما يتضح من المناقشات بشأن وحدات الأمن المشتركة المؤقتة (وحدات الأمن الخاصة المختلطة) (انظر الفقرات من ٣١ إلى ٣٥).

١٨ - ثانياً، كان العديد من مقاتلي وقادة الجماعات المسلحة راضين عن الوضع الراهن الذي يمكنهم من مواصلة توليد إيرادات كبيرة، ولا سيما من خلال فرض الضرائب بطريقة غير قانونية. وأكدت مشاركة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (بقيادة نور الدين آدم وعبد الله حسين الخاضعين للجزاءات) وغيرها من الجماعات المسلحة في القتال في مقاطعة فاكاجا (انظر الفقرات من ٤٦ إلى ٧١) أن أهداف هؤلاء القادة ظلت هي السيطرة على الأراضي والطرق حيث يمكنهم فرض رسوم المرور والاتجار بالأسلحة والذخائر. والجهود التي بذلها قادة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى من أجل استخدام وحدات الأمن الخاصة المختلطة كأداة لتحقيق أهدافهم (انظر الفقرات من ٣٢ إلى ٣٤) قد أكدت وجهة النظر هذه.

١٩ - ثالثاً، عانت بعض الجماعات المسلحة من عجز هيكلي عن تنفيذ الاتفاق. وكما يرد بالتفصيل أدناه، ظلت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، بقيادة محمد الخاتم، أفضل الأمثلة في هذا الصدد.

الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى: عجز هيكلي عن تنفيذ الالتزامات

٢٠ - على الرغم من التزامات الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بإزالة نقاط التفتيش (انظر المرفق ٢-٥)، واصلت فرض رسوم المرور عند بعض الحواجز، على سبيل المثال على طول الطريق الرابطة بين كاغا باندورو، وأوانداغو، وكابو (انظر الخرائط الواردة في المرفق ٣-١٩) وفي ميريس (مقاطعتا أوهام ونانا - غريبيزي)، حسب ما لاحظته الفريق يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٢١ - وعانى الخاتم كثيراً من أجل الحفاظ على السيطرة على قواته، على النحو المبين في تقريرين سابقين (S/2016/1032، الفقرتان ٢٠٠ و ٢٠١، و S/2018/1119، الفقرة ٢٩). وفي هذا السياق، استخدم الخاتم استراتيجيات مختلفة في محاولة لإدارة جشع القادة العسكريين للحركة ونزعاتهم الذاتية وسوء سلوكهم، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان (انظر الفقرات من ٧٩ إلى ٨٦). وكان من بين الأساليب التي اتبعها الترتيب لعملية دوران منتظمة (كل ثلاثة أشهر، وفقاً لما ذكره عناصر من الحركة) للقادة العسكريين المحليين^(٦)؛ وتمثل أسلوب آخر في الإنشاء المنتظم لوظائف جديدة (انظر المرفق ٢-٦).

٢٢ - وبالمثل، كان الطلب الأهم من بين عدة طلبات قدمها الخاتم بعد الاستقالة من منصبه كمستشار عسكري خاص لرئيس الوزراء في ما يتعلق بوحدة الأمن الخاصة المختلطة (انظر المرفق ٢-٧ والفقرة ٣٢)، هو رغبته في أن يعيّن جنرالاً في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى^(٧). واعتبر الخاتم أن الحصول على هذا المنصب سيساعد على إدماج بعض عناصر الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في القوات المسلحة، وبالتالي تعزيز سلطته داخل الحركة^(٨).

(٦) اجتماعات مع عناصر من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، كاغا باندورو، ٥-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٧) اجتماع مع ممثلين عن الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، بانغي، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٨) المرجع نفسه.

٢٣ - وظل قادة الحركة يعيرون اهتماما محدودا لتعليمات الخاتم (انظر الفقرة ٧٩). فعلى سبيل المثال، رفض قائد محلي للحركة في ماركوندا (مقاطعة أوهايم)، "العقيد" الهبو، في تموز/يوليه إعادة نشر قواته من أجل الحفاظ على السيطرة على منجم للذهب - وأرباحه - بالقرب من كوكي، وذلك على الرغم من أوامر صادرة عن قيادة الحركة^(٩). وعلاوة على ذلك، في أوائل عام ٢٠١٩، قام "الجنرال" أفيسسي من نفس الحركة بعمليات عسكرية في منطقة مبريس - باكالا (مقاطعتا نانا - غريبيزي وأواكا) في غياب أي تعليمات من الخاتم (انظر الفقرة ٩٤)^(١٠).

"المفسدون": حالتا عبد الله مسكين ومصطفى سابون

٢٤ - نتج عن الاتفاق وتنفيذه عدم رضا بعض السياسيين والقادة العسكريين، ولا سيما أولئك الذين لم يحصلوا على الوظائف التي كانوا يتوقعون الظفر بها. فقام بعضهم مؤخرا بتجنيد مقاتلين واقتناء أسلحة أو حاولوا القيام بذلك. وكان هدفهم هو اكتساب القدرة على تنفيذ العمليات من أجل زعزعة استقرار السلطات، فضلا عن زيادة إبراز أنفسهم وإظهار استعدادهم للتعاون المحتمل مع المعارضين الآخرين للحكومة، بمن فيهم الساسة الموجودون في بانغي.

٢٥ - وكان من بينهم مارتن كومتامادجي، المعروف أيضا باسم عبد الله مسكين، الذي أصبح "العدو العام الأول" في بانغي بسبب خطابه العدواني ضد الحكومة (انظر الفقرة ٢٧)، وكذلك أفراد ظلوا بعيدين أكثر منه عن الأعضاء، منهم مصطفى سابون، زعيم ائتلاف سيليكاس السابق.

عبد الله مسكين، "جنرال" يبحث عن مقاتلين

٢٦ - في تقرير منتصف المدة الصادر عن الفريق في عام ٢٠١٩، وصف الفريق معارضة مسكين المتشددة للاتفاق وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ووصف الفريق، في ذلك التقرير، أيضا تعاونه مع قادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، ولا سيما "الجنرال" بشار فضل، بعد وصول مسكين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من برازافيل في حزيران/يونيه ٢٠١٩ (انظر S/2019/608، المرفق ٢-٨). ووجد الفريق أنه سافر باستخدام جواز سفر وظيفي أصدره الكونغو (انظر المرفق ٢-٨).

٢٧ - وجد مسكين تهديداته بالإطاحة برئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان أركانج تواديرا في بيان نشر في ٣٠ تموز/يوليه (انظر المرفق ٢-٩). وواصل أيضا محاولاته الرامية إلى بناء قدراته العسكرية، بطرق منها تجنيد أفراد من جماعته الإثنية، السارا (انظر الفقرة ٧٨). وتفيد التقارير بأنه عرض على الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى إجراء عملية عسكرية في تيرفيل أثناء القتال الذي كان يدور في مقاطعة فاكاغا (انظر الفقرات من ٤٦ إلى ٧١)^(١١). وتوقفت جهوده بسبب أحداث ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في آم دافوك التي فر خلالها من هذه البلدة (انظر الفقرة ٧٧).

مصطفى سابون، سياسي يبحث عن دور مهم (انظر المرفق ٢-١٠)

(٩) اجتماعات مع ممثلين عن الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، كاغا باندورو ومبريس، ٩-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) اجتماع مع عضو من أعضاء الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بانغي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

جيم - وحدات الأمن الخاصة المختلطة وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

حالات التأخير في إنشاء وحدات الأمن الخاصة المختلطة والتقدم المحرز فيه

٢٨ - كان إنشاء وحدات الأمن الخاصة المختلطة، التي تتألف من أعضاء من قوات الدفاع والأمن الوطنية وكذلك من الجماعات المسلحة، أحد الأحكام الرئيسية للاتفاق (انظر أيضا S/2019/608، الفقرات من ٢١ إلى ٢٤)^(١٢). وتمثلت ولايات الوحدات، التي كان من المقرر أن تُنشأ كثلاث وحدات إقليمية (تنتشر في الغرب، والوسط والشرق)، في مراقبة ممرات الترحال الرعوي ومناطق التعدين، وحماية المدنيين، والمشاركة في العمليات المدنية - العسكرية وعمليات حفظ السلام، وتأمين مواقع التعدين^(١٣). ونص الاتفاق على أن تعمل الوحدات بكامل طاقتها ٦٠ يوما بعد التوقيع عليه، بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ بيد أن كلا من التدريب وما يليه من تشغيل للوحدات شهدا تأخرا كبيرا.

٢٩ - ومن خلال برنامج "لتدريب المدربين"، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة بتدريب ما مجموعه ٥٣ مدبرا (٣٤ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى و ١٩ فردا من الشرطة والدرك) من قوات الدفاع والأمن الوطنية^(١٤). أولا، تلقى ٣١ جنديا من القوات المسلحة وضابطا من قوات الأمن الداخلي تدريباً في بوار في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٩ آب/أغسطس. ثانيا، ورثما تبدأ الاستعانة بخدمات ٢٢ مدبرا، تلقوا تدريباً متخصصاً تكميلياً في بانغي في الفترة من ٩ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر المرفق ٢-١١)^(١٥). وبدأ المدربون في تقديم التدريب الأول لوحدات الأمن الخاصة المختلطة في بوار في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في موقع تدريب أعد بدعم من المنظمة الدولية للهجرة والبعثة المتكاملة^(١٦).

٣٠ - وتأخر تشغيل وحدة الأمن الخاصة المختلطة الأولى - في الغرب - لعدة أسباب، من بينها عدم استيفاء الحصة المقررة من المقاتلين الذين تم تسريحهم ونزع سلاحهم وفرزهم للانضمام إلى الوحدة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إحجام حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار عن تقديم المزيد من المقاتلين. ولذلك، تقرر أن يتم بدلا من ذلك انضمام ٩٥ مقاتلا سابقا تم تسريحهم ونزع سلاحهم ويكونون مؤهلين للإدماج في قوات الأمن النظامية (القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، والشرطة والدرك، والجمارك، والأجهزة الأمنية المعنية بالمياه والغابات) إلى وحدة الأمن الخاصة المختلطة لمدة سنتين^(١٧). وبدأ التدريب أخيراً، على الرغم من أن العدد الفعلي للمقاتلين السابقين المسجلين من أجل الانضمام إلى

(١٢) المادتان ١٦ و ١٧ من الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(١٣) المرسومون الرئاسيان رقم ١٩،٠٩٦ و ١٩،٠٩٧، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩؛ ووثيقة سرية وردت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٤) اجتماع مع الشركاء الدوليين، بانغي، ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) اجتماع مع المنظمة الدولية للهجرة، بانغي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٧) اجتماعات مع الشركاء الدوليين وأعضاء من الحكومة، بانغي، ١٨ أيلول/سبتمبر و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الوحدة ظل دون الهدف المحدد في الأول (٢٧٣ فردا بدلا من ٤٠٠ فرد)^(١٨). وظل الجدول الزمني لتشغيل الوحدات في وسط وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى غير مؤكد في وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير.

الجماعات المسلحة ووحدات الأمن الخاصة المختلطة

٣١ - ظلت الجماعات المسلحة تؤكد على ضرورة نشر وحدات الأمن الخاصة المختلطة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية (S/2019/608، الفقرتان ٤٥ و ٤٦). وفي الوقت نفسه، ساهمت مواقفها وأعمالها في إبطاء العملية.

٣٢ - أولا، ظل هناك اختلاف في الآراء بين الحكومة وبعض قادة الجماعات المسلحة بشأن الدور المحدد للمستشارين العسكريين الخاصين الثلاثة لرئيس الوزراء فيما يتعلق بوحدات الأمن الخاصة المختلطة وتسلسل القيادة في هذه الوحدات (S/2019/608، الفقرات ٢٢ إلى ٢٤). وبلغ استياء الجماعات المسلحة ذروته عندما قدم محمد الخاتم من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وعباس صديقي من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وهما اثنان من المستشارين العسكريين الخاصين الثلاثة، استقاليتهما في ٢٧ آب/أغسطس و ٣ أيلول/سبتمبر على التوالي. وزعما أن تعيينيهما لا فائدة منهما ويفتقدان الصلاحيات الرسمية والتمويل (انظر المرفق ٢-١٢).

٣٣ - ثانيا، ظل غير واضح ما إذا كانت الجماعات المسلحة تعتزم فعلا إلقاء السلاح والتخلي عن السيطرة على الأراضي من أجل إعادة بسط سلطة الدولة^(١٩). فقائد الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، علي داراسا، وخلافا للقائدين الآخرين، لم يقدم استقالته من منصبه كمستشار عسكري خاص. وبدلا من ذلك، ظل يقود جماعته المسلحة، ويأمر بتحركات الجنود، ويتاجر بالأسلحة، بل إنه قام أيضا بتوسيع نطاق الأراضي الخاضعة لسيطرته، في بعض الأحيان باسم الاتفاق أو بذريعة نشر وحدات الأمن الخاصة المختلطة، كما يتضح من بيانه الصادر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر المرفق ٢-١٣).

٣٤ - وظل أيضا التزام حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بالمشاركة في وحدات الأمن الخاصة المختلطة مشكوكا فيه. فعلى الرغم من أن مقاتلين سابقين في الحركة كانوا من بين العناصر التي كانت تتلقى التدريب في بوار (انظر الفقرة ٢٩)، واصلت الحركة إحكام قبضتها على الإقليم^(٢٠). وفي غضون ذلك، جدد قائد الحركة، عباس صديقي، مطالبته بإسناد قيادة وحدات الأمن الخاصة المختلطة إليه رسميا (انظر المرفق ٢-١٤). وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، بدأت البعثة المتكاملة "عملية السندان" في الغرب لوقف التوسع الإقليمي لحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وإجبار الجماعة المسلحة على احترام التزاماتها بموجب الاتفاق، ولا سيما التزامها بالمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن (S/2019/822، الفقرة ٣١)^(٢١). وأبلغ عن وقوع اشتباكات متعددة بين البعثة المتكاملة والحركة

(١٨) اجتماع مع الشركاء الدوليين، بانغي، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٩) اجتماع مع الشركاء الدوليين، بانغي، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٢٠) اجتماع مع المسؤولين الحكوميين والشركاء الدوليين، بانغي، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٢١) تقارير سرية، ٢٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

منذ ذلك الحين^(٢٢). وفي هذا السياق، ظلت قدرة وحدات الأمن الخاصة المختلطة على إنجاز ولايتها في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة مشكوكا فيها.

٣٥ - ثالثاً، اعتبرت الحكومة وعدة جهات مانحة دولية أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ينبغي أن تبدأ قبل تشغيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة أو بشكل متزامن معه^(٢٣). وعلى النقيض من ذلك، رأت عدة جماعات مسلحة أنه ينبغي إنشاء الوحدات قبل بداية العملية^(٢٤).

وحدات الأمن المشتركة، نظام جزاءات الأمم المتحدة وحظر الأسلحة

٣٦ - فيما يتعلق بنظام جزاءات الأمم المتحدة، أثار تفعيل وحدات الأمن المشتركة مسألتين، وهما: احتمال حصول الجماعات المسلحة على التمويل (عن طريق دفع مرتبات إلى المقاتلين (السابقين))، واحتمال خرق حظر الأسلحة (من خلال توفير الأسلحة). أولاً، أبلغ الفريق بأن الأسلحة التي جمعت خلال عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ستستخدم لتسليح وحدات الأمن المشتركة. وأبلغ الفريق أصحاب المصلحة المعنيين أن إعادة استخدام مثل هذه الأسلحة، عندما يجمعها الشركاء الدوليون و/أو عندما توضع في عهدهم، يتطلب إما إخطار لجنة الجزاءات في حالة الأسلحة من العيار ١٤,٥ ملم أو أقل، وفقاً للفقرة ٢ (ز) من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٨ (٢٠١٩)، أو طلب إعفاء في حالة الأسلحة التي يزيد عيارها عن ١٤,٥ ملم). وينطبق الأمر نفسه على الأسلحة أو المعدات غير الفتاكة الأخرى المستوردة لتجهيز وحدات الأمن المشتركة.

٣٧ - ثانياً، أصرّ بعض الشركاء الدوليين على ضرورة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم والتدقيق في ملفاتهم قبل انضمامهم إلى وحدات الأمن المشتركة، بينما فضّل آخرون الفصل بين العمليتين، على نحو ما طلبت عدة جماعات مسلحة (انظر الفقرة ٣٥)^(٢٥). ويلاحظ الفريق أن تمويل الجماعات المسلحة فعل خاضع للجزاءات، بموجب الفقرة ٢١ (أ) من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، الذي مُدِّد بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩).

دال - استمرار التوترات على الساحة السياسية واحتمال إجراء انتخابات

٣٨ - وصف الفريق في تقرير منتصف المدة لعام ٢٠١٩ وجود توترات بين الحكومة والجهة الموحدة للدفاع عن الأمة (S/2019/608)، الفقرات ٣٠ إلى ٣٤). والجهة، التي تُدعى أيضاً إي زينغو بياني، منتدى يجمع منظمات المجتمع المدني وعدداً كبيراً من الأحزاب السياسية المعارضة. وظلت العلاقات متوترة، مع استمرار أعضاء في الجهة بتوجيه انتقادات إلى الحكومة لتقديمها تنازلات أكثر من اللازم

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) المادة ٢ من المرسوم الرئاسي رقم ١٩,٠٩٧، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩؛ واجتماعات مع الشركاء الدوليين، آب/أغسطس-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٤) اجتماعات مع قادة الجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، بانغي، وبيرو، وكوي، أيار/مايو-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٥) اجتماعات مع الشركاء الدوليين، بانغي، ٢٣ أيلول/سبتمبر و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

للجماعات المسلحة، على حساب حماية المدنيين. وبرأي هؤلاء، فإن انتهاكات الجماعات المسلحة المستمرة للاتفاق وشنّها هجمات ضد المدنيين دليل على فشل استراتيجية الحكومة^(٢٦).

٣٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، شارك حوالي ٣٠٠ فرد في مظاهرة سلمية للجبهة الموحدة للدفاع عن الأمة، قدّم بعدها ممثلون عن الجبهة مذكرة إلى الحكومة (المرفق ٢-١٥)^(٢٧). ومن خلال تلك الوثيقة، وعدة بيانات أخرى (المرفق ٢-١٦)، قدّم قادة الجبهة عددا من الطلبات، من قبيل عقد "مؤتمر وطني سيادي"، وأعربوا عن القلق إزاء طائفة واسعة من المسائل. فعلى سبيل المثال، أتهم هؤلاء القادة السلطات بسوء إدارة موارد البلد الطبيعية عن طريق منح تصاريح التعدين بصورة "فوضوية" (انظر الفقرات ١٥٨ إلى ١٦١).

٤٠ - ومن الممكن أن يسهم احتمال إجراء الانتخابات في زيادة حدة التوترات. وقد أعرب قادة الجبهة عن آراء متباينة بشأن إجراء التصويت المقرر في أواخر عام ٢٠٢٠. وفي الاجتماعات مع الفريق، ذكر عدة أشخاص أن استمرار سيطرة الجماعات المسلحة على أجزاء من أراضي البلد يجعل إجراء الانتخابات أمرا مستحيلا؛ ودعوا بدلا من ذلك إلى إنشاء حكومة انتقالية^(٢٨). ورأى الرئيس السابق للبرلمان، كريم ميكاسوا، الذي برز كشخصية رئيسية في الجبهة (انظر المرفق ٢-١٧)، أن الظروف ليست مؤاتية لإجراء انتخابات^(٢٩). وفي بيان مؤرخ صادر عن الجبهة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، جاء أن الجبهة لا تؤيد تطبيق فترة انتقالية جديدة وإنما الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري (انظر المرفق ٢-١٨).

٤١ - وأرسلت الحكومة ومؤيدوها إشارات مختلطة ردّا على أنشطة الجبهة وطلباتها. وفي ١ تموز/يوليه، التقى رئيس الوزراء مع قادة الجبهة؛ ورأى القادة أن الحكومة لم تتناول أيا من الشواغل التي أعرب عنها خلال الاجتماع^(٣٠). وفي بربراتي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وليون بفرنسا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وصف الرئيس تواديرا الجبهة بأنها منظمة "غير شرعية" ودعوات الجبهة إلى عقد "مؤتمر وطني سيادي" بأنها "غوغائية" و "زائفة" و "غير ذات صلة" (انظر المرفق ٢-١٩).

٤٢ - وقامت حركة أسماك قرش أفريقيا الوسطى، التي أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠١٩ كردّ على أنشطة الجبهة الموحدة للدفاع عن الأمة ومارست التخويف في حق أعضاء الجبهة على وسائل التواصل الاجتماعي (S/2019/608، الفقرة ٣٣)، بالإعلان عن حلّ نفسها في ١٣ تموز/يوليه.

عودة الرئيس السابق بوزيزي

٤٣ - خلال المؤتمر الثالث لحزب كوا ناكوا الذي عُقد في بانغي وبوسانغوا في الفترة من ١٢ إلى ١٨ آب/أغسطس)، أعلن الحزب رسميا انسحابه من الأغلبية الرئاسية، وأقرّ الرئيس السابق المدرج على قائمة الجزاءات فرانسوا بوزيزي ليكون مرشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة.

٤٤ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدرت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تعميما يذكر قرارات مجلس الأمن ويعطي تعليمات إلى شركات الطيران التي تسيّر رحلات إلى أراضي جمهورية أفريقيا

(٢٦) اجتماعات مع مسؤولين من الجبهة الموحدة للدفاع عن الأمة، بانغي، ١٦ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٧) تقرير سري، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٨) اجتماعات مع مسؤولين من الجبهة الموحدة للدفاع عن الأمة، بانغي، ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٩) انظر: www.rfi.fr/emission/20190820-rca-opposition-politique-actuelle-meckassoua.

(٣٠) اجتماعات مع مسؤولين من الجبهة الموحدة للدفاع عن الأمة، بانغي، ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الوسطى بعدم السماح لبوزيزي بالصعود إلى متن طائراتها لأن وجوده في البلد "قد يقوّض السلام والاستقرار والأمن" (انظر S/2018/729، المرفق ٢-٤). وفي هذا الصدد، يشير الفريق إلى أن مجلس الأمن ذكر في الفقرة ٩ من قراره ٢٣٩٩ (٢٠١٨) بشأن حظر السفر ليس هناك ما يلزم أي دولة بمنع رعاياها من دخول أراضيها. ومن ثم، لا تمتنع قرارات المجلس بوزيزي، وهو مواطن من جمهورية أفريقيا الوسطى، من العودة إلى بلده.

٤٥ - وعملا بالقانون الانتخابي، يجب لأي مرشح أن يكون قد أقام في البلد خلال الأشهر الاثني عشر السابقة للانتخابات. وفي ١٤ حزيران/يونيه، ولتمكين بوزيزي من العودة، بعث محاموه رسالة إلى وزير النقل والطيران المدني يطلبون فيها إلغاء التعميم المذكور أعلاه (المرفق ٢-٢٠). وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المحامون أيضا مؤتمرا صحفيا أعلنوا فيه أنهم عرضوا المسألة على المحكمة الإدارية في بانغي^(٣١).

ثالثا - التطورات في معازل ائتلاف سيليكما السابق

ألف - القتال من أجل السيطرة على مقاطعة فاكاجا

مقاطعة فاكاجا، منطقة استراتيجية

٤٦ - في ١٤ تموز/يوليه، وقعت مواجهة مسلحة بين حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في أم دافوق على جانب جمهورية أفريقيا الوسطى من الحدود، في مقاطعة فاكاجا (انظر الفقرة ٧٢). وكان الاشتباك الشرارة التي أطلقت تنافسا عنيفا بين الجماعات المسلحة للسيطرة على مقاطعة فاكاجا. وعند اندلاع الأزمة، كان لعدة جماعات وجود عسكري في المنطقة: الجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (تتألف أساسا من أفراد من قبيلة الرونغا، وهي الفصيل الأقوى عسكريا) وحركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (قبيلة الكارا) والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (قبيلة الغولا). وأنشئت مجموعة أخرى، حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى، وهي فصيل منشق عن التجمع الوطني، في أيار/مايو (S/2019/608، المرفق ٢-٧).

٤٧ - وأسفرت سلسلة الأحداث التي وقعت من ١٤ تموز/يوليه وصاعدا (انظر المرفق ٣-١ للاطلاع على تسلسل زمني للأحداث) عن تغيير كبير في ميزان القوى المحلي، حيث خسرت الجهة الشعبية سيطرتها على عدة مواقع بالغة الأهمية (تيسي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وأم دافوق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر) للتجارة والاتجار بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدين المجاورين، تشاد والسودان. وكانت تلك المرة الأولى التي فقدت فيها الجهة الشعبية أرضا منذ إنشائها في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٤٨ - وتعود السيطرة على مقاطعة فاكاجا بمنافع كبيرة، سياسيا واقتصاديا على حد سواء. فمن الناحية الاقتصادية، تدرّ السيطرة على المنطقة إيرادات كبيرة من خلال فرض الضرائب غير القانونية، فمقاطعة فاكاجا هي مدخل الشاحنات التجارية التي تستورد السلع وتصدرها من تشاد والسودان إلى شمال وشرق

(٣١) انظر: www.radiondekeluka.org/actualites/justice/34729-rca-les-avocats-de-francois-bozize-exigent-l-annulation-de-la-circulaire-signe-par-l-ancien-ministre-jouso.html؛ واجتماعات مع أعضاء في حزب كونا

كوا، بانغي، ١٩ آب/أغسطس و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ووسط جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الخريطة في المرفق ٣-٢). وقبل اندلاع القتال في ١٤ تموز/يوليه، أبرم كل من التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والسلطان - العمدة اتفاقاً لتنظيم نظام الضرائب والتجارة. بيد أن الجبهة الشعبية كانت فعلياً المسؤولة عن إدارة نقاط التفتيش وتحصيل الضرائب، مما يجعل تلك الجماعة المستفيدة الرئيسية، الأمر الذي يؤدي إلى شعور بالإحباط لدى الجماعات المسلحة الأخرى (انظر أيضاً الفقرات ٧٢ إلى ٧٤) (٣٢).

٤٩ - ومن الناحية السياسية، تكفل السيطرة على المقاطعات الشمالية الشرقية أيضاً موقفاً تفاوضياً قوياً في المفاوضات مع الحكومة.

الاستخدام الاستراتيجي للانقسامات الإثنية

٥٠ - في أعقاب القتال الذي نشب في بيراو يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، عندما طُرد مقاتلو الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى من البلدة، أصدر قادة الجبهة الشعبية وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة بيانين يتحدثان عن الطابع الإثني لتلك الأحداث (انظر المرفق ٣-٣). وزعم قادة حركة محرري أفريقيا الوسطى، التي تتألف أساساً من قبيلة الكارا، أن النزاع كان إثنية بحتاً ونج عن تمرد أفراد من قبيلة الكارا. والواقع أن الخطاب الصادر عن بعض قادة الكارا المحليين يصوّر قبيلتهم بأنها المالك الحقيقي لمقاطعة فاكغا وليس قبيلة الرونغا التي تُعتبر "دخيلة" (٣٣). ورداً على ذلك، زعم قادة الجبهة الشعبية، التي تتألف أساساً من قبيلة الرونغا، أن الجماعات المسلحة دبرت الاشتباكات بدوافع سياسية. وقد تبين للفريق أن زعماء تقليديين لجماعات إثنية كانوا بالفعل متورطين في النزاع، إلا أن من يقف وراء الاشتباكات بالأساس كانت جماعات مسلحة تدافع كل منها عن مصالح قاداتها وقبائلها.

٥١ - ولم يكن حجم الاستعدادات التي جرت في الفترة السابقة للهجمات على بيراو متسقاً مع انتفاضة تلقائية لأفراد جماعة إثنية. فعلى سبيل المثال، قبل الهجوم الذي وقع في ١ أيلول/سبتمبر، طُلب إلى مقاتلي حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وحلفائها ألا يرتدوا زيههم الرسمي بل أن يرتدوا أشرطة صفراء اللون على أجسادهم ليتعرف بها بعضهم على بعض (انظر المرفق ٣-٤). ووفقاً لشهادات جُمعت من المقاتلين الذين شاركوا في القتال (٣٤)، نظم الهجوم قادة حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد أولئك المقاتلون أن علي عبد الرحمن، رئيس أركان حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، وعيسى إيساكا أوبان، رئيس أركان حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى، قاما مباشرة بإعداد وتنسيق العمليات العسكرية التي وقعت في بيراو في ١ و ٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر، وكذلك في تيسي يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر وفي أم دافوق يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (٣٥). وتقدم الفقرات ٧٢ إلى ٧٦ مزيداً من المعلومات عن الجهود التي بذلتها حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة لتعزيز قدراتها العسكرية قبل

(٣٢) اجتماع مع مشغلين اقتصاديين وممثلين عن الجماعات المسلحة والسلطات المحلية، بيراو، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٣) اجتماع مع زعماء قبيلة الكارا في بيراو، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٤) اجتماع مع مصادر سرية، بيراو وبانغي، أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٥) المرجع نفسه.

اندلاع القتال، وتناقش الفقرات ٥٧ إلى ٦٤ دور حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٢ - وساق ممثلو حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة خطابا إثنيا لحماية أنفسهم من العواقب السياسية لانتهاك الاتفاق ولتبرئة زعيمهم، جيلبير تومو ديا، الوزير المسؤول عن العلاقات مع الجماعات المسلحة^(٣٦). وعلى الأرض في مقاطعة فاكاجا، أتاح ذلك الخطاب الإثني أيضا للحركة إخفاء دوافعها الاقتصادية من وراء القتال.

٥٣ - ومع ذلك، ظل البعد الإثني عنصرا أساسيا لفهم النزاع الحالي، بالنظر إلى أن التحالفات السياسية والعسكرية شُكِّلت على أسس إثنية (انظر المرفق ٣-٥). فعلى سبيل المثال، في ٣٠ آب/أغسطس، وخلال اجتماع عُقد في ديليمي (مقاطعة فاكاجا) بين ممثلين عن قبيلتي الغولا والكارا، كان عدة قادة عسكريين من كل من حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني وحركة محرري أفريقيا الوسطى أيضا إما حاضرين أو ممثلين (انظر المرفق ٣-٦)^(٣٧). وأبلغ بعض المشاركين الفريق أن الاجتماع أقر الاستراتيجية العسكرية للهجوم على بيراو في ١ أيلول/سبتمبر^(٣٨).

٥٤ - ويقدم المرفق ٣-٧ مزيدا من التفاصيل عن الوضع المبهم لسلطان - عمدة بيراو بوصفه زعيما مطعوناً في زعامته لقبيلة الكارا.

تحدي حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى لقيادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى

٥٥ - إلى جانب حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، اضطلع حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى، وهو مجموعة منشقة عن التجمع الوطني، بدور رئيسي في إعداد وتنفيذ الهجمات على مواقع الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى.

الطريق إلى إنشاء حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى

٥٦ - وصف الفريق في تقريره لمتنصف المدة الانقسامات والتوترات داخل التجمع الوطني، وهو جماعة تحيمن عليها قبيلة الغولا (S/2019/608، المرفق ٢-٧).

٥٧ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩، أجرى الشيخ تيجاني دحية، قنصل جمهورية أفريقيا الوسطى في نيالا بالسودان وأرفع سلطة سياسية ودينية في قبيلة الغولا، زيارة إلى بيراو وتيرينغولو (مقاطعة فاكاجا) وبانغي^(٣٩). وخلال زيارته، قاد مشاورات لإعادة هيكلة قيادة قبيلة الغولا؛ ونتيجة لذلك، قام بتسمية عبد المنعم جيليت، المستشار الرئاسي المعني بالعلاقات مع المؤسسات الوطنية، "chef de race" (زعيماً إثنيا)، وأرنو جوباياه أبازيني، وزير النقل والطيران المدني، نائبا له^(٤٠). والتقى الشيخ دحية أثناء

(٣٦) اجتماع مع ممثل عن إحدى الجماعات المسلحة، بانغي، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٧) اجتماع مع مصادر سرية، بانغي، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٨) اجتماع مع أفراد كانوا حاضرين في الاجتماع، بيراو، ٣-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٩) اجتماع مع الشيخ تيجاني دحية، بانغي، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٤٠) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

زيارته إلى تيرينغولو، وهي معقل للتجمع الوطني، "الجنرالين" عيسى إيساكا أوبان وأردا هاكوما، اثنان من القادة العسكريين الرئيسيين للتجمع الوطني في ذلك الوقت^(٤١). وفي ٢٨ أيار/مايو، بعد ثلاثة أيام على عودة الشيخ دحية إلى نيالا، أصدر عيسى إيساكا بيانا أعلن فيه إنشاء جماعة مسلحة جديدة، هي حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى، مع تسمية نور غريغازا زعيما سياسيا لها (S/2019/608، المرفق ٢-٧). ٥٨ - وأكد تسلسل الأحداث هذا، إضافة إلى المعلومات التي جمعها الفريق من أفراد من قبيلة الغولا، أن إنشاء حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى كان بمبادرة من الشيخ دحية، بالاتفاق مع بعض قادة التجمع الوطني، بمن فيهم زكريا دمان، على النحو المبين أدناه (انظر الفقرة ٦٢)^(٤٢).

نور غريغازا، زعيم شكلي بجموية غير واضحة

٥٩ - استنادا إلى التحقيقات التي أجراها الفريق، كان نور غريغازا، وهويته وماضيه المهني لا يزالان مبهمين، مجرد زعيم شكلي سلطته على الأرض لا تُذكر أو معدومة، على النحو المفصّل في المرفق ٣-٨.

الدعم العسكري المقدم من حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة

٦٠ - على الرغم من كون القيادة السياسية لحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى مشبوهة، فإن الحزب كان يعمل على الأرض كجماعة منظمة وقدم الدعم العسكري للهجمات التي شنتها حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في بيراو في ١ و ٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر وتيسي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وأم دافوق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأكد المقاتلون المشاركون في تلك الاشتباكات مشاركة مقاتلين من تيرينغولو، أرسلهم بحسب التقارير "الجنرال" عيسى إيساكا أوبان من حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى^(٤٣).

٦١ - وتفيد التقارير بأن حوالي ٥٠ مقاتلا من حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى دخلوا بيراو في ١٠ شهر أيلول/سبتمبر واستضافهم السلطان - العمدة وزعماء قبيلة الكارا^(٤٤). وإلى جانب مقاتلين من حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، قدم أولئك المقاتلون المساعدة في صد محاولة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى استعادة بيراو في ١٤ أيلول/سبتمبر^(٤٥). واجتمع الفريق أيضا في بيراو يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر مع "الجنرال" في حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى، محمد جمعة من قبيلة الكارا، الذي اعترف بأنه شارك في الاشتباكات التي وقعت في بيراو دعما لحركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة.

(٤١) اجتماع مع مصدر سري، بيراو، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٤٢) اجتماعات مع أعضاء في الجماعات المسلحة، بانغي، ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٣) اجتماعات مع أعضاء في الجماعات المسلحة، بانغي وبيراو، أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٤) تقرير سري، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٤٥) اجتماع مع مصدر سري، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الصلة بين التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى والسياسيين الموجودين في بانغي الذين يقودون استراتيجية حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى

٦٢ - أنشئ حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى في معظمه من قبل مقاتلين سابقين من التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2019/608، المرفق ٢-٧). ومن الجانب السياسي، أظهرت المعلومات التي جمعها الفريق أن الجماعة كانت، فيما عدا الزعيم الشكلي نور غريغازا، تحت قيادة أشخاص لا يزالون يُعتبرون رسمياً أعضاء في التجمع الوطني، ولا سيما جونو أهابا وزكريا دامان^(٤٦). وواصل دمان أيضاً أداء دور عسكري عن طريقة قيادة المقاتلين على الأرض، وهو ما يشهد به البيان الذي أصدره في ٢٦ أيلول/سبتمبر (المرفق ٣-٩). وسمح إنشاء حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى لزعماء التجمع الوطني العسكريين والسياسيين شنّ عمليات عسكرية دون أضعاف الموقف السياسي للتجمع الوطني كأحد الموقعين على الاتفاق.

٦٣ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر، نُشرت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي في بيراو، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعا إلى نشر هذه القوات قادة حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى وأفراد من قبيلة الكارا. ومارس مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من قبيلة الغولا أيضاً الضغط على صانعي القرار بشأن هذه المسألة. ويرى أولئك الأفراد أن وجود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي سيُسهم في تجميد الحالة، مما يصب في مصلحة الجماعات المسلحة (والقبائل) التي استولت على أراضي (وهي حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى وقبيلة الكارا). وأي محاولة من جانب الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لاستعادة بيراو ستُعتبر عندئذ اعتداء على سلطة الدولة وشركائها الدوليين^(٤٧). ويلاحظ الفريق أيضاً أن نفس القادة من حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى وقبيلة الكارا أعربوا عن عزمهم الإبقاء على سيطرتهم على نظام الضرائب غير القانونية^(٤٨).

٦٤ - وفي الوقت نفسه تقريباً، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أرسلت لجنة وساطة تقودها الحكومة إلى بيراو. وكان الفريق بقيادة أرنو جوبايه أبازن، الوزير المقيم لمقاطعة فاكاجا، وشمل زكريا دمان وقائد حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة جيلبير تومو ديا. لكن لم تحظ اللجنة بقبول من جميع الأطراف، حيث رأى البعض أنه يضم جهات ضالعة مباشرة في النزاع^(٤٩).

تحالفات عبر الحدود: الصلة بقبيلة التعايشة

٦٥ - كان التعاون بين أفراد قبيلتي التعايشة والكارا أساسياً أثناء إعداد وتنفيذ الهجوم الذي وقع في بيراو يوم ١ أيلول/سبتمبر. وفي عام ٢٠١٧، في نهاية الحرب التي دامت أربع سنوات بين جماعتي التعايشة

(٤٦) اجتماعات مع ممثلين عن الجماعات المسلحة، بانغي، ١١ أيلول/سبتمبر و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٧) اجتماع مع أحد زعماء قبيلة الكارا، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ ومحادثة هاتفية مع عيسى إيساكا أوبان، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ واجتماع مع مسؤول من جمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٨) اجتماع مع سلطان - عمدة بيراو، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٩) اجتماع مع عبد الله حسين، نديلي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

والسلامات الإثنتين في دارفور، شنت السلطات السودانية عملية لجمع الأسلحة بالقوة في المنطقة (S/2018/1119، الفقرة ٦٩). على إثر ذلك، طلبت قبيلة التعايشة من قبيلة الكارا وقادة حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة إخفاء أسلحتها عبر الحدود في جمهورية أفريقيا الوسطى في ترفل (مقاطعة فاكغا)، وهي قرية رئيسية تابعة لقبيلة الكارا تقع بين بيراو وأم دافوق^(٥٠). واستُخدمت تلك الأسلحة خلال الهجوم على بيراو في ١ أيلول/سبتمبر مع تقديم عناصر من قبيلة التعايشة الذخائر والدعم اللوجستي لحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (انظر الفقرتين ٧٥ و ٧٦).

٦٦ - وبحسب الاتفاق بين قبيلتي الكارا والتعايشة، كان سيُدفع للأفراد من قبيلة التعايشة المشاركين في القتال من خلال نخب بيراو. وتوقع أفراد قبيلة التعايشة أيضا في مقابل مشاركتهم في القتال أن يكون دخولهم إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى أسهل وأقل تكلفة^(٥١). وبحسب التقارير، كان التذمر من الضرائب والسياسات التي تفرضها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى على السودانيين من العوامل الهامة المؤدية إلى مشاركتهم في القتال^(٥٢).

استعداد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى للرد

٦٧ - نتيجة لفقدان السيطرة على عدة مواقع رئيسية في مقاطعة فاكغا، فقدت قيادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مصداقيتها على الأرض وأصبحت عرضة لخسارة قدر كبير من النفوذ السياسي. وجمع الفريق معلومات تفيد بأن الجبهة الشعبية كانت تعمل بنشاط على الإعداد لهجوم مضاد لاستعادة السيطرة على المنطقة^(٥٣).

٦٨ - وبغية إعادة بناء القدرة العسكرية للجبهة الشعبية التي تأثرت بشدة نتيجة الأعمال العدائية، وبخاصة تلك التي وقعت في أم دافوق يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرتين ٧٥ و ٧٦)، أفادت التقارير بأن نور الدين آدم المدرج على قائمة الجزاءات اتصل بقيادة جماعات مسلحة سودانية من قبيلتي الرزيقات والمسيرية لتجنيد مقاتلين^(٥٤).

٦٩ - ويتضمن المرفق ٣-١٠ مزيدا من التفاصيل عن الاستعدادات التي أجرتها الجبهة الشعبية من أجل الرد.

الأثر الإنساني للقتال

٧٠ - على الرغم من أن التقارير تفيد بعدم وجود مدنيين بين الأشخاص الـ ٧٩ الذين تأكدت وفاتهم أثناء القتال في بيراو في ١ و ٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر، فإن أثر الأعمال العدائية على المدنيين كان

(٥٠) اجتماعات مع أعضاء من حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وأفراد من قبيلة الكارا، بيراو، ٣-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥١) اجتماع مع مشغل اقتصادي، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥٢) اجتماع مع مصادر سرية، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥٣) اجتماعات مع ممثلين عن الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بانغي وبيراو وكاغا باندورو ونديلي، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥٤) اجتماع مع مصدر دبلوماسي، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ ومراسلة مع مصدر سري، بيراو، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

كبيراً^(٥٥). وكانت المناطق السكنية التي استهدفها مقاتلو حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى بأعمال النهب والحرق أساساً في أحياء الهاوسا والبورنو والرونغا (انظر المرفق ٣-١١)، واستثنوا المناطق التابعة لقبيلتي الغولا والكارا وبعض الجماعات الإثنية السودانية. وفي بادئ الأمر، أدى هذا البعد الإثني القوي، إضافة إلى الخوف من الانتقام، إلى تشريد جميع الجماعات الإثنية في بيراو. وبحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ العدد الرسمي للأشخاص المشردين داخلها المسجلين ١٠.٠٠٠ شخص في المخيمات الرئيسيين في بيراو (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومدرج المطار)^(٥٦). وظهرت توترات بين القبائل المشردة تحاكي الانقسامات الواضحة في القتال. وأكد ذلك الانتهاك الخطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ارتكبه عناصر من حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة بمنعهم توزيع المياه للجزء الأكبر من مخيم المشردين داخلها، الذي غالبية من قبيلة الرونغا، في مدرج المطار يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر^(٥٧). ومع انتشار القتال إلى أم دافوق في تشرين الأول/أكتوبر، فرّ السكان المحليون هناك أيضاً، حسبما أفادت التقارير، إلى السودان^(٥٨).

٧١ - وترد معلومات إضافية عن الحالة الإنسانية في بيراو في المرفق ٣-١٢.

باء - اتجار الجماعات المسلحة بالأسلحة عبر الحدود

اتجار قبيلة الكارا وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة بالأسلحة وردود فعل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى

٧٢ - أسفر القتال الذي دار بين مقاتلي حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في أم دافوق يوم ١٤ تموز/يوليه إلى مقتل أربعة مقاتلين من الجبهة الشعبية وتاجرين من قبيلة الكارا^(٥٩). ونجم الاشتباك عن نزاع بين الجبهة الشعبية والحركة على خلفية قيام تجار من جماعة الكارا الإثنية ومقاتلين من الحركة بتهريب أسلحة وذخيرة من السودان. ووقع القتال أثناء انتقال مقاتلين مدججين بالسلح تابعين للحركة من ترفل إلى أم دافوق لاستعادة ستة صناديق (١٤٤٠ طلقة) من ذخائر الصيد كان "الجنرال" بشار فضل من الجبهة الشعبية استولى عليها من تاجر من قبيلة الكارا اسمه خميس آدم^(٦٠). وفي الأشهر السابقة، استعاد مقاتلو الجبهة الشعبية من خلال عدة عمليات ضبط ما لا يقل عن ٣٥ صندوقاً من ذخائر الصيد من العيار ١٢ (أي ما مجموعه ٨٤٠٠ طلقة) اشتراها تجار من قبيلة الكارا من خارج الحدود^(٦١). وبعد مفاوضات مع السلطان - العمدة ودفع مبالغ ضخمة، أعاد

(٥٥) تقريران سريان، ٦ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٥٦) تقارير سرية، ١ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥٧) تقرير سري، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

(٥٨) محادثة هاتفية مع مصدر سري، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥٩) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي وبيراو، آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٠) اجتماع مع أعضاء في حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وتجار من قبيلة الكارا، بيراو، ٢١ آب/أغسطس و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ واجتماع مع مصدر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٦١) المرجع نفسه.

”الجنرال“ بشار فضل العديد من تلك الصناديق^(٦٢)، بل أيضا أصدر تحذيرا بأنه لن يعود يقبل بأن يستورد أعضاء الحركة أو التجار من قبيلة الكارا ذخائر الصيد، لأن جماعات أنتي - بالাকা في جميع أنحاء البلد كانت تستخدم تلك الذخائر. وبدلا من ذلك، قال بشار فضل إنه سيقبل استيراد الأسلحة والذخائر التقليدية^(٦٣). وأدى ذلك إلى شعور كبير بالإحباط بين أفراد قبيلة الكارا الذين أبلغوا الفريق، إلى جانب زعماء حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، أن ”استيراد“ ذخائر الصيد ممارسة عامة ومربحة للتجار من قبيلة الكارا (انظر المرفق ٣-١٣)^(٦٤).

٧٣ - وفاقمت هذا الإحباط الخطوات التي اتخذتها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بعد الاشتباكات التي وقعت في ١٤ تموز/يوليه. أولا، نشرت الجبهة صورا لضبطيات مزعومة، تشمل ١٤ دراجة نارية ورشاشين وقاذفات قنابل صاروخية وصواريخ وعدة آلاف من طلقات ذخيرة الصيد والذخيرة التقليدية (انظر المرفق ٣-١٤). وعلى الرغم من أن قيمة ذخيرة الصيد المضبوطة تبلغ حسب التقارير حوالي ٦٠٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٠٢٠ دولارا)، أخذت بالفعل من تجار من قبيلة الكارا وحركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة خلال عمليات ضبط متعاقبة^(٦٥)، فإن من المرجح أن الأسلحة التقليدية كانت بحوزة الجبهة الشعبية من قبل وظهرت في الصور لتضخيم ما يسمى ”غنائم الحرب“.

٧٤ - ثانيا، نشرت قيادة الجبهة الشعبية بيانين تدين فيهما، ولأول مرة، الاتجار بالذخائر، بينما واصلت الجبهة اقتناء الأسلحة. وفي ١٧ تموز/يوليه، صرّح نور الدين آدم في بيان صحفي أن قاعدة تابعة للجبهة الشعبية تعرّضت لهجوم من ”مهربين ذخائر مجرمين“ وحذر بأنه لن يقبل بعد ذلك اليوم أنشطة الاتجار في المناطق الواقعة تحت سيطرته. وبعد يوم، أعلن ”الجنرال“ في الجبهة الشعبية، علي أسطى، الذي يتخذ من بريما مقرا له، حظر حيازة وبيع الأسلحة والذخيرة أيا كان عيارها، ”بما في ذلك ذخائر الصيد“ (انظر المرفق ٣-١٥).

قيام حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة باقتناء معدات عسكرية وفقدان الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لعنادها العسكري

٧٥ - لم تكن حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة تملك إلا قدرا محدودا من الأسلحة حتى منتصف عام ٢٠١٩، ولكنها اكتسبت مواد عسكرية عبر الأراضي السودانية، ولا سيما من خلال الصلات القائمة منذ أمد طويل بين جماعة التعايشة وجماعة كارا العريقتين (انظر الفقرتين ٦٥ و ٦٦)^(٦٦). وأفادت التقارير أن التعايشة سمحوا لأفراد حركة محوري أفريقيا الوسطى وأفراد من جماعة كارا باستخدام

(٦٢) اجتماع مع تجار، بيراو، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٣) اجتماعات مع مصدر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مقرب من بشار فضل، بيراو، ٢٠ آب/أغسطس و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ واجتماع مع ممثل عن قبيلة الكارا، بيراو، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ واجتماع مع تجار، بيراو، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٤) اجتماع مع أعضاء من حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، بيراو، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٦٥) اجتماع مع الإمام مصطفى يونس، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ واجتماع مع مصدر من قبيلة الكارا وعضو في حركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، بيراو، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٦٦) اجتماع مع مصادر من جماعة كارا وحركة محوري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، بيراو، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

أسلحتهم المخزنة في ترفل^(٦٧). وقد شارك في تهريب الأسلحة إلى حركة محرري أفريقيا الوسطى شخص يدعى "الجنرال" جزولي، وهو ينتمي لجماعة التعايشة ويقع في أم دافوق (على الجانب السوداني من الحدود) ويقوم بأنشطة تجارية في بيراو. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أي قبل الهجوم على بيراو بأربعة أيام، نظم جزولي عملية لنقل أسلحة (بنادق هجومية من طراز AK وقنابل صاروخية ورشاشات ثقيلة من عيار ١٢,٧ مركبة على عربات يتم دفعها) من أم دافوق (الجانب السوداني) وأم دخن (السودان) إلى قائد المنطقة التابعة لحركة محرري أفريقيا ورئيس هيئة الأركان العسكرية في ترفل (انظر الخريطة في المرفق ٣-١٦)^(٦٨).

٧٦ - وتزايد زخم التعزيزات العسكرية التي قامت بها حركة محرري أفريقيا الوسطى حين استولت الحركة على ثلاث شاحنات صغيرة وعلى أسلحة تملكها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في بيراو في ١ أيلول/سبتمبر، وعلى ١٦ شاحنة صغيرة تملكها الجبهة الشعبية في أم دافوق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر^(٦٩). وفي اليوم نفسه، تم إحراق ثلاث مركبات أخرى من مركبات الجبهة الشعبية، مما استمر معه تقلص أسطولها (انظر المرفق ٣-١٦)^(٧٠).

أنشطة الاتجار بالأسلحة والتجنيد التي تقوم بها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعبد الله مسكين

٧٧ - نتيجة للهجوم الذي شن على أم دافوق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، فر "الجنرالان" بشار فضل وعبد الله مسكين إلى تيسي وإلى موقع غير معروف على الحدود السودانية، على التوالي، وبذلك أوقفوا مؤقتاً جهودهما الرامية إلى تعزيز قدرتهما العسكرية^(٧١). وحتى ذلك التاريخ، كان بشار فضل - وهو أحد "جنرالات" الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى المقربين من نور الدين آدم - مسؤولاً عن الأسلحة والإمدادات اللوجستية اللازمة للجبهة الشعبية^(٧٢). وكان بشار فضل قد اشترى معدات عسكرية من خلال صلات الجبهة الشعبية مع قوات الدعم السريع السودانية (انظر S/2019/608، الفقرتان ١٨ و ٤٩)، منها عدة شاحنات صغيرة مجهزة بمدافع مزدوجة مضادة للطائرات. وقد أُحرقت واحدة من تلك الشاحنات على الأقل في أم دافوق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر المرفق ٣-١٦). واستمر بشار فضل أيضاً في تيسير ما يقوم به قادة جماعات مسلحة أخرى، وخاصة منهم عبد الله مسكين وعلي داراسا زعيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من عمليات اقتناء المعدات والمركبات العسكرية من السودان (انظر أيضاً المرفق ٣-١٧؛ و S/2019/608، الفقرتان ٤٨ إلى ٥٣، والمرفقان ٢-٨ و ٤-٦).

(٦٧) اجتماعات مع مصادر سرية، بيراو، ٣ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٨) المرجع نفسه؛ اجتماع مع مصادر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ومن الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي وبيراو، ٢ و ٥ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ محادثة هاتفية مع مسؤولين سودانيين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ اجتماعات مع مصادر سرية، بيراو، ٣ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٩) وثيقة سرية وردت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ اجتماع مع أحد أعضاء حزب تجمع الأمة الأفريقية الوسطى، بيراو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ محادثة هاتفية مع أعضاء حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٧٠) وثيقة سرية وردت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٧١) اتصال مع المخابرات العسكرية السودانية، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٧٢) اجتماع مع مصادر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بيراو وبانغي، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٧٨ - ومنذ وصوله إلى أم دافوق في حزيران/يونيه، عمل مسكين باستمرار على تجنيد مقاتلين جدد وعلى اكتساب ترسانة عسكرية عن طريق التعاون مع الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (S/2019/608، المرفق ٢-٨)^(٧٣). وقام بتجنيد مقاتلين ينتمون في المقام الأول إلى جماعة سارا العرقية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي آب/أغسطس، أفيد أنه حاول دون جدوى أن يجند مقاتلين من جنوب السودان^(٧٤). واستمر عبد الله مسكين أيضا في شراء الأسلحة والذخائر والشاحنات الصغيرة عن طريق الصلات التي يقيمها بشار فضل (انظر المرفق ٣-١٨). وكان ذلك العناد إما يسلم إلى أفراد الجبهة الشعبية المواليين لبشار فضل، الذين كانوا ينقلونه إلى عبد الله مسكين، أو يسلم إلى هذا الأخير مباشرة عندما يسمح بذلك بشار فضل^(٧٥).

جيم - انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في مثلث كاغا باندورو/باتانغافو/كابو ومنطقة بريا

اتجاه نحو العنف الجنسي والجنساني والجريمة والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني

٧٩ - ظلت بلدات باتانغافو وكابو وكاغا باندورو والطرق الممتدة بينها من المناطق الأكثر تضررا من الإجرام وأنشطة الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ تم استهداف العاملين في المجال الإنساني بالأنشطة الإجرامية (انظر الخرائط في المرفق ٣-١٩)^(٧٦). وظلت نقاط التفتيش منتشرة على تلك الطرق ضمن المثلث تحت حراسة عناصر ائتلاف سيليكسا السابق، تنتمي رسميا للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في كثير من الأحيان، ولكنها تعمل في الواقع خارج أي تسلسل قيادي واضح (S/2019/608، المرفق ٤-٣). وهذه المنطقة المنعدمة الأمن المشار إليها في تقارير الفريق السابقة (انظر S/2018/1119، المرفق ٤-٢) زادت الآن امتدادا على طول الطريق المؤدية إلى خارج كاغا باندورو. فعلى سبيل المثال، على الطريق الواقعة جنوب هذه البلدة، وقع مدنيون كثيرون ضحايا للاغتصاب عدة مرات على أيدي مسلحين مجهولي الهوية من ائتلاف سيليكسا السابق. وفي حادث اتسم بعنف شديد وقع في ٤ آب/أغسطس، قامت مجموعة من أفراد ائتلاف سيليكسا السابق المسلحين بسرقة ممتلكات امرأة مسافرة واغتصابها وتركها دون فك قيودها^(٧٧).

(٧٣) بعثات الفريق إلى بيراو، آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٧٤) اجتماع مع مصادر دبلوماسية وسرية، بانغي وبيراو، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٧٥) اجتماعات مع قادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والسلطان عمدة بيراو وزعيمها المجتمعي، ٢٠-٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ اجتماع مع أعضاء الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بيراو، ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ اجتماع مع ممثلين عن المجتمع المدني ومصادر سرية، بيراو، ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٧٦) بعثة الفريق إلى كاغا باندورو وباتانغافو وكابو وسيدو، ٧-١٤ آب/أغسطس؛

<https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/centrafricrepublic/infographic/rca-apercu-des-incidents-affectant-les-humanitaires>

(٧٧) اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني، كاغا باندورو، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ تقرير سري، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩.

النساء والفتيات تتعرضن بشكل خاص للعنف الجنسي والجنساني خلال فترة الترحال الرعوي

٨٠ - خلال فترة الترحال الرعوي لعام ٢٠١٩، ارتفع عدد حوادث العنف الجنسي والجنساني بقدر كبير على الطريق بين كاغا باندورو وبوتو في آذار/مارس^(٧٨). وخلال زيارة الفريق إلى ذلك الطريق، أوضح سكان القرى أن الممر يمتد على مقربة من الطريق أثناء فترة الترحال الرعوي، وأن حوادث الاغتصاب تقع في كثير من الأحيان عندما تذهب النساء والفتيات إلى الحقول والمدرسة (انظر التوصية الواردة في الفقرة ١٧٢ (ب))^(٧٩).

انعدام العدالة يمنع من الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني

٨١ - ظلت محدودية وصول ضحايا العنف الجنسي والجنساني إلى العدالة تشكل تحدياً في مقاطعة نانا - غريبيزي وأسهمت، إلى جانب الخوف من الانتقام، في قلة الحالات المبلغ عنها رسمياً^(٨٠). وعلى الرغم من أن الوحدة المشتركة للتدخل السريع لمنع لعنف الجنسي ضد النساء والأطفال سافرت إلى كاغا باندورو لإجراء تحقيق ميداني في آب/أغسطس ٢٠١٩^(٨١)، بقي المدعي العام المكلف بمقاطعة نانا - غريبيزي في بانغي ولم يُعد إلى مقاطعته منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨^(٨٢).

عناصر ائتلاف سيليكا السابق ترتكب أعمال الاغتصاب والسرقة في القرى القريبة من نقاط التفتيش التي تسيطر عليها

٨٢ - حاولت الجماعات المسلحة تبرير الحوادث التي وقعت في هذه المنطقة باتهام عناصر غير خاضعة للسيطرة بارتكابها بعد حرمانها من العائدات المالية بسبب إزالة نقاط التفتيش في أعقاب توقيع الاتفاق^(٨٣). ومع ذلك، خلال زيارة الفريق إلى الطريق الرابط بين باتانغافو وكابو وسيدو في ١٢ آب/أغسطس، كانت ثمانية نقاط تفتيش لا تزال تقوم بعملياتها^(٨٤). وكثيراً ما ارتكبت أعمال السرقة والاغتصاب بجوار نقاط التفتيش التي يسيطر عليها ائتلاف سيليكا السابق. فعلى سبيل المثال، في غودو، في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، دخلت عناصر مسلحة من ائتلاف سيليكا السابق إحدى القرى واغتصبت امرأة وقامت بضرب زوجها. وأفيد أن تلك المرة كانت الخامسة التي أتت فيها عناصر مسلحة من ائتلاف سيليكا السابق إلى تلك القرية قادمة من حاجز نغياندي وارتكبت فيها جرائم مماثلة^(٨٥).

(٧٨) اجتماعات مع ممثل منظمة الصحة العالمية، كاغا باندورو، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٧٩) اجتماع مع ممثلي المجتمع المحلي، الطريق بين كاغا باندورو وبوتو، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٠) اجتماع مع منظمات غير حكومية دولية ومصادر سرية، كاغا باندورو، ٧-٩ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨١) اجتماع مع مصدر سري، كاغا باندورو، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٢) اجتماعات مع السلطات المحلية، كاغا باندورو، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٣) اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني والجماعات المسلحة، باتانغافو، ١٠-١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٤) بعثة الفريق إلى كابو وسيدو، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٥) اجتماعات مع مصادر سرية، كاغا باندورو، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩.

الإجرام في باتانغافو

٨٣ - خلال زيارة الفريق إلى باتانغافو (١٠-١٥ آب/أغسطس)، وقعت سرقات عنيفة يوميا تقريبا، مما أبرز دينامية عامة ظلت نسبيا دون تغيير خلال السنتين الماضيتين (S/2017/1023)، الفقرات من ١٨١ إلى ١٨٧ و S/2018/1119، الفقرات من ٦٠ إلى ٦٥). وكثيرا ما كان مجتمع الهيئات الإنسانية، ولا سيما موظفوه الوطنيون، هدفا لتلك السرقات. ووجهت نداءات تدعو إلى عرض الجناة على العدالة إلى قادة ميليشيات أنتي بالাকা الذين يسيطرون على مخيم الأشخاص المشردين داخليا، وهم على وجه التحديد روني نينغا، وسيندي، وأرنو، وبرونو، وغابا. وقد استخدم أولئك القادة تلك الدعوة في مطالبة المقيمين في المخيم بأداء مبالغ مالية - علاوة على ما يبتزونه بانتظام - من أجل اعتقال الجناة. وأدت تلك المطالبة إلى تنظيم مسيرة احتجاجية ضد أفعال أولئك القادة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر^(٨٦).

٨٤ - وتواطأ قادة ائتلاف سيليكاس السابق وميليشيات أنتي بالাকা أيضا من أجل تحقيق مكاسب مالية. وأقام قادة أنتي بالাকা روابط قوية مع المدعو صدام، وهو أبرز قادة ائتلاف سيليكاس السابق من حيث أنشطته في باتانغافو، وإن لم يكن القائد الرسمي للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى على الصعيد المحلي^(٨٧). وبالإضافة إلى ذلك، كانت جماعة أنتي بالাকা تستأجر أسلحة أوتوماتيكية يملكها ائتلاف سيليكاس السابق، مما أدى أحيانا بالضحايا إلى الارتباك بشأن هوية مرتكبي الجرائم في باتانغافو. وعاد ذلك النمط التكتيكي بالفائدة على كل الجماعات الإجرامية، إذ اختبأت كل جماعة وراء الأخرى^(٨٨). وعلى سبيل المثال، أثناء عملية سرقة نُفذت في آب/أغسطس، تظاهر الجناة بأنهم يتكلمون اللغة العربية، وكانوا يحملون أسلحة أوتوماتيكية، إلا أن من المعتقد أنهم من مقاتلي ميليشيات أنتي بالাকা^(٨٩).

الإجرام في كاغا باندورو

٨٥ - على الرغم من إعلان كاغا باندورو "بلدة دون أسلحة" في ٥ آب/أغسطس، شوه عدد كبير من المقاتلين التابعين لمختلف جماعات ائتلاف سيليكاس السابق وهم يتنقلون في محيط البلدة وعلى طول الطرق الرئيسية ومعهم أسلحتهم خلال زيارة الفريق (٨-١٠ آب/أغسطس). وواصلت فصائل تحالف سيليكاس السابق نشر لواء مختلط في كاغا باندورو، إذ احتجزت مدنيين بشكل غير قانوني لفترات طويلة وطالبت بمبالغ مالية مقابل الإفراج عنهم. فعلى سبيل المثال، في ٤ حزيران/يونيه، اعتقل اللواء المختلط شاباً يقود دراجة نارية للأجرة بعدما سرق مقاتلو أنتي بالাকা دراجته النارية المستأجرة، وطالب اللواء المختلط بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١ ٠٢٠ دولار). وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل إطلاق سراحه، كان ذلك الشاب لا يزال محتجزا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر^(٩٠).

(٨٦) اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني، باتانغافو، ١٠-١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ تقرير سري، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٨٧) بعثة الفريق إلى باتانغافو، ١٠-١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٨) اجتماعات مع ممثلي الجماعات المسلحة والمجتمع المدني، باتانغافو، ١٠-١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٩) المرجع نفسه.

(٩٠) اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني، كاغا باندورو، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ تقرير سري، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٨٦ - وفي هذا السياق، ظل مستوى الإجرام مرتفعاً إذ أن وجود قوات البعثة وقوات الأمن الوطني لم يردع اللصوص. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، في كاغا باندورو، قُتل موظف وطني من موظفي بعثة الأمم المتحدة رمياً بالرصاص في منزله على يد مقاتلين مجهولي الهوية^(٩١). وتمازاً كما حدث في باتانغافو في كاغا باندورو والطرق الرئيسية المحيطة بها، استمرت العناصر المسلحة في استهداف العاملين في المجال الإنساني أثناء أنشطتهم. فقد أوقف مقاتلون قافلة إنسانية على الطريق الرابط بين كاغا باندورو وبوتو في ٢٨ آب/أغسطس. ثم قام الأفراد المسلحون بضرب أحد السائقين وسرقوا منهم هواتف ومبالغ مالية^(٩٢).

بريا: الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة

٨٧ - عانت بلدة بريا (مقاطعة كوتو العليا) بشدة من أثر أنشطة الجماعات المسلحة. فقد تضرر المدنيون مباشرة من هذه الجماعات المسلحة (على نحو ما ورد وصفه في الوثيقة S/2019/608، الفقرة ٦٠)، وبصورة غير مباشرة من قيامها بأعمال تخريبية ضد مجتمع الهيئات الإنسانية والجهات الفاعلة الحكومية.

النساء تتعرضن للانتهاكات التي ترتكبها ميليشيات أنتي بالাকা في موقع المشردين داخليا

٨٨ - استناداً إلى الإحصائيات الرسمية، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان ٤٥ ٠٠٠ مدنيا لا يزالون مشردين في بريا، وأغلبهم في مخيم PK3 للأشخاص المشردين داخليا، بل إن المنازل القريبة من الموقع نفسها كانت لا تزال فارغة^(٩٣). وأقامت عناصر أنتي بالাকা الموالية "للجنرال" بوكاسا نظاماً موازياً لإقامة العدل في موقع PK3 وعلى طول الطريق بين بريا وإيرا باندا^(٩٤). وفي العديد من المناسبات، قامت هذه العناصر باحتجاز المقيمين في موقع PK3 بصورة غير قانونية ووجهت لهم اتهامات بارتكاب جرائم متنوعة قبل إنزال العقوبة بهم في المحكمة غير القانونية في المخيم^(٩٥). وهناك حادثان يبينان ضعف النساء الشديد في موقع PK3. ففي ٧ آب/أغسطس، احتجز مقاتلو أنتي بالাকা بصورة غير قانونية امرأة حاملاً واتهموها بالسرقة من زوجها^(٩٦). وفي ٩ أيار/مايو، قام أفراد أنتي بالাকা بضرب امرأة واتهموها بممارسة السحر^(٩٧). ولم تقتصر عناصر ميليشيات أنتي بالাকা على عرقلة الأنشطة الإنسانية في الموقع^(٩٨).

(٩١) تقرير سري، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٩٢) تقرير سري، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٩٣) اجتماع مع منظمة غير حكومية دولية، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ وإحصاءات اللجنة المعنية بحركة السكان بشأن التشرد لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، اللجنة المعنية بحركة السكان/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٩٤) بعثة الفريق إلى بريا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٩٥) اجتماع مع ممثلين عن المجتمع المدني ومقيمين في مخيم الأشخاص المشردين داخليا، بريا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٩٦) تقرير سري، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٩٧) تقرير سري ورد في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٩٨) اجتماع مع منظمة غير حكومية دولية، ٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

بل قامت أيضا بسرقة سلع مخصصة للأشخاص المشردين داخليا^(٩٩). وفي الوقت نفسه، طالب بوكاسا أيضا بتقديم المساعدة الإنسانية لعناصر ميليشيات أنتي بالاكوا الموالية له^(١٠٠).

الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى: اللواء المختلط يفرض تفسيره الخاص للقانون

٨٩ - قام اللواء المختلط التابع للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في بریا، تحت القيادة العامة لقائد المنطقة الإقليمية، "الجنرال" حسين ديمبوشا (S/2019/608، الفقرتان ٦٦ و ٦٧؛ S/2018/1119، الفقرة ٦٧) أيضا بفرض ضرائب بصورة غير قانونية على الأفراد وابتغواهم واحتجازهم وتعذيبهم إنفاذاً للتفسير الخاص به للقانون^(١٠١). وتنوعت هذه الحوادث بين الاعتقالات وفرض الغرامات - مثل قيام الجبهة الشعبية في ٥ آب/أغسطس بإلقاء القبض على رئيس جمعية أصحاب الدراجات النارية بالأجرة، الذي فُرضت عليه غرامة قدرها ٢ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥ دولارات) لعدم ارتدائه الصدرية الصفراء التي تميز أصحاب الدراجات النارية بالأجرة - وبين تعذيب وقتل أشخاص. وفي ٧ تموز/يوليه، على سبيل المثال، عُثر في مقر اللواء المختلط التابع للجبهة الشعبية على جثة شخص ادعت هذه الجماعة المسلحة أنه اغتصب قاصراً^(١٠٢). غير أن المرأة ظلت عرضة لمخاطر شديدة لأن من شأن الإبلاغ عن أي حادث يتورط فيه أحد أعضاء هذه الجماعة المسلحة، مثل الاغتصاب، أن يعرضها لمزيد من مخاطر التحرش على أيدي الجبهة الشعبية^(١٠٣).

مضايقات الجماعات المسلحة للعاملين في المجال الإنساني

٩٠ - مارست عناصر الجبهة الشعبية أيضا ضغوطا مادية ونفسية على المنظمات غير الحكومية العاملة في بریا. فقد حاولت تلك العناصر السيطرة على المساعدة الإنسانية بالتدخل في عمليات استقدام الموظفين الوطنيين للعمل في المنظمات غير الحكومية^(١٠٤)، ومطالبة المنظمات غير الحكومية بالحصول على الإذن بشأن مشاريعها^(١٠٥)، وتهديد موظفي المنظمات غير الحكومية بشأن محتويات مشاريعهم^(١٠٦). وقد أثر هذا التحرش المستمر بالمنظمات غير الحكومية والتهديد الحقيقي المتمثل في سرقة ممتلكاتها تأثيرا سلبيا على عمل هذه المنظمات في البلدة، فعلى سبيل المثال، تعرضت منظمة أطباء

(٩٩) في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩، تم العثور على أكياس من الأغذية في مخيم PK3 بعد أن سرقها عناصر ميليشيات أنتي بالاكوا. تقرير سري، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(١٠٠) اجتماع مع "بوكاسا"، بریا، ٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

(١٠١) بعثة الفريق إلى بریا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(١٠٢) تقرير سري، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

(١٠٣) اجتماع مع أعضاء المجتمع المدني، بریا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(١٠٤) بعثة الفريق إلى بریا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(١٠٥) اجتماع مع "بوكاسا"، بریا، ٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

(١٠٦) بعثة الفريق إلى بریا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

بلا حدود لسرقة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر^(١٠٧). وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المسلحة، بما فيها الجبهة الشعبية، تعرقل أيضا حرية نقل المساعدات الإنسانية إلى برية على الطريق بين بامباري وبريا^(١٠٨).

٩١ - وقامت الجبهة الشعبية أيضا بتقييد حركة السلطات المحلية وأنشطتها. ففي ٥ آب/أغسطس، قام أفراد الجبهة الشعبية الموالون لحسين دمبوشا بمضايقة فريق تابع لوحدة الأعمال التنفيذية للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مدّعين أنهم لم يُكفوا بإيفاد البعثة^(١٠٩). وفي اليوم التالي، منعت الجبهة الشعبية أيضا موظفين مدنيين تابعين لوزارة المالية من القيام بعملهم^(١١٠). وستتم مناقشة رد فعل عناصر الجبهة الشعبية لعملية نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في برية في ٢٤ أيلول/سبتمبر في الفقرة ١٤٨.

دال - المسائل المتصلة بالموارد الطبيعية: الهياكل الضريبية الموازية وأعمال التهريب

٩٢ - في الجزأين الشرقي والشمالي من البلد، ظلت الجماعات المسلحة تحصل على عائدات عن طريق المشاركة في الاتجار بالذهب والماس وتحصيل الضرائب من كل الأطراف الفاعلة ضمن سلاسل الإنتاج والتجارة. ونتيجة لذلك، لا تزال هذه المناطق "غير ممثلة" لعملية كيمبرلي (أي أن الماس الخام المستخرج من هذه المناطق لا يمكن تصديره).

الهياكل الضريبية الموازية

٩٣ - على الرغم من الالتزامات التي قُطعت في الاتفاق بشأن إعادة بسط سلطة الدولة، احتفظت فصائل ائتلاف سيليكا السابق بهياكل موازية لفرض الضرائب على جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية وقامت بتوسيع نطاقها في بعض المناطق. وفي نديلي (مقاطعة بامينغي - بانغوران)، ظل الهيكل الضريبي الموازي الذي أنشأته الجبهة الشعبية والوارد وصفه في التقرير السابق للفريق (S/2018/729، المرفق ٦-٥) قائماً، حيث ظل كل المجمعين والمشتغلين بالتعدين بالوسائل التقليدية وعمال المناجم يدفعون رسوما سنوية (٣٠٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤٩٥ دولار)، و ٣٥٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥٧ دولار)، و ٢٠٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣ دولارات)، على التوالي)^(١١١). وفي بامباري (مقاطعة أوكا)، ظل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا يقبض ضرائب من العاملين في التعدين وغيره من القطاعات الاقتصادية، على نحو ما تؤكد نسخ الإيصالات الصادرة كلها في عام ٢٠١٩ (انظر المرفق ٣-٢٠).

٩٤ - وقد أنشئ هيكل ضريبي مواز مماثل في الآونة الأخيرة في نواحي مبريس وباكال (مقاطعة نانا - غريبيزي ومقاطعة أوكا). وقام قائدا ائتلاف سيليكا السابق المحليان "الجنرال" عمر كافين

(١٠٧) جيري بامي، مقالة بعنوان "Central African Republic: armed robbery attack on humanitarian aid group MSF"، الموقع الشبكي Africa News، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٠٨) تقرير سري، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٠٩) تقرير سري، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(١١٠) تقرير سري، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(١١١) اجتماعات مع الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية وأفراد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، نديلي، ٨-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(الجبهة الشعبية)، "والجنرال" أفيس (الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى)^(١١٢)، اللذين قادا العمليات العسكرية التي نُفذت في أوائل عام ٢٠١٩ من أجل بسط السيطرة على مواقع التعدين التي كانت تسيطر عليها عناصر أني بالاكا في السابق (انظر S/2019/608، الفقرة ٦٣)، بتنصيب نفسيهما للإشراف على نظام ضريبي مُربح. وشمل هذا النظام مواقع التعدين الواقعة في محيط أزيني وبوزو، التي يستخرج منها الذهب وبعض الماس، وفي مواقع تعدين الذهب الواقعة على طول الطريق بين مبريس وباكالا (انظر الخريطة في المرفق ٣-٢١)^(١١٣). وقام قادة ائتلاف سيليكسا السابق المحليون أيضا بتيسير وصول أجناب (معظمهم تشاديون) للعمل كحفارين إلى جانب الحفارين المحليين، وكذلك باعتبارهم مستثمرين يجلبون معدات من قبيل المضخات الآلية وأجهزة الكشف عن المعادن^(١١٤). وكان معظم الذهب والماس الخام المستخرج من المنطقة يهْرَب إلى تشاد، وأحيانا من هناك إلى الكاميرون^(١١٥).

مشروع محمد كيديسي للتعدين بالآليات

٩٥ - على مدى عدة عقود، ظل عبد الرحيم محمد كيديسي، المعروف أيضا باسم "مانغا"، وهو من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، يشارك في مختلف الأنشطة التجارية في بانغي وفي الخارج، ويشمل ذلك تجارة الماس، على نحو ما تؤكد نبذة عن حياته يمكن الاطلاع عليها على شبكات التواصل الاجتماعي (انظر المرفق ٣، ٢٢). وحسبما أفاد العديد من الأشخاص الذين شغلوا مناصب السلطة آنذاك، فإنه أقام علاقات تجارية مع قادة ائتلاف سيليكسا السابق خلال المرحلة الانتقالية، بمن فيهم عبد الله حسين ونور الدين آدم^(١١٦).

٩٦ - وقامت طائفة واسعة من المصادر بإبلاغ الفريق بوجود محمد كيديسي في المدن التي تسيطر عليها فصائل ائتلاف سيليكسا السابق في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٩^(١١٧). وبعد دخوله إلى البلد قادما من السودان، أُبلغ عن وجوده في بيراو (حوالي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو)، وفي نديلي (حوالي الفترة بين ٢٣ و ٣٠ أيار/مايو وحوالي ١٢ حزيران/يونيه)، وكاغا باندورو (أوائل حزيران/يونيه). وقد كان يتنقل في موكب يضم ما بين ٥ و ١٠ أفراد وعدة مركبات تحمل معدات لأنشطة استخراج الذهب والماس، منها أجهزة للكشف عن المعادن وحفارة وصهريج يرجح أنه يستخدم لنقل النفط^(١١٨). واختلفت المعلومات الواردة من المصادر المحلية فيما يتعلق بأماكن وجود مواقع التعدين التي قام بزيارتها صحبة أفراد تلك المجموعة. وورد ذكر العديد من المواقع، وكلها تحت سيطرة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا

(١١٢) اجتماع مع "الجنرال" كافين، مبريس، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١١٣) اجتماعات مع الجهات الفاعلة الاقتصادية وممثلي المجتمع المحلي، كاغا باندورو ومبريس، ٥-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١١٤) المرجع نفسه.

(١١٥) المرجع نفسه.

(١١٦) اجتماعات مع مصادر سرية، حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١١٧) اجتماعات مع أفراد الجماعات المسلحة، والسلطات المحلية، وممثلي المجتمع المحلي، والجهات الفاعلة الاقتصادية، والشركاء الدوليين، عُقدت في بانغي وبيراو ونديلي وكاغا باندورو في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ تقرير سري، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١١٨) أفيد أن المركبة التي كانت تنقل حفارة الخنادق بقيت في مامون (على الطريق بين بيراو ونديلي) بسبب أعطاب ميكانيكية. وأفيد أن الصهريج تُرك في نديلي لأغراض أنشطة مقبلة.

الوسطى، وهي سانغا - كارير ومانوفو ومنطقة مبريس وباكالا (انظر الفقرة ٩٤ أعلاه)^(١١٩). وأفيد أيضاً أنه اشترى كميات من الماس والذهب أثناء فترة إقامته في البلد^(١٢٠).

٩٧ - ولا يمكن القيام بهذه الأنشطة إلا بإذن من قادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (مقابل دفع مبالغ مالية). وكان مقاتلون من الجبهة الشعبية يتولون حماية موكب كيديسي، الذي كان يزور قادة هذه الجماعة المسلحة في كل موقع من المواقع التي ذهب إليها^(١٢١).

إيمي موبامو: شريك عبد الله حسين في الأعمال التجارية

٩٨ - إيمي موبامو هو من مواطني الكونغو، وله علاقة وثيقة وطويلة الأمد مع عبد الله حسين، وهو من الأفراد الخاضعين للجزاءات. وخلال الفترة الانتقالية، قدم إيمي موبامو الدعم إلى حسين في مشاريعه التجارية، بما في ذلك عندما حاول حسين بيع كميات من الذهب في كينيا وكميات من النفط الخام في تشاد (انظر S/2017/639، الفقرات من ٤٤ إلى ٤٩؛ و S/2017/1023، الفقرتان من ٤٢ و ٤٣). ويشمل المرفق ٣-٢٣ وثائق تؤكد وجود إيمي موبامو، إلى جانب حسين، في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وفي نجامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٩٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، شاهد الفريق إيمي موبامو في نديلي، إلى جانب حسين، كما شاهدته مصادر أخرى^(١٢٢). فقد وصل إلى نديلي قادماً من تشاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وتركها متجهاً إلى تشاد حوالي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأفيد أيضاً أنه اشترى كميات من الماس والذهب أثناء فترة إقامته في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٢٣).

١٠٠ - وأثبت وجود موبامو في نديلي أنه ظل يشتغل باعتباره من شركاء حسين في الأعمال التجارية، على الرغم من أن حسين ظل خاضعاً لجزاءات الأمم المتحدة منذ أيار/مايو ٢٠١٧ بسبب أنشطته بوصفه قائد جماعة مسلحة. وأكدت مصادر عديدة أخرى استمرارهما في العمل معاً، إذ كان إيمي موبامو يقوم بالسفر نيابة عن حسين وبتيسير أنشطته التجارية^(١٢٤).

١٠١ - ولم يكن الفريق في وضع يمكنه من تقديم النتائج التي خلص إليها مباشرة إلى إيمي موبامو ومحمد كيديسي.

(١١٩) اجتماعات مع أفراد الجماعات المسلحة، والسلطات المحلية، وممثلي المجتمع المحلي، والجهات الفاعلة الاقتصادية، والشركاء الدوليين، عُقدت في بانغي وبيراو ونديلي وكاغا باندورو في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٢٠) المرجع نفسه.

(١٢١) المرجع نفسه.

(١٢٢) اجتماع مع مصادر سرية، نديلي، ٨-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٢٣) المرجع نفسه.

(١٢٤) اجتماعات مع أعضاء الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الاقتصادية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

رابعاً - الجماعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وأنشطة الاتجار غير المشروع في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف - المدنيون ضحايا أنشطة الجماعات المسلحة (مقاطعة كوتو السفلى)

١٠٢ - تنشيط فلول ميليشيات أنتي بالাকা منذ عام ٢٠١٧ (انظر S/2017/1023، الفقرات من ٧٤ إلى ٧٧) على طول الطرق القريبة من مواقع التعدين وفي أسواق مقاطعة كوتو السفلى، وهي تعتمد إلى حد كبير على ابتزاز المدنيين^(١٢٥). وليس لهذه المجموعات المحلية هيكل تراتبي واضح في مقاطعة كوتو السفلى، وهي - على خلاف ما فعلت في عام ٢٠١٧ - تطلق على نفسها اسم مجموعات أنتي بالাকা على الرغم من أن صلاتها بميليشيات أنتي بالাকা الموقعة على الاتفاق والواقعة قواعدها في بانغي صلات محدودة أو منعدمة. وقد أسهم افتقار ميليشيات أنتي بالাকা إلى قائد عام في عدم رسوخ اتفاقات السلام المحلية، إذ ظل بعض قادة أنتي بالাকা يتمسكون بالجماعة المسماة تجمع الجمهوريين بقيادة "الجنرال" غايتان بواي، الذي توفي قبل مدة من الزمن^(١٢٦).

١٠٣ - وحتى في المناطق التي التزم فيها قادة ميليشيات أنتي بالাকা باتفاقات السلام المحلية، مثل مقاطعة موبايي الفرعية، التي وقع فيها "الجنرال" ماثيو اتفاق سلام محلي في عام ٢٠١٩، وأصل شركاؤه أنشطتهم غير المشروعة وقاموا بتعزيزها^(١٢٧). فعلى سبيل المثال، في سوق بولنغا، ارتكب لودوفيك أنغبويوندي ورفاقه انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان ضد المدنيين، وشمل ذلك الاحتجاز غير القانوني والتعذيب^(١٢٨). وفي سوق مافونغا دجيا بمقاطعة موبايي الفرعية (انظر الخرائط في المرفق ٤-١) قُتل المسمى أكيم، نائب "الجنرال" ماثيو أربعة مدنيين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بسبب خلاف حول نقل السوق إلى موقع آخر^(١٢٩). وفي مقاطعة ساتيما الفرعية، فإن قائد مجموعة أنتي بالাকা المحلية، جان بيير بيدا، انضم أيضاً إلى مبادرة سلام محلية. ونتيجة لذلك، قام "الجنرال" إيمي نغاندو، الزعيم المحلي لميليشيات أنتي بالাকা في مقاطعة كيمي الفرعية، الذي كان يسيطر أيضاً على مناجم الماس في يانغباسي، بتقويض سلطة جان بيير بيدا (انظر الخرائط في المرفق ٤-١)^(١٣٠).

١٠٤ - وحافظ قادة ميليشيات أنتي بالাকা المحليون على سلطتهم بارتكاب أعمال عنف واسعة النطاق ضد المدنيين (انظر المرفق ٤-٣). فقد ادعى مسؤول محلي أن أي شخص غير محصّن عرضة لبطش ميليشيات أنتي بالাকা^(١٣١). وتعرضت النساء للمخاطر بوجه خاص: ففي نغابا بمقاطعة كيمي الفرعية، أفيد أنه تم أخذ نساء كرهائن وأنه تم بيعهن إلى عناصر أخرى من ميليشيات أنتي بالাকা مقابل مبلغ

(١٢٥) بعثة الفريق إلى مقاطعة كوتو السفلى، ١٢-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٢٦) انظر المرفق ٤-٢ للاطلاع على رسالة "العقيد" نغيامي المؤرخة ١٦ آب/أغسطس، التي تتضمن نداء إلى تحقيق السلام.

(١٢٧) اجتماع مع السلطات المحلية ومصادر سرية، موبايي، ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٢٨) اجتماع مع السلطات المحلية في مقاطعة موبايي الفرعية، ١٦-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٢٩) تقرير سري، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٣٠) اجتماع مع قادة الجماعات المسلحة، موبايي، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٣١) تمت عمليات التحصين أيضاً أثناء توسيع نطاق مجموعات الدفاع عن النفس في المنطقة ٦ في عام ٢٠١٧، على النحو المبين بالتفصيل في الوثيقة S/2017/1023، الفقرة ٨٠.

٣٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥١ دولار)^(١٣٢) لكل امرأة. وعندما حاول المسؤولون المحليون القيام بالوساطة في الأمر، تم استهدافهم أيضا من جانب جماعات أنتي بالاكا المحلية^(١٣٣). وفي مقاطعة زانغا الفرعية، على سبيل المثال، تعرض زعماء القرى المحلية للضرب على يدي قائد أنتي بالاكا المحلي، لوك نغايما في آب/أغسطس (انظر المرفق ٤-٤)، بينما قدم محافظ مقاطعة ساتيما الفرعية استقالته بعد أن تلقى تهديدات من عناصر أنتي بالاكا^(١٣٤).

الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وميليشيات أنتي بالاكا: تضرر المدنيين بشدة رغم انخفاض عدد الاشتباكات

١٠٥ - في مقاطعة كوتو السفلى، ظل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يسيطر على البلدات الرئيسية، بما في ذلك ألينداو وديمبي وزانغا وموبايا، وعلى النقاط الاستراتيجية الواقعة على طول مختلف الطرق، بينما ظلت جماعات أنتي بالاكا تسيطر على العديد من الأسواق الأصغر حجما وعلى بعض مواقع التعدين^(١٣٥). واستمرت الاشتباكات بين مقاتلي الاتحاد من أجل السلام ومقاتلي أنتي بالاكا، من أجل السيطرة على مواقع كولو للتعدين في مقاطعة مينغالا الفرعية في ٢٩ آب/أغسطس. ووقعت أعمال قتالية أيضا في مقاطعة زانغا الفرعية في نيسان/أبريل بعد أن قام قائد أنتي بالاكا المحلي، لوك نغايما، بسرقة سلاح أوتوماتيكي من تاجر مسلم (انظر S/2019/608، الفقرة ٥٨)^(١٣٦).

١٠٦ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، هاجمت عناصر مسلحة من الاتحاد من أجل السلام عدة قرى بالقرب من موقع كولو للتعدين بأسلحة منها القنابل الصاروخية. وأدى ذلك الهجوم إلى نزوح سكان القرى من المناطق المجاورة^(١٣٧). وأنكر قائد الاتحاد من أجل السلام المسمى علي داراسا أنه شن أي هجمات في المنطقة. وبدلا من ذلك، في اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني عُقد في ألينداو في ٥ أيلول/سبتمبر، زعم داراسا أن وجود الاتحاد من أجل السلام يرتبط بأنشطة التماسك الاجتماعي وأن الاتحاد من أجل السلام لم يستخدم أي أسلحة^(١٣٨). واستمر الاتحاد من أجل السلام أيضا في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين. وفي ألينداو، في ١ أيار/مايو، قام قائد الاتحاد من أجل السلام المسمى “الجنرال” صديق بصورة غير قانونية باحتجاز نائب رئيس لجنة ألينداو للسلام والتماسك الاجتماعي والنائب الثاني لرئيسها وأمين خزانها لقيامهم بدعوة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى أحد الاحتفالات، ولم يفرج عنهم إلا بعد مرور يوم عن ذلك عقب احتجاجات السكان المحليين^(١٣٩).

(١٣٢) اجتماع مع السلطات المحلية والسكان في مقاطعة ساتيما الفرعية، موبايا، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٣٣) المرجع نفسه.

(١٣٤) المرجع نفسه.

(١٣٥) كانت لدى جماعة أنتي بالاكا قاعدة في موبايا أيضا. زيارة الفريق إلى مقاطعة كوتو السفلى، ١٢-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٣٦) اجتماع عُقد في موبايا مع السلطات المحلية في زانغا وموبايا، ١٦-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٣٧) اجتماع مع ممثل عن المجتمع المدني، عُقد في ألينداو، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ تقرير سري، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(١٣٨) مصدر سري، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ اجتماعات مع ممثل عن المجتمع المدني، عُقدت في ألينداو، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٣٩) اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني، عُقدت في ألينداو، ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

أثر الاشتباكات والهجمات على حالة التشرد والمساعدة الإنسانية

١٠٧ - في تموز/يوليه وآب/أغسطس، أدى القتال بين الجماعات المسلحة وأعمال الابتزاز المرتكبة ضد المدنيين إلى نشأة مناطق تشرد جديدة، بما في ذلك عبر الحدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مقاطعة شمال أوبانغي (انظر الخرائط الواردة في المرفق ٤-١)^(١٤٠). وارتكبت ميليشيات أنتي بالাকা انتهاكات لحقوق الإنسان عبر الحدود أيضا في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٤١). وإلى جانب إنشاء مناطق تشرد جديدة، أدت التوترات كذلك إلى تأخير العودة الدائمة للأشخاص المشردين بالفعل^(١٤٢).

باء - التعاون عبر الحدود والاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كوتو السفلى

١٠٨ - يتناول المرفق ٤-٥ الصفقات ودروب الاتجار ونقاط الدخول المتعلقة بالأسلحة والذهب والماس.

جيم - منطقة أوبو: الحالة الإنسانية وأنشطة الجماعات التي يشار إليها محليا باسم جيش الرب للمقاومة (انظر المرفق ٤-٦)

خامسا - الديناميات الإقليمية

ألف - آخر المستجدات فيما يتعلق باللجان المشتركة

١٠٩ - عقب اجتماع اللجنة المشتركة بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في يومي ٦ و ٧ أيار/مايو (انظر S/2019/608، الفقرة ٣٦)، عقدت اللجنة المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو اجتماعها الخامس في يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس، وهو أول اجتماع من نوعه منذ ٣٢ سنة. ووقعت جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو ١٢ اتفاقاً، منها اتفاق بشأن الصيد غير المشروع والاستغلال غير المشروع للمنتجات الحرجية والحياة البرية (انظر S/2018/729، المرفق ٧-١)، واتفاق لإنشاء لجنة فرعية معنية بالدفاع والأمن وآخر لإنشاء لجنة فرعية معنية بالحدود (انظر المرفق ٧-١). وعلى هامش الاجتماع، سرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توقيع اتفاق ثلاثي بشأن إعادة اللاجئين المقيمين حالياً في جمهورية الكونغو إلى جمهورية أفريقيا الوسطى طوعاً^(١٤٣).

١١٠ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى أن المناقشات جارية مع تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا والسودان بشأن عقد اجتماعات اللجان

(١٤٠) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "Democratic Republic of the Congo, operational update, August 2019"، متاح على الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/fr/documents/details/71607>.

(١٤١) L'Interview, "République démocratique du Congo: le gouvernement dresse un bilan de 50 morts dans multiples irruptions des rebelles anti-balaka au Nord-Ubangi", 26 October 2019.

(١٤٢) اجتماع مع أعضاء في دوائر العمل الإنساني، بانغي، ٢٠ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٤٣) اجتماع مع مسؤول في وزارة الشؤون الخارجية، بانغي، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩.

المشتركة ذات الصلة في أواخر عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠. وأفاد بأن جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية تنظران في عقد اجتماع للجنة المشتركة بينهما في عام ٢٠٢٠^(١٤٤).

١١١ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء زيارة قام بها بول كاغامي رئيس رواندا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وقّعت خمسة اتفاقات، منها اتفاق تعاون عسكري^(١٤٥).

باء - إغلاق الحدود مع السودان

١١٢ - يقدم هذا التقرير معلومات جديدة عن الاتجار بالأسلحة وتنقلات المقاتلين عبر الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان (انظر الفقرات ٧٢ إلى ٧٨ أعلاه).

١١٣ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلن المجلس الوطني الانتقالي السوداني، عقب اجتماع عقد في نيالا بالسودان، إغلاق حدود السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. وأخبر مسؤولون سودانيون الفريق بأن القرار جاء نتيجة انعدام الأمن في منطقة الحدود، ولا سيما القتال في مقاطعة فاكغا (انظر الفقرات ٤٦ إلى ٧١ أعلاه)، واستهدف الحد من تدفقات الأسلحة والمقاتلين^(١٤٦).

جيم - الحالة على الحدود مع تشاد

١١٤ - أخبر مسؤولون من وزارة الشؤون الإقليمية في تشاد الفريق أن انعدام الأمن في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال مصدر قلق. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغوا الفريق بأن تشاد نشرت ست كتائب من الجيش لرصد الوضع على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى^(١٤٧).

١١٥ - وكانت ثمة مناقشات جارية أيضًا لتنظيم مؤتمر بشأن الترحال الرعوي عبر الحدود، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة. وكان من المقرر عقد المؤتمر في نجامينا بحضور ممثلين عن السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وهذا المؤتمر، الذي تقرر مبدئيًا عقده قبل موسم الترحال الرعوي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، سيكون هو الأول من نوعه منذ عام ٢٠١١.

دال - الحدود مع جنوب السودان

١١٦ - يتناول المرفق ٤-٦ مسألة انعدام الأمن وأنشطة الجماعات المسلحة في منطقة مبومو العليا، الواقعة على الحدود مع جنوب السودان.

(١٤٤) اجتماع مع مسؤول في وزارة الشؤون الخارجية، مالابو، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٤٥) الوثائق محفوظة لدى الأمم المتحدة.

(١٤٦) اجتماع مع مسؤولين سودانيين، بانغي، ٧ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٤٧) اجتماع مع مسؤولين تشاديين، نجامينا، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

١١٧ - ففي ٢١ شباط/فبراير، أغلق حاكم طمبرة (جنوب السودان) الحدود بالقرب من بامبوتي بعد مقتل خمسة تجار من جنوب السودان على الطريق بين بامبوتي وأوبو^(١٤٨) معللاً ذلك بأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى يمثل مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة الخاضعة لسلطته.

١١٨ - وفي آذار/مارس، اجتمع حاكم مقاطعة مبومو العليا ونائب الحاكم في أوبو وبامبوتي، في طمبرة، بوزير الداخلية ووزير الإعلام ووزير التعليم ووزيرة الشؤون الاجتماعية في جنوب السودان وحاكم ولاية طمبرة لمناقشة المسائل الأمنية على الحدود^(١٤٩). وأثناء الاجتماع، وافقت سلطات جنوب السودان على إعادة فتح الحدود، ولكنها طلبت، حسبما أُفيد، إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى القيام بما يلي: (أ) نشر قوات الأمن الداخلي والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بامبوتي؛ (ب) طرد الفولانيين من بامبوتي، الذين اعتبرت أنشطتهم مصدراً لعدم الاستقرار؛ (ج) القبض على الأفراد المتورطين في قتل التجار الخمسة المنتمين إلى جنوب السودان في ٢٠ شباط/فبراير على الطريق بين بامبوتي وأوبو^(١٥٠).

١١٩ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعيد فتح الحدود رسمياً^(١٥١). وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، أُلقي القبض على ثلاثة أفراد فيما يتصل بمقتل تجار جنوب السودان^(١٥٢). ومع ذلك، على الرغم من نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بامبوتي بصفة مؤقتة، فإن المطالب المبلغ عنها لسلطات جنوب السودان لم تُلَّي بالكامل بعد.

هاء - العمل الجاري على الصعيد الإقليمي بشأن الترحال الرعوي عبر الحدود

١٢٠ - في التقرير النهائي لعام ٢٠١٨ (S/2018/1119، المرفق)، تناول الفريق دور الترحال الرعوي في الأزمة المحيطة بجمهورية أفريقيا الوسطى، ودعا إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل معالجة هذه المسألة (انظر الفقرات ١٠٥ إلى ١٤٠ والفقرة ٢١٠ (أ) و (ب) من ذلك التقرير).

١٢١ - وعُقد الاجتماع الثامن والأربعون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في كينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو. وناقش المشاركون في الاجتماع مسألة الترحال الرعوي، وقدموا عدة توصيات، ودعوا إلى عقد مؤتمر إقليمي بشأن الترحال الرعوي والرعي. وأوصى المشاركون في الاجتماع بأن تدرج حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مسألة الترحال الرعوي في جداول أعمال جميع لجان التعاون المشتركة، وأوصى بذلك أيضاً المشاركون في الجلسة الرابعة المعقودة في بانغي يوم ٣٠ تموز/يوليه للجنة التنفيذية للرصد التي يشترك في رئاستها الاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر التوصية في الفقرة ١٧٢ (ب) أدناه).

(١٤٨) زُعم أن التجار المنتمين إلى جنوب السودان كانوا على صلة بمسؤولين في طمبرة. اجتماع عُقد في أوبو مع نائب الحاكم في أوبو وبامبوتي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ واجتماع عُقد في أوبو مع قائد مخيم لاجئي جنوب السودان في أوبو، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٤٩) اجتماع مع حاكم مقاطعة مبومو العليا ونائب الحاكم في بامبوتي وأوبو، أوبو، ٢٥ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٥٠) المرجع نفسه.

(١٥١) تقرير سري، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٥٢) اجتماع عُقد في أوبو مع نائب الحاكم في بامبوتي، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، واجتماع عُقد في بانغي مع المدعي العام لأوبو، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

واو - آخر المستجدات المتعلقة بالانقلاب المبلّغ عنه في غينيا الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

١٢٢ - على النحو المبين في تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2019/608، المرفق)، حوكم ١٣٠ فردا غيايبا وحكمت عليهم محكمة في باتا في غينيا الاستوائية بالسجن في ٣١ أيار/مايو (انظر الفقرة ٤٢ من ذلك التقرير). وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قدمت سلطات غينيا الاستوائية إلى الفريق قائمة بالمدانين من رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٥٣). وقد ظلوا محتجزين في إيبولوا، الكاميرون، مع أشخاص آخرين محكوم عليهم من تشاد والسنغال والكاميرون ومالي. وتجري غينيا الاستوائية مفاوضات مع الكاميرون من أجل تسليمهم لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم^(١٥٤).

سادسا - التقارير الواردة عن مشاركة أعضاء في ائتلاف سيليكاس السابق في إنشاء شبكة جماعات مسلحة إقليمية تستهدف المصالح الغربية والإسرائيلية والسعودية في جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان أخرى

١٢٣ - في ١٩ نيسان/أبريل، بثت قناة إخبارية دولية تقريرًا تلفزيونيًا يعرض مقتطفات من مقطع فيديو يظهر استجوابًا لعضو ائتلاف سيليكاس السابق إسماعيل جيداه. ووفقًا للتقرير الإخباري، فقد سُجِّلَ المقطع بعد اعتقال جيداه في تشاد. وفي هذه الإفادة، أثبت الجرم على نفسه موضحًا أنه أنشأ، بالاشتراك مع ميشيل جوتوديا الرئيس السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى، جماعة مسلحة للقيام بأعمال عنف ضد المصالح الغربية والسعودية والإسرائيلية في عدة بلدان أفريقية، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من فيلق القدس التابع لقوات حرس الثورة الإسلامية في جمهورية إيران الإسلامية^(١٥٥).

ألف - إسماعيل جيداه وميشيل جوتوديا، علاقة وثيقة وطويلة الأمد

١٢٤ - كان أول لقاء لميشيل جوتوديا وإسماعيل جيداه عندما كان جوتوديا قنصل جمهورية أفريقيا الوسطى في نبالا (ولاية جنوب دارفور، السودان)، وهو منصب شغله جوتوديا في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦. وأفادت عدة مصادر، منها زعماء في ائتلاف سيليكاس السابق، بأن جيداه يَسُرُّ اتصالات بين ميشيل جوتوديا وجماعات متمردة تشادية وسودانية نشاطها في السودان، منها حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم^(١٥٦).

١٢٥ - وبعد القيام بتمرد صريح على نظام فرانسوا بوزيزي، طُرد ميشيل جوتوديا من السودان وذهب إلى بنن حيث أُلقي القبض عليه في عام ٢٠٠٦. وطوال الفترة التي قضاها ميشيل جوتوديا في محبسه، من

(١٥٣) الوثائق محفوظة لدى الأمم المتحدة.

(١٥٤) اجتماع مع مسؤول في وزارة العدالة في مالابو، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٥٥) قناة i24 الإخبارية، "Un réseau terroriste iranien démantelé en Afrique"، تم الاطلاع عليه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ عبر الرابط التالي: <https://www.i24news.tv/fr/actu/international/afrique/1555609709-un-reseau-terroriste-iranien-demantele-en-afrique-exclusivite-i24news>. والرابط لم يعد صالحًا. والتقرير الإخباري محفوظ لدى الأمم المتحدة (انظر أيضا المرفق ٦-١).

(١٥٦) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أفيد بأن جيداه كان يمدّه بدعم مالي منتظم^(١٥٧). وبعد إطلاق سراح ميشيل جوتوديا، ظل الرجلان على صلتتهما الوثيقة لحين عودة جوتوديا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لإنشاء ائتلاف سيليك في عام ٢٠١٢.

١٢٦ - وعندما أصبح ميشيل جوتوديا الرئيس الانتقالي في آذار/مارس ٢٠١٣، طلب من إسماعيل جيداه الحضور إلى بانغي، وعيّنه مستشاراً رئاسياً. وكانت هذه هي الوظيفة المدرجة في جواز السفر الدبلوماسي لجيداه الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر المرفق ٦-٢). وجمّع فريق الخبراء اثني عشرة إفادة من أفراد شغلوا مناصب رفيعة أثناء فترة رئاسة جوتوديا، وقد وصفوا إسماعيل جيداه بأنه "رجل جوتوديا"، وليس مسؤولاً إلا أمام الرئيس ويضطلع بأسفار باسمه^(١٥٨).

١٢٧ - وعندما أرغم جوتوديا على الاستقالة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وعاد إلى بنن، تبعه إسماعيل جيداه وواصل العمل لحسابه في كوتونو، بنن، إلى حين إلقاء القبض عليه في أوائل عام ٢٠١٩^(١٥٩).

باء - إفادة إسماعيل جيداه

١٢٨ - أثناء التحقيقات، حصل الفريق على تفريغ نص الفيديو الذي تضمن إفادة إسماعيل جيداه المذكورة أعلاه وعلى نسخة أطول من ذلك الفيديو. وفي الإفادة، قدم جيداه المعلومات التالية، التي أكدت مصادر دبلوماسية صدقها^(١٦٠):

- أنشأ جيداه، بناءً على تعليمات ميشيل جوتوديا (انظر التفاصيل في الفقرات ١٣٢ إلى ١٣٧) وبدعم من فيلق القدس، جماعة مسلحة تدعى "سرايا زهراء" من أجل تنفيذ أعمال عنف ضد المصالح الغربية والإسرائيلية والسعودية في أفريقيا، في بلدان منها جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان هدفه إنشاء مجموعة تضم عدداً يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ عنصر مسلح تعمل بالتعاون مع خلايا أخرى تضم أعضاء من جماعات مسلحة من تشاد والسودان؛
- سافر جيداه إلى إيران (جمهورية - الإسلامية) ولبنان والعراق. وأثناء كل رحلة من هذه الرحلات، التقى بممثلين من فيلق القدس قدموا له مبالغ تتراوح بين ١٢ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ دولار؛
- سافر عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فرداً، يدعي جيداه أنه جندهم من بين صفوف فصائل ائتلاف سيليك السابق، إلى لبنان والعراق والجمهورية العربية السورية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ للمشاركة في تدريبات شملت استخدام الأسلحة النارية. وقدمت التدريبات لجماعات من الأشخاص منهم أعضاء في فيلق القدس وحزب الله.

(١٥٧) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ٨ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٥٨) اجتماعات مع وزراء سابقين في الحكومة ومستشارين رئاسيين وقادة جماعات مسلحة، بانغي، من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٥٩) المرجع نفسه.

(١٦٠) اجتماعات مع مصادر دبلوماسية، ٢٢ تموز/يوليه و ٢٨ آب/أغسطس و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

١٢٩ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أكدت الإمارات العربية المتحدة للفريق أن إسماعيل جيداه سافر من دبي إلى جزيرة كيش في جمهورية إيران الإسلامية^(١٦١) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وعاد في اليوم التالي. وقام الفريق بجمع معلومات من شركات الطيران وحصل على وثائق أخرى تثبت سفر جيداه إلى لبنان في آذار/مارس وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠١٧، ومن شباط/فبراير إلى آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٨، وكذلك نسخة من تأشيرة حصل عليها جيداه لزيارة العراق صدرت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر المرفق ٦-٣).

١٣٠ - وجمع الفريق كذلك معلومات ووثائق^(١٦٢) تؤكد سفر ١٢ شخصا، أُفيد أنهم أعضاء في جماعة سرايا زهراء وأن جيداه جنّدهم من بين صفوف فصائل ائتلاف سيليكسا السابق، إلى لبنان والعراق.

١٣١ - ولم يتمكن الفريق من لقاء جيداه، وليس في إمكانه في هذه المرحلة التثبت من صدق المعلومات الواردة في إفادته بأكملها.

جيم - دور ميشيل جوتوديا

١٣٢ - زعم إسماعيل جيداه في إفادته أنه تعاون مع فيلق القدس بناء على تعليمات ميشيل جوتوديا. ووفقا لما ورد عن جيداه ووفقا لمصادر دبلوماسية^(١٦٣)، فقد التقى ميشيل جوتوديا بمسؤولين من فيلق القدس في جزيرة كيش بجمهورية إيران الإسلامية في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأُفيد بأنهم توصلوا إلى اتفاق ترتب عليه ما يلي بالنسبة إلى ميشيل جوتوديا: (أ) تلقي الدعم من فيلق القدس من أجل استعادة السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى و (ب) إنشاء وحدة خاصة لتنفيذ أعمال عنف في عدة بلدان أفريقية، منها جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي نفس المناسبة، أُفيد بأن ميشيل جوتوديا حصل على مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار وأنه قرر تكليف إسماعيل جيداه بتنفيذ الخطة المتفق عليها.

١٣٣ - وأخبر عدة أشخاص من قيادات ائتلاف سيليكسا السابق الفريق كذلك بأن ميشيل جوتوديا حصل على أموال - تتراوح بين ١٠٠.٠٠٠ و ٢٠٠.٠٠٠ دولار - من رعايا لجمهورية إيران الإسلامية. وادّعى أن ليس لديهم معلومات أخرى عن غرض هذا الدعم المالي^(١٦٤).

١٣٤ - وحصل الفريق على نسختي رسالتين مكتوبتين بخط اليد (إحداها مؤرخة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والأخرى تاريخها غير مقروء) ورد فيهما ذكر لإسماعيل جيداه وطلب فيهما القائم على الصياغة دعم "الأصدقاء" لمحاربة "الأيديولوجيتين الإسرائيلية والوهابية" (انظر المرفق ٦-٤). وأُفيد بأن الرسالتين كانتا موجهتين من جوتوديا إلى ممثلين لفيلق القدس. وليس في إمكان الفريق التثبت من صحة هاتين الرسالتين.

١٣٥ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق أن ميشيل جوتوديا سافر من دبي إلى جزيرة كيش (جمهورية إيران الإسلامية) في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وعاد إلى دبي يوم ٣٠ أيار/مايو. وفي حين أن الفريق قدّم أدلة على الصلة الوثيقة بين ميشيل جوتوديا وإسماعيل

(١٦١) يوجد نظام يعفي رعايا عدد كبير من البلدان الراغبين في زيارة جزيرة كيش من اشتراط الحصول على تأشيرة دخول.

(١٦٢) الوثائق محفوظة لدى الأمم المتحدة.

(١٦٣) اجتماعات مع مصادر دبلوماسية، ٢٢ تموز/يوليه و ٢٨ آب/أغسطس و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٦٤) اجتماعات عُقدت في بانغي مع قيادات في ائتلاف سيليكسا السابق، من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

جيداه (انظر الفقرات ١٢٤ إلى ١٢٧)، فليس بإمكانه في المرحلة الحالية التثبت من تورط ميشيل جوتوديا في الخطة على النحو المفصل في إفادة جيداه.

١٣٦ - وقد أنكر ميشيل جوتوديا كتابة الرسائل المذكورتين أعلاه. وأنكر أيضا لقائه بممثلين عن فيلق القدس والمشاركة في الخطة المذكورة أعلاه أو العلم بها. وأخبر الفريق أنه قضى يومين فقط في جزيرة كيش، في رحلة نظمها شركاء في الأعمال من جمهورية إيران الإسلامية كان قد التقى بهم في دبي نيابة عن شركة مقرها كوتونو^(١٦٥).

١٣٧ - وأنكر جوتوديا أنه كان على علم بأي من أنشطة إسماعيل جيداه، وأنه، حسب قول جوتوديا، ادعى كذبا التصرف باسمه. وأنكر كذلك تعيينه جيداه مستشارا رئاسيا أثناء فترة رئاسته. ورأى جوتوديا أن جيداه كان على اتصال بأفراد من جمهورية إيران الإسلامية لا يتنازح المال عن طريق طلب دعم مالي منهم مقابل أنشطة مصالحة ادعى تنفيذها في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٦٦).

دال - معلومات مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية

١٣٨ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وجهت جمهورية إيران الإسلامية رسالة إلى الفريق أشارت فيها إلى أن التقارير الواردة بشأن اجتماعات بين ميشيل جوتوديا والسلطات الإيرانية، وبشأن دعم قدمه فيلق القدس لقائدي ائتلاف سيليكاس السابق، هي مزاعم قائمة على مصادر مزيفة وسيناريو مُلقَق. وشددت جمهورية إيران الإسلامية على أنها لم تتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ولم تدعم أي أعمال عنف.

سابعا - حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية

ألف - تخفيف حظر توريد الأسلحة وطلبات الأسلحة الثقيلة

١٣٩ - في ١٢ أيلول/سبتمبر، وفي ضوء التقدم المحرز نحو تحقيق المعايير الرئيسية الخمسة التي حددها مجلس الأمن بشأن تدابير حظر توريد الأسلحة^(١٦٧)، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) الذي خفف بموجبه حظر الأسلحة من أجل إمداد قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بأسلحة من عيار ١٤,٥ ملمتر أو أقل، والذخائر والمكونات المصممة خصيصا لهذه الأسلحة، التي يُطلب لها الآن إشعار مسبق، عوضا عن طلب موافقة مسبقة من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٦٨). وتخفيف حظر الأسلحة، استجاب مجلس الأمن إلى الدعوات المتكررة الموجهة من سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٧-١).

١٤٠ - وما برحت السلطات الوطنية توجه دعوات لرفع الحظر بالكامل منذ ذلك الحين. وأثناء زيارة رئيس لجنة الجزاءات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر)، شدد رئيس

(١٦٥) محادثات هاتفية مع ميشيل جوتوديا، ١٥ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٦٦) المرجع نفسه.

(١٦٧) انظر قرار مجلس الأمن ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، الفقرتان ٩ و ١٠، و S/PRST/2019/3 و S/2019/609.

(١٦٨) قرار مجلس الأمن ٢٤٨٨ (٢٠١٩)، الفقرة ٢ (ز).

الجمهورية ورئيس الوزراء وعدة وزراء على ضرورة رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على الحكومة، مع تعزيز الجهود المبذولة لمنع اتجار الجماعات المسلحة بالأسلحة (انظر المرفق ٧-١).

١٤١ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء مؤتمر القمة الروسي الأفريقي الذي عُقد في سوتشي، الاتحاد الروسي، طلب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى تواديرا أيضا إمداد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بأسلحة فتاكة من عيار يفوق ١٤,٥ ملم وناقلات أفراد مدرّعة ومركبات مشاة مقاتلة ومدافع هاون وغيرها من أسلحة المدفعية. وذكر الرئيس أن تلك الأسلحة ضرورية لبناء جيش وطني أقوى (انظر المقتطفات الواردة من خطاب الرئيس في المرفق ٧-١). وشدد أيضا على أن الجماعات المسلحة تهرب أسلحة ثقيلة متجاوزة الحظر وتمنع الحكومة من استعادة السيطرة على البلد بأكمله^(١٦٩). ويشير الفريق إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة من جانب الجماعات المسلحة مستمر بالفعل (انظر، على سبيل المثال، الفقرات ٧٢ إلى ٧٨)، ولكن عدد الأسلحة الثقيلة المؤثقة في حوزة تلك الجماعات لا يزال منخفضا.

باء - نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية: التدريب والتجنيد والتجهيز بالمعدات وحالات سوء السلوك

القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والحرس الرئاسي

التدريب والتجنيد

١٤٢ - يواصل الجنود والجنود في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تلقي الدعم من جهات منها بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى ومدربون روس.

١٤٣ - وفي الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، درّبت البعثة ١٠٢٠ من المجندين الجدد في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بوار وبانغي (انظر المرفق ٧-٢). وسيتم إدماج المجندين الذين أنقروا التدريب بنجاح، وعددهم ١٠١٤ مجندا، في الجيش ونشرهم تدريجيا^(١٧٠). وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قدمت البعثة التدريب إلى قرابة ٦٠٠٠ جندي (انظر المرفق ٧-٢). وإلى جانب ٨٠٠ ١٠٠ قطعة ذخيرة من عيار ٧,٦٢ x ٣٨ ملم نُقلت من قبرص بعد إخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2019/608، المرفق ٦-١)، استعارت بعثة التدريب أيضا ١٧٨ بندقية كلاشنكوف هجومية من طراز AK من فرنسا واستخدمتها لأغراض تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى منذ حزيران/يونيه^(١٧١).

١٤٤ - وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، ومن آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر، واصل المدربون الروس البالغ عددهم ٢٣٥ مدبرا دوراتهم التدريبية في بانغي وبيرينغو (مقاطعة لوبايا)^(١٧٢).

(١٦٩) المرجع نفسه.

(١٧٠) اجتماع عُقد في بانغي مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. مراسلات مع بعثة التدريب بتاريخ ١٨ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٧١) اجتماعات عُقدت مع دبلوماسيين فرنسيين ومصادر تابعة للاتحاد الأوروبي في ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، و ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. محادثات هاتفية مع مصادر دبلوماسية فرنسية وتابعة للاتحاد الأوروبي، ١ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٧٢) مراسلات مع سفارة الاتحاد الروسي في بانغي، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان المدربون الروس قد درّبوا ما مجموعه ٩٧٢ جندياً من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى^(١٧٣). واستمر كذلك تواجد المدربين الروس في المقاطعات للتأكد من أن ما اكتسب من مهارات أثناء التدريب الذي قدموه طُبّق على نحو صحيح لدى نشر جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (انظر التفاصيل في المرفق ٧-٢).

١٤٥ - وتقتضي خطة التجنيد الخمسية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، التي تهدف إلى إعادة تنشيط الجيش الوطني والتعويض عن حالات التقاعد المتعددة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تجنيد ١٣٠٠ ضابط وضابط صف وجندي إجمالاً في القوات المسلحة في عام ٢٠١٩^(١٧٤)، بمن في ذلك ٧٠ مقاتلاً سابقاً (انظر المرفق ٧-٢). إلا أن تجنيد هؤلاء الأفراد الجدد في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى شهد تأخيرات كبيرة (انظر أيضاً S/2018/1119، الفقرة ١٧٧ و S/2019/608، المرفق ٦-٢)^(١٧٥).

١٤٦ - وجاءت هذه التأخيرات متناقضة مع تعيين بضع مئات من الأعضاء الجدد في الحرس الرئاسي في عام ٢٠١٩، معظمهم من جماعة مباكاً - مانجا الإثنية (انظر أيضاً S/2019/1119، الفقرة ١٧٥)^(١٧٦). ويُقَل نحو ١٠٠ من هؤلاء المجندين الجدد جواً إلى أنغولا في أيلول/سبتمبر للحصول على التدريب؛ وكان التدريب مستمراً حتى وقت كتابة هذا التقرير^(١٧٧). وأبلغ الفريق السلطات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان الأخرى المعنية أن، عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تشكل هذه التدريبات انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة ما لم تُخطر بما للجنة مسبقاً وتنسّق مع البعثة المتكاملة (انظر التوصية في الفقرة ١٧٢ ج) أدناه). ويشير الفريق أيضاً إلى أن عمليات التجنيد تلك لم ترد في خطة الدفاع الوطني ولا في التخطيط للتجنيد ولا الميزانية، وأن ملفات هؤلاء المجندين الجدد لم تخضع للتدقيق^(١٧٨).

النشر والتجهيز بالمعدات وحالات سوء السلوك

١٤٧ - اتبعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٧٩)، سياستها المتعلقة بالنشر السريع للقوات المسلحة، لا سيما في شرق البلد. وفي أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر، نُشر ٨٢ فرداً من القوات المسلحة في برياً بينما نُشر ٥٠ فرداً في بيراو، وهما موقعان تغيبت عنهما القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى كلياً منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٣^(١٨٠). وفي حين أن عمليات النشر تمثل جزءاً من الجهود المبذولة لإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، فهي لا تفضي بالضرورة إلى

(١٧٣) المرجع نفسه.

(١٧٤) خطة تجنيد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩.

(١٧٥) اجتماعات مع مصادر سرية، بانغي، ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وثيقة سرية، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٧٦) اجتماع مع ضباط في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وشركاء دوليين، ٢ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٧٧) المرجع نفسه. اجتماع مع رئيس هيئة الأركان العامة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. اجتماع مع مصادر سرية، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٧٨) اجتماع مع ضباط في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بانغي، ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. محادثة هاتفية مع مصدر سري، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٧٩) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. تقرير سري، ١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

(١٨٠) تقريران سرّيان، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر S/2019/822، الفقرة ٤٩.

مفهوم جيش الحمايات المبين في خطة الدفاع الوطني. وكان المفهوم الأصلي يقضي بإدراج القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في هياكل دائمة في مناطق الدفاع الأربع المحددة. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، نُشر ما مجموعه ٤٢٩ ١ من جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في ١٩ موقعا خارج العاصمة (انظر الخريطة في المرفق ٧-٣، والوثيقة S/2019/608، الفقرات ٩٠ إلى ٩٢).

١٤٨ - وفي حين أن وصول جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى كان موضع ترحاب لدى المجتمعات المحلية في أغلب الأحيان، فقد أثارت عمليات النشر الجديدة واحتمال مواصلة ردود أفعال متضاربة في صفوف الجماعات المسلحة. على سبيل المثال، دعا نور الدين آدم، في بيان مؤرخ ٢٠ تموز/يوليه، إلى النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لأهداف منها تيسير تفعيل وحدات الأمن المشتركة (انظر المرفق ٧-٤). إلا أن محاربي الجبهة الشعبية في بريا أطلقوا، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعيرة نارية في الهواء إعرابا عن سخطهم إزاء النشر المقرر للقوات المسلحة هناك؛ ولاحقا، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أعلن قائد منطقة تابع للجبهة الشعبية في بريا قبول نشر القوات المسلحة^(١٨١). وعلى النقيض، واصل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى معارضته القوية لتحركات القوات المسلحة في ألينداو وبامباري ومناطق أخرى^(١٨٢)، وهاجمت عناصر في الاتحاد أفراد من القوات المسلحة بالقرب من أوبو (انظر المرفق ٤-٦).

١٤٩ - وظلت عمليات نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تواجه تحديات كبيرة. أولا، ظلت القوات المسلحة تعتمد بدرجة كبيرة على دعم وحماية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة (بيراو وبريا وألينداو مثلا)، حيث تكون القوات المسلحة تحت تهديد دائم بالتعرض للهجوم. ومن ثم فقد اقتصر دوريات أفراد القوات المسلحة على مناطق محددة بوضوح وتحت إشراف البعثة المتكاملة^(١٨٣). وثانيا، ما زال جنود القوات المسلحة يواجهون تحديات لوجستية خطيرة، بما في ذلك عدم توافر سكن لائق والتأخر الدائم في التناوب، مما يسفر عن تفشي السخط وسوء السلوك بين الجنود^(١٨٤). وثالثا، في كثير من الأحيان لم يتوافر لدى أفراد القوات المسلحة الذين جرى نشرهم مرافق تحت تصرفهم لتخزين الأسلحة. وأخيرا، على الرغم من مشاركة ٤٤٨ ٢ من الأفراد النظاميين في حملة التوعية على نطاق البلد بقانون العدالة العسكرية^(١٨٥)، استمرت حالات من سوء السلوك وسوء المعاملة تتراوح من انتشار ابتزاز الأموال من المدنيين وفرض الضرائب عليهم والتعدي على حرية التنقل^(١٨٦)، إلى انتهاكات أكثر خطورة لحقوق الإنسان. وتُعرض التحديات بمزيد من الإسهاب في المرفق ٧-٥.

(١٨١) تقرير سري، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٨٢) بعثتان للفريق إلى ألينداو، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وأوبو، ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. تقرير سري، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٨٣) المرجع نفسه. بعثات الفريق إلى بيراو، ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ وبريا، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ وكاغا باندورو، ٤ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٨٤) بعثتان للفريق إلى ألينداو وأوبو، ١٣ أيلول/سبتمبر و ٢٤ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٨٥) انظر S/2019/822، الفقرة ٤٧.

(١٨٦) بعثات الفريق إلى مقاطعات أوها - بندي ومبومبو ومبومو العليا، ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩، و ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، و ٢٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

قوات الأمن الداخلي (انظر المرفق ٧-٦)

عمليات نقل الأسلحة في عام ٢٠١٩ وإدارة الأسلحة والذخيرة

١٥٠ - منذ أواخر عام ٢٠١٨، بلغت إمدادات الأسلحة الفتاكة لقوات الدفاع والأمن أعلى معدلاتها منذ فرض حظر توريد الأسلحة في عام ٢٠١٣. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، هبطت طائرة فرنسية في مطار موبوكو الدولي في بانغي لتسليم ١٤٠٠ بندقية كلاشنكوف هجومية من طراز AK تمشياً مع الإعفاء الممنوح من اللجنة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي ٣ نيسان/أبريل، مُنحت قوات الأمن الداخلي ٤٠٠ قطعة سلاح؛ وظلت الألف قطعة المتبقية مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (انظر المرفق ٧-٧). ووصلت مخازن ذخيرة تلك البنادق الهجومية، البالغ عددها ٢٨٠٠ مخزن، في ١٣ آب/أغسطس. وفي الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ١٦ أيلول/سبتمبر، هبطت ١١ طائرة في بانغي لتسليم ٦٩٥ ٤ قطعة سلاح وأكثر من ٧ ملايين طلقة ذخيرة في إطار التعاون العسكري بين الاتحاد الروسي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وحسب المسموح به بموجب إعفاء ممنوح من اللجنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير. ووُضعت تلك الأسلحة والذخيرة تدريجياً على القوات المسلحة وقوات الشرطة والدرك^(١٨٧).

١٥١ - وغطت هبات الأسلحة والذخيرة المقدمة من الاتحاد الروسي وفرنسا في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ (انظر أيضاً S/2018/1119، الفقرة ١٨٠) معظم احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة^(١٨٨). إلا أن قوات الأمن الداخلي كانت لا تزال في حاجة ماسة إلى أسلحة وإلى معدات لمكافحة الشغب (انظر S/2019/608، المرفق ٦-٦ و S/2018/1119، المرفق ٩-٥)^(١٨٩). وعلى الرغم من هبات مكونة من أعتدة غير فتاكة قدمتها بلدان عدة، شملت مركبات وأزياء رسمية وأدوات اتصال، ظل الدعم اللوجستي المقدم إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي غير كافٍ (انظر أيضاً الفقرة ١٤٩ أعلاه).

١٥٢ - وفي عام ٢٠١٩، بُذلت جهود كبيرة، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وتمويل من شركاء دوليين، لبناء وإعادة تأهيل مستودعات تخزين للأسلحة والذخيرة في مناطق منها بامباري وبانغاسو وبوار وبانغي (انظر أيضاً S/2019/822، الفقرة ٥٢). ومن ناحية أخرى، ظل تنفيذ نظام إدارة الأسلحة والذخيرة محدوداً، على النحو المحدد في المرفق ٧-٧.

جيم - استيراد المتفجرات التجارية (انظر المرفق ٧-٨).

ثامنا - الماس والذهب: قضايا التجارة القانونية والاتجار والأمن

ألف - عملية كيمبرلي وتجارة الماس والاتجار به

١٥٣ - في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، صدّرت جمهورية أفريقيا الوسطى ١٨ ١٧١ قيراطاً من الماس الخام^(١٩٠). مع أن ذلك الرقم أعلى من الرقم المسجل للفترة نفسها من عام

(١٨٧) اجتماع مع مصادر سرية، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٨٨) اجتماع مع شركاء دوليين، بانغي، ٨ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر أيضاً المرفق ٧-١.

(١٨٩) اجتماع مع شركاء دوليين، بانغي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٩٠) بيانات رسمية مقدمة من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٠١٨ (٩٢٢٨ قيراط)، فإنه لا يذكر مقارنةً بالإنتاج الحالي المقدّر للبلد (حوالي ٣٣٠.٠٠٠ قيراط في السنة؛ انظر S/2018/119، الفقرتان ١٤١ و ١٤٢ و S/2019/608، الفقرة ١٠٢). واستمر تهريب إنتاج البلد، بكامله تقريباً، عبر البلدان المجاورة. وترد المعلومات المتعلقة بالاتجار بالماس والذهب في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدولة (أي الشرق والشمال) في الفقرات ٩٢ إلى ١٠١ أعلاه والمرفق ٤-٥.

١٥٤ - وكان الاتجار منتشرًا أيضاً في الجزء الغربي من البلد، بما في ذلك في المناطق الممتلئة لعملية كيمبرلي. وقد اتخذت الحكومة بعض التدابير للتصدي للمشكلة، من قبيل تحديد عتبة دنيا للأنشطة فيما يتعلق بشراء المنازل (مكاتب الشراء) وجامعي المعادن، وإيفاد بعثات تفتيش ميدانية روتينية، على غرار ما تم القيام به في بودا (مقاطعة لوباي) في آب/أغسطس ٢٠١٩ (انظر المرفق ٨-١ للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه التدابير).

١٥٥ - وتضمنت دراسة نُشرت مؤخراً وتم فيها تناول موضوع تهريب الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى مناقشة مفصلة لعدة عوامل، بما في ذلك عدم انتظام حالة سلسلة الإمداد ومناخ الإفلات من العقاب السائد في القطاع^(١٩١). ويؤيد الفريق عدداً من التوصيات التي انتهت إليها الدراسة، ولا سيما تلك المتعلقة بضرورة إصلاح الإطار التشغيلي لاستئناف عمليات تصدير الماس الخام من جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار عملية كيمبرلي فيما يتعلق بتحريض الأشخاص على شراء المنازل لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتهم^(١٩٢)، وتلك المتعلقة بضرورة تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب والاتجار، بطرق تشمل على سبيل المثال تحسين عمليات التفتيش في مطار بانغي مبوكو الدولي (انظر S/2018/729، الفقرة ١١٩ هـ)) وتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون المعنية في البلد.

باء - الذهب: زيادة التجارة القانونية ومسألة تمويل الجماعات المسلحة

١٥٦ - في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تم تصدير ١٩٤,٤٩ كيلوغراماً من الذهب من جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما أكد الزيادة المطردة في تجارة الذهب القانونية في البلد التي بدأت في عام ٢٠١٦ (انظر الإحصاءات الواردة في المرفق ٨-٢). وفي الوقت نفسه، لا يمثل هذا الرقم إلا نسبة ضئيلة للغاية من إنتاج البلد الفعلي، الذي يقدر بنحو طنين في السنة^(١٩٣).

١٥٧ - واستمر الفريق في شجب انعدام أي أطر ولوائح وطنية بشأن إمكانية اقتفاء أثر الذهب المصدر ومناشئ (انظر S/2018/1119، الفقرات ١٥٧-١٥٩). ونتيجة لغياب تلك الأطر واللوائح، وعلى الرغم من أن معظم الذهب نشأ من مواقع موجودة في مناطق تخضع لسيطرة الحكومة، أو لسيطرتها النسبية،

(١٩١) Terah U. De Jong and others, *Rapport diagnostic sur la contrebande des diamants en République centrafricaine*, Tetra Tech/United States Agency for International Development, 2019.

(١٩٢) بموجب الإطار التشغيلي لاستئناف عمليات تصدير الماس الخام من جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار عملية كيمبرلي، لا يجوز تصدير أي ماس خام إلا بعد الحصول على موافقة فريق رصد دولي. ويرى بعض الأشخاص الذين يشترون منازل أن هذا النظام ينشئ حالات تأخير تضر بأرباحهم. ونتيجة لذلك، توجد شكوك في أن بعض الذين يشترون منازل لا يعلنون عن جميع أنشطتهم وصادراتهم (المصدر: مقابلات مع جهات فاعلة اقتصادية وممثلين عن وزارة المناجم، آذار/مارس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩).

(١٩٣) *Diagnostic de l'exploitation minière et perspectives de développement socio-économique en RCA à la lumière de la vision du régime minier en Afrique*, Levin Sources, Unicef/UNDP, 2018.

فقد استمرت جمهورية أفريقيا الوسطى بصورة مؤكدة في تصدير الذهب من مواقع تقوم فيها الجماعات المسلحة بتحصيل ضرائب.

جيم - مسائل أمنية تتعلق بأنشطة شركات التعدين: حالة بوزوم

١٥٨ - في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر وزير المناجم والجيولوجيا قراراً بتعليق أنشطة أربع شركات تعدين تعمل في منطقة بوزوم (مقاطعة أوهام - بيندي)، هي: تيان شيانغ (Tian Xiang)، وتيان رون (Tian Roun)، ومنغ (Meng)، و ماو (Mao)، لعدم امتثالها لقواعد حماية البيئة (انظر المرفق ٨-٣).

١٥٩ - وبعد أن قدم السكان المحليون شكاوى بشأن استمرار أنشطة الشركات (المرفق ٨-٤)، قامت بعثة برلمانية لتقصي الحقائق بزيارة منطقة بوزوم في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه. وفي تقرير البعثة، وجهت للشركات اتهامات كان من بينها الإضرار بالبيئة، وعدم الإعلان عن معظم إنتاجها، والعمل خارج مناطق التراخيص الممنوحة لها (المرفق ٨-٥)^(١٩٤). وفي ٢٩ تموز/يوليه، عقد أعضاء الحكومة مؤتمراً صحفياً لدحض استنتاجات البعثة^(١٩٥).

١٦٠ - وأثارت التوترات حول أنشطة شركات التعدين شواغل أمنية. ففي ٢٧ نيسان/أبريل، في بوزوم، قام حشد غاضب بإحراق مركبة تخص إحدى شركات التعدين احتجاجاً على اعتقال القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أحد القساوسة لالتقاطه صوراً لمواقع التعدين (انظر المرفق ٨-٦)^(١٩٦). ويلاحظ الفريق أن استخدام القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي لحماية مصالح الشركات الخاصة أصبح ممارسة شائعة (انظر S/2018/729، المرفق ٧-٥) وأثر سلباً على صورة قوات أمن الدولة^(١٩٧).

١٦١ - وكانت اتهامات مماثلة قد وُجّهت في السابق لشركات تعدين تعمل في مناطق أخرى (انظر S/2018/729، المرفق ٧-٥ و S/2018/1119، الفقرات ١٥٤ إلى ١٥٦). وأدى تعاقب الحالات هذا إلى تحويل المسألة إلى مسألة سياسية، مع توجيه المعارضة اتهامات للحكومة بسوء إدارة الموارد الطبيعية في البلد (انظر أيضاً S/2019/822، الفقرة ١٨). وأنشئ فريق برلماني منفصل لتقصي الحقائق لمعالجة قضية الفساد في منح تراخيص التعدين^(١٩٨).

(١٩٤) هذه الاتهامات تعضدها مصادر أخرى وعدد من أعضاء البرلمان الآخرين من المنطقة، بمن فيهم برلمانيون لم يكونوا أعضاء في البعثة؛ اجتماع مع مصادر سرية وأعضاء في البرلمان، بانغي، ١٣ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(١٩٥) اجتماع مع وزير المناجم، بانغي، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. Radio Ndeke Luka, "République centrafricaine : Le gouvernement contredit le rapport des députés sur la dégradation de l'environnement à Bozoum", 28 July 2019, يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي www.radiondekeluka.org.

(١٩٦) تقرير سري، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٩٧) انظر تقرير بعثة تقصي الحقائق (المرفق ٨-٥).

(١٩٨) Radio Ndeke Luka, "Assemblée Nationale : Des députés accusés de corruption dans l'attribution des marchés à des sociétés d'exploitation minière", 20 July 2019, يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي www.radiondekeluka.org.

دال - تراخيص التعدين

١٦٢ - في أيار/مايو ٢٠١٩، تم تحميل نسخ من ٤١ ترخيص تعدين في الموقع الشبكي الرسمي لوزارة المالية والميزانية^(١٩٩). ولاحظ الفريق أن القائمة تشمل تراخيص لبعض المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدولة، منها ثلاثة تراخيص للاستغلال الحربي شبه الآلي في مناطق تحصل فيها الجماعات المسلحة ضرائب من جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية. وقد حصل مكتب البحوث الجيولوجية واستغلال المناجم على ترخيص للقيام بعمليات في بریا (مقاطعة كوتو العليا)، صدر في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ وحصلت شركة لوباى للاستثمار (Lobaye Invest) على ترخيص للقيام بعمليات في بانغاسو (مقاطعة مبومو) وفي بریا وأواده وسام أواندجا (مقاطعة كوتو العليا)، صدر في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ وحصلت تعاونية مينيرفا أفريكا للتعدين (Coopérative Minière Minerva Africa) على ترخيص للقيام بعمليات في أغودو مانغا (مقاطعة أوكا)، صدر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (المرفق ٨-٧).

١٦٣ - ووجه الفريق انتباه وزير المناجم والجيولوجيا إلى هذه المسألة من خلال رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وطلب الفريق معلومات عن التدابير التي تتخذها الحكومة لضمان ألا يؤدي منح تلك التراخيص إلى تيسير تصدير الماس الخام الذي يتم الحصول عليه خارج المناطق الممثلة لعملية كيمبرلي و/أو تيسير تمويل الجماعات المسلحة. وأبلغ الوزير الفريق بأنه سيوضح المسألة (انظر التوصية الواردة في الفقرة ١٧٢ (د) أدناه)^(٢٠٠). وفي رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت شركة لوباى للاستثمار أنها لم تضطلع بأي أنشطة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

هاء - التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار

١٦٤ - في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، عقدت في إطار عملية كيمبرلي حلقة عمل عن التعاون الإقليمي في أفريقيا الوسطى بمشاركة ممثلين عن أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والكونغو. وناقش المشاركون سبل التوسع في التعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق وضع إطار استشاري لوكالات إنفاذ القانون وتنسيق السياسات الضريبية.

١٦٥ - ولاحظ الفريق خلال تحقيقاته أن العديد من الضالعين في الاتجار في جمهورية أفريقيا الوسطى سبق لهم الضلوع في أنشطة مماثلة في بلدان أفريقية أخرى. وعلى سبيل المثال، كانت تلك هي حالة عبادي شوقي، المذكور في التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٧ (S/2017/1023)، الفقرات ١٦٣ إلى ١٦٦). وفي هذا الصدد، يؤكد الفريق أهمية تبادل المعلومات و/أو وضع "قوائم حمراء" بين البلدان في المنطقة وفي أماكن أخرى (انظر التوصية الواردة في الفقرة ١٧٢ (هـ) أدناه).

(١٩٩) متاح على الموقع الشبكي www.finances-budget.cf/documents/permis-d-exploitation/permis-miniers،

(أطلع عليه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩).

(٢٠٠) اجتماع مع وزير المناجم، بانغي، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

تاسعا - المعلومات المتعلقة بالأفراد الخاضعين للجزاءات وتنفيذ الجزاءات

ألف - تنفيذ السلطات الوطنية لتدابير تجميد الأصول

١٦٦ - في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر المدعي العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في اجتماع له في بانغي مع رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أن السلطات الوطنية اضطلعت بجهود لتحديد أصول الأشخاص الخاضعين لجزاءات الأمم المتحدة. وعضدت المعلومات التي جمعتها السلطات وأطلعت الفريق عليها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر النتائج التي انتهى إليها الفريق والواردة في تقاريره السابقة (انظر S/2016/1032، الفقرة ٤٦؛ و S/2017/639، الفقرات ٣٦ إلى ٣٨؛ و S/2018/1119، الفقرات ٢٠٣ إلى ٢٠٦؛ و S/2019/608، الفقرتان ١٠٧ و ١٠٨). ويثني الفريق على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لما قامت به من عمل بشأن هذه المسألة.

١٦٧ - ومن بين الحسابات المصرفية التي جرى تحديدها، كان الحساب الوحيد الذي لم يجمد بعد هو حساب حبيب سوسو، الخاضع للجزاءات والضابط بالقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، المفتوح في مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة (انظر S/2018/1119، الفقرات ٢٠٤ إلى ٢٠٨). وأبلغ المصرف الفريق بأن المدعي العام لم يصدر تعليمات لتجميد الأصول المذكورة. وفي رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الفريق بتذكير المدعي العام وعدد آخر من السلطات الوطنية المعنية بضرورة تجميد جميع الأصول التي تعود إلى الأشخاص الخاضعين للجزاءات.

باء - استخدام نور الدين آدم لجواز سفر سوداني مزور وانتهاكاته لحظر السفر

١٦٨ - أبلغ الفريق في حزيران/يونيه بأن نور الدين آدم يسافر بجواز سفر سوداني يحمل اسم محمد آدم برهما عبد الله. وفي ٢٢ آب/أغسطس، في أعقاب تقديم عدة طلبات للحصول على معلومات إلى البلدان التي سافر إليها نور الدين آدم، قدمت كينيا نسخة من جواز السفر، الذي تبين أنه صدر في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، مما مكن الفريق من التأكد من خلال التعرف على الوجه من أن جواز السفر يستخدم بالفعل من قبل نور الدين آدم (نظر المرفق ٩-١). ونتيجة لذلك، قامت اللجنة في ٦ أيلول/سبتمبر بتعديل المعلومات المتعلقة بنور الدين آدم الواردة في قائمة الجزاءات وأصدرت نشرة صحفية بهذا الشأن (٢٠١).

١٦٩ - كما أبلغت كينيا الفريق بأن نور الدين آدم استخدم جواز السفر حين سافر إلى نيروبي من دبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٧٠ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، وجه الفريق رسالة إلى السودان طلب فيها معلومات عن جواز السفر. ولم يقدم السودان رداً بعد (انظر التوصية الواردة في الفقرة ١٧٢ (و) أدناه).

١٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل نور الدين آدم الإقامة في الخرطوم (انظر S/2019/608، الفقرة ١٨) وضيع في انتهاكات أخرى لحظر السفر (للاطلاع على الحالات السابقة، انظر على سبيل المثال S/2018/1119، الفقرات ١٩٩ إلى ٢٠١). وتفيد التقارير بأنه سافر من الخرطوم إلى الرياض في

٢٠١) United Nations, "2127 sanctions committee amends list entry of one individual", press release, 6 September 2019.

١٥ آب/أغسطس، ومن الرياض إلى الخرطوم في ٢٠ آب/أغسطس^(٢٠٢). ولم ترد المملكة العربية السعودية بعد على طلب المعلومات المقدم من الفريق بشأن ذلك السفر.

عاشرا - التوصيات

١٧٢ - يوصي الفريق بأن تقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بما يلي:

(أ) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأطراف الضامنة للاتفاق على تحديد تدابير عقابية وجزاءات يمكن اتخاذها عملا بالمادة ٣٥ من الاتفاق، ولا سيما في حالات انتهاك القانون الدولي الإنساني (انظر الفقرة ١٥)؛

(ب) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين على مواصلة جهودهم في مجال التعاون بشأن الترحال الرعوي على الحدود، وفي هذا الصدد:

١' مواصلة جهودهم من أجل عقد مؤتمر إقليمي عن الترحال الرعوي و الرعي (انظر الفقرة ١٢١)؛

٢' كفالة أن تدرج مسألة العنف الجنسي والجنساني وتدابير مكافحته في جدول أعمال أي اجتماعات ومبادرات تتعلق بالترحال الرعوي (انظر الفقرة ٨٠)؛

(ج) تذكير الدول المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى بأحكام الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٨٨ (٢٠١٩)، التي دعا فيها المجلس سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطات الدول المجاورة إلى التعاون على الصعيد الإقليمي للتحقيق في الاتجار بالأسلحة ومكافحة الجماعات المسلحة الضالعة فيه، وبأن تقوم عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) بتزويد الفريق بمعلومات عن الضالعين في الاتجار لإجراء المزيد من التحقيقات وزيادة نطاق التعاون؛

(د) دعوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الأعضاء التي توفر التدريب العملي وغير العملي للحرس الرئاسي في البلد إلى تنسيق ذلك التدريب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوجيه إشعار مسبق إلى اللجنة بتلك الأنشطة على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٢ (ب) من القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩) (انظر الفقرة ١٤٦)؛

(هـ) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على توضيح سياستها فيما يتعلق بمنح تراخيص تعدين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة وتزويد اللجنة بمعلومات عن التدابير المتخذة لكفالة ألا يؤدي منح تلك التراخيص إلى تيسير تصدير الماس الذي يتم الحصول عليه خارج المناطق الممتثلة لعملية كيمبرلي و/أو تيسير تمويل الجماعات المسلحة (انظر الفقرتين ١٦٢ و ١٦٣)؛

(٢٠٢) اجتماع مع مصادر سرية، براو، ٢١-٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩. اجتماع مع ممثل للجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(و) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة على تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون لديها المشاركة في مكافحة الاتجار بالموارد الطبيعية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات ووضع قوائم للمتجرين (انظر الفقرتين ١٦٤ و ١٦٥)؛

(ز) تذكير حكومة السودان بالمعلومات المقدمة من الفريق بخصوص جواز السفر الدبلوماسي السوداني الذي استخدمه نور الدين آدم، الخاضع للجزاءات، وبالتزامها بالتعاون مع الفريق في هذه المسألة (انظر الفقرات ١٦٨ إلى ١٧١).

Annexes

Annexes to the final report of the Panel of Experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council resolution [2454 \(2019\)](#)

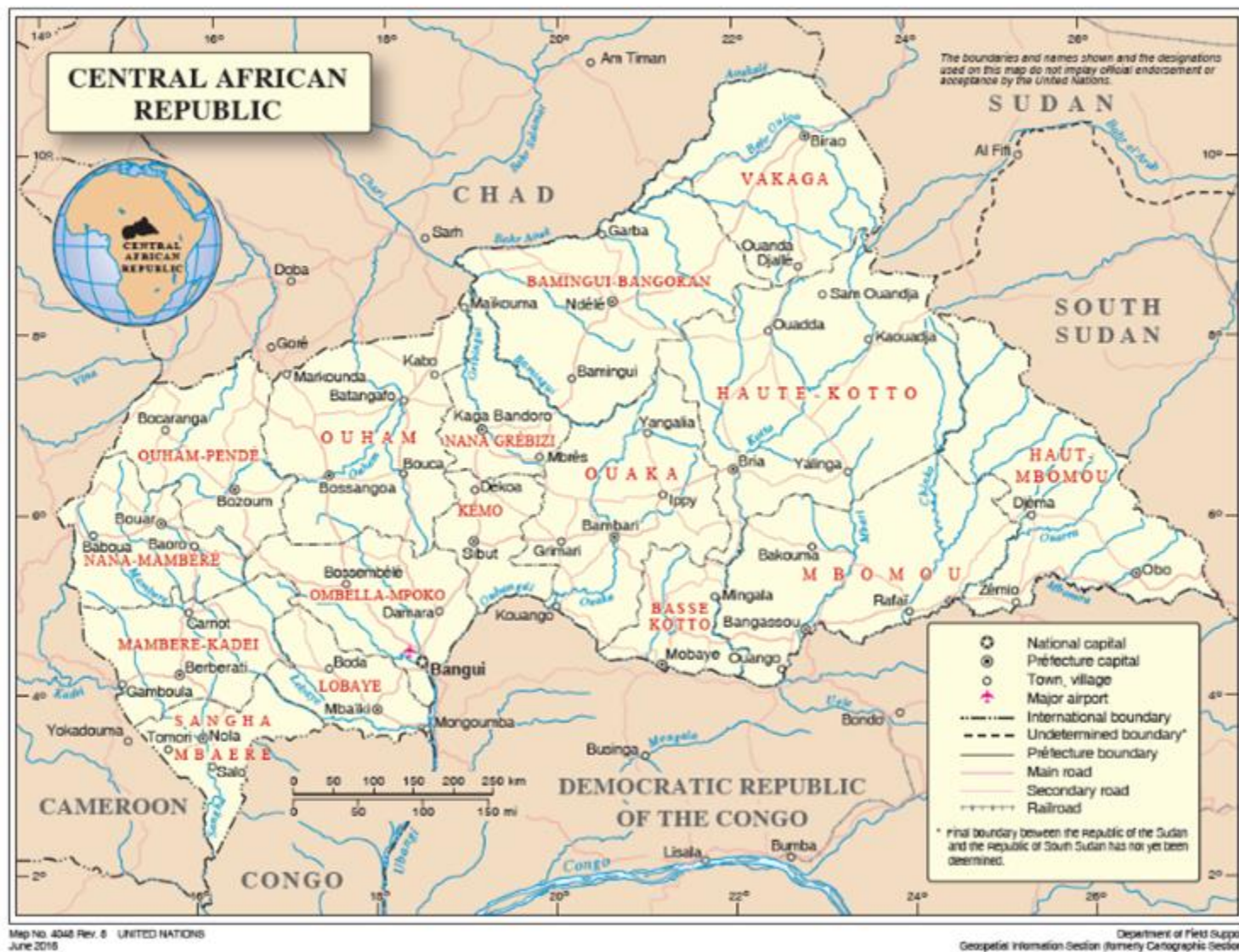
Contents

Annex 1.1: Map of the Central African Republic	54
Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 1 March to 4 November 2019 ...	55
Annex 2.1: Communiqué of the meeting of the Agreement signatories of 23-24 August 2019	57
Annex 2.2: Communiqué of the Tripartite AU-UN-EU mission to the Central African Republic (6 October 2019)	59
Annex 2.3: Memorandum of PK5 self-defence groups submitted to ECCAS representative on 5 September 2019	62
Annex 2.4: Recommendations of the fourth session of Comité Executif de Suivi (CES) issued on 2 August 2019	67
Annex 2.5: MPC communiqué signed by its leader Mahamat Al-Khatim on 7 October 2019	72
Annex 2.6: The creation of local military commander positions as a management tool within MPC	73
Annex 2.7: Letter addressed to the AU, ECCAS and MINUSCA signed by Mahamat Al Khatim on 2 September 2019	74
Annex 2.8: Copy of Abdoulaye Miskine's service passport from the Republic of Congo issued on 22 January 2019	76
Annex 2.9: FDPC press communiqué signed by Abdoulaye Miskine at Am Dafok (Vakaga prefecture) on 30 July 2019	77
Annex 2.10: Mustapha Saboune, a politician in search of relevance	82
Annex 2.11: Details on the content of the training given to FACA and ISF instructors, and on the training to be received by ex-combatants	86
Annex 2.12: Communiqués of MPC and 3R leaders who resigned from their positions as special advisers to the Prime Minister	87
Annex 2.13: Ali Darrassa using the USMS to legitimize UPC's expansion and trafficking activities	91
Annex 2.14: Letter addressed to President Touadera and signed on 10 October 2019 by local authorities supporting the official nomination of Abbas Sidiki as USMS chief	93
Annex 2.15: FUDN memorandum of 30 September 2019	96
Annex 2.16: Communiqués of 28 May and 22 July 2019 presenting FUDN requests	99
Annex 2.17: Communiqué of FUDN meeting in Paris with participation of former speaker of Parliament Karim Meckassoua (23 September 2019)	109
Annex 2.18: FUDN communiqué of 13 October 2019 addressing the issue of a Government of transition ..	110
Annex 2.19: Excerpts of President Touadera's speeches mentioning FUDN in Berbérati and Lyon respectively on 4 and 12 October 2019	111
Annex 2.20: KNK letter to the CAR Minister of Transport and Civil Aviation sent on 14 June 2019	113
Annex 3.1: Chronology of the fighting in Vakaga prefecture	115
Annex 3.2: Map of the Vakaga prefecture	118

Annex 3.3: Communiqués of MLCJ and FPRC regarding the fighting in Birao on 1-2 September 2019	119
Annex 3.4: Kara/MLCJ fighters wearing yellow materials.	123
Annex 3.5: Ethnicity and armed groups in Vakaga prefecture.	124
Annex 3.6: “Procès Verbal” of the Kara-Goula meeting published on 30 August 2019.	129
Annex 3.7: The role of the Sultan-Mayor in the fighting in Vakaga prefecture	132
Annex 3.8: Information on Nourd Gregaza	134
Annex 3.9: Communiqué of 26 September 2019 signed by Zakaria Damane	136
Annex 3.10: Further information on FPRC’s preparation for retaliation.	137
Annex 3.11: Burned and looted houses in Birao	138
Annex 3.12: Further information on the humanitarian situation in Birao	139
Annex 3.13: Information on the lucrative business of hunting ammunition	140
Annex 3.14: Pictures of the weapons, ammunition and motorcycles reportedly seized by the FPRC from the MLCJ in Am Dafok.	141
Annex 3.15: FPRC communications on the trafficking of weapons and (hunting) ammunition	142
Annex 3.16: MLCJ’s acquisition of military equipment and FPRC’s loss of military material and vehicles.	144
Annex 3.17: Additional information on UPC arms trafficking in cooperation with FPRC leaders	146
Annex 3.18: Arms trafficking by FPRC and Abdoulaye Miskine.	147
Annex 3.19: Map showing the Kaga-Bandoro-Batangafo-Kabo triangle	149
Annex 3.20: Receipts provided by UPC to economic operators in the Bambari area in return for the payment of taxes.	152
Annex 3.21: Map of mining sites in the Mbrès area (Nana-Gribizi prefecture)	153
Annex 3.22: CV of Abdel Rahim Mahamat Kidessi, available on his LinkedIn profile	154
Annex 3.23: Evidence of Aimé Moubamou’s business connections with Abdoulaye Hissène	155
Annex 4.1: Maps of the sub-prefectures of Basse-Kotto.	157
Annex 4.2: Letter from anti-balaka leader ‘Colonel’ Ngyambe of 16 August 2019	162
Annex 4.3: Predatory acts against civilians by anti-balaka elements in Satema, Mingala, Zangba, Kembe and Alindao sub-prefectures	163
Annex 4.4: Letter written by local authorities describing Luc Ngaima and other anti-balaka individuals	165
Annex 4.5: CAR-DRC cross-border trafficking in arms and natural resources in Basse-Kotto prefecture.	166
Annex 4.6: Humanitarian situation and activities of groups locally referred to as LRA in the Obo area	168
Annex 5.1: Communiqué of the 5th session of joint commission between the Central African Republic and the Republic of Congo	173
Annex 5.2: Communiqué of 48th ministerial meeting of the United Nations Standing Advisory Committee on Security Questions in Central Africa (UNSAC) (Kinshasa, 31 May 2019)	176
Annex 6.1: Screenshot from the news story featuring Ismael Djidah’s testimony	179
Annex 6.2: Copy of Ismael Djidah’s diplomatic passport issued in June 2013.	180
Annex 6.3: Documents and information on Ismael Djidah’s travels	181
Annex 6.4: Copies of two letters mentioning Ismael Djidah	188

Annex 7.1: Additional information on the easing of the arms embargo with the adoption of Security Council resolution 2488 (2019), and continued calls for the total lifting of the arms embargo by the national authorities	191
Annex 7.2: Additional information on the training and recruitment of FACA.	193
Annex 7.3: Map of FACA deployment	195
Annex 7.4: Press communiqué by Nourredine Adam, 10 July 2019.	196
Annex 7.5: Additional information on the continued challenges of FACA deployment and cases of misconduct	197
Annex 7.6: Information on the recruitment, training, equipment, redeployment and conduct of Internal Security Forces (ISF)	201
Annex 7.7: Additional information on the 2019 arms transfers and management of weapons and ammunition.	206
Annex 7.8: Update on the import of commercial explosives	208
Annex 8.1: Measures taken by the Government to fight against trafficking in diamonds and gold.	212
Annex 8.2: Exports of gold by the Central African Republic (2010-2018).	219
Annex 8.3: Decision of the Ministry of Mines and Geology to suspend activities of mining companies operating in Bozoum area	220
Annex 8.4: Denunciation of the continuing activities by mining companies operating in the Bozoum area	222
Annex 8.5: Report of the parliamentary fact-finding mission.	223
Annex 8.6: Incidents of 27 April 2019 in Bozoum	234
Annex 8.7: Mining permits for areas located in areas controlled by armed groups	236
Annex 9.1: Copy of Nourredine Adam's Sudanese passport featuring the name of Mohamed Adam Brema Abdallah	246

Annex 1.1: Map of the Central African Republic.



Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 1 March to 4 November 2019.

Country/Entity	Number of letters sent	Information fully supplied	Information partially supplied	No answer / Information not supplied	Pending
African Union	1			1	
Republic of the Congo	2			2	
Chair	10	N/A	N/A	N/A	N/A
CAR	3	1		2	
Chad	4	2		2	
WFP	3	3			
Ethiopian Airlines	3	2		1	
Kenya	3	1		2	
Sudan	4			4	
Cameroon	3	2		1	
Gabon	2	2			
Russian Federation	1	1			
Lapara	1			1	
Israel	2	2			
BSIC	2	2			
Sogea Satom	1	1			
India	1			1	
EPC Group	1			1	
Individual	2			2	

CBCA	1	1			
Ecobank	2	2			
BPMC	1	1			
Equatorial Guinea	3	3		2	
Thien Pao	1			1	
United Arab Emirates	2	1		1	
Lebanon	1			1	
Iraq	1			1	
Middle East Airlines	1	1			
Canada	1	1			
Uganda	2	1		1	
Saudi Arabia	1			1	
Turkish Airlines	2	2			
Iran	1	1			
Benin	1	1			
Nigeria	1			1	
Angola	1				1
Rwanda	1	1			

Annex 2.1: Communiqué of the meeting of the Agreement signatories of 23-24 August 2019.

Document obtained by the Panel from a diplomatic source on 11 September 2019.



Communiqué de la réunion de concertation entre les parties signataires de l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation en RCA avec les Garants et Facilitateurs, 23 et 24 août 2019

Les 23 et 24 août 2019 à Bangui, les parties signataires de l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation en République Centrafricaine (APPR-RCA) ainsi que les Garants et Facilitateurs de l'Accord ont tenu à Bangui une réunion de concertation sous la présidence de l'Ambassadeur Matías Bertino MATONDO, Représentant spécial du Président de la Commission de l'Union africaine (UA) et Chef de la Mission de l'UA pour la Centrafrique et l'Afrique Centrale (MISAC), Garante de l'Accord de paix et co-Président du Comité Exécutif de Suivi (CES), pour faire le point sur l'état de la mise en œuvre de l'accord de paix signé à Bangui, le 6 février 2019.

La réunion de concertation s'est tenue en présence du Premier Ministre de la RCA, Chef du Gouvernement et co-Président du CES, S.E.M. Firmin NGREBADA, du Représentant spécial du Secrétaire Général de l'Organisation des Nations unies (ONU) et Chef de la Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations unies pour la Stabilisation en RCA (MINUSCA), M. Mankeur NDIAYE, du Représentant du Secrétaire Général de la Communauté Economique des États de l'Afrique Centrale (CEEAC), autre garant de l'Accord, l'Ambassadeur Adolphe NAHAYO, et du Ministre de la Justice, des Droits de l'Homme, Garde des sceaux, Président du Comité de Mise en Œuvre National (CMON) M. Flavien MBATA.

Outre les représentants des groupes armés signataires de l'Accord de paix, ont pris part également à la réunion Mme Marie-Noëlle KOYARA, Ministre de la Défense Nationale, de la Reconstruction de l'Armée et des Anciens Combattants, le Général Linguissara WANZET et, Ministre de l'Intérieur chargé de la Sécurité Publique, M. Maxime MOKOM, Ministre chargé du Désarmement, Démobilisation et Réinsertion (DDR), M. Gilbert TOUMOU DEYA, Ministre délégué auprès du Premier Ministre chargé des relations avec les groupes armés, les Ambassadeurs ou Chargés d'Affaire de l'Angola, du Cameroun, du Tchad, de la Guinée Equatoriale, de la République Démocratique du Congo (RDC), en tant que Facilitateurs de l'APPR-RCA, ainsi que la Coordination du Secrétariat technique du CES de l'APPR-RCA.

Après la cérémonie d'ouverture marquée par les allocutions de S.E.M. Firmin NGREBADA, de l'Ambassadeur Matías Bertino MATONDO et de M. Mankeur NDIAYE, les travaux se sont poursuivis à huis-clos. Au cours des deux jours de travail, les participants ont passé en revue les progrès et défis relatifs à la mise en œuvre des différents engagements pris au titre de l'APPR-RCA. A cet égard, ils ont pris note des présentations faites sur l'état de la mise en œuvre:

[Handwritten signatures in blue ink: "Mokom", "Adolphe", and a stylized signature]



- des engagements respectifs du Gouvernement et des groupes armés ;
- des violations de l'Accord depuis sa signature,
- du processus DDR ;
- des questions spécifiques ;
- des arrangements sécuritaires temporaires ;
- des engagements de région et de la communauté internationale ;
- de la participation des groupes armés dans le gouvernement.

Les participants ont salué l'appui continu des Garants et Facilitateurs, notamment de l'UA, de la CEEAC, de la MINUSCA, du Cameroun, de la RDC, de la République du Congo, du Tchad, de la Guinée Equatoriale, de l'Angola, du Soudan ainsi que la contribution multiforme des partenaires de la communauté internationale, dans la mise en œuvre de l'APPR-RCA.

Les participants ont salué les principales avancées de l'Accord de paix, particulièrement la formation d'un Gouvernement inclusif nommé le 22 mars 2019, la mise en place et l'opérationnalisation de la plupart des organes du Mécanisme de Mise en Œuvre et de Suivi (MOS) de l'Accord, notamment le Comité Exécutif de suivi (CES), son Secrétariat technique, le Comité de Mise en Œuvre National (CMON) et, les Comités de Mise en Œuvre Préfectoraux (CMOP) et les Comités Techniques de Sécurité (CTS) en cours d'installation, la création de la Commission Inclusive chargée d'examiner les différents aspects du conflit et de faire des recommandations à la Commission Vérité, Justice, Réparation et Réconciliation (CVJRR), l'élaboration en cours de projets de lois sur la décentralisation, les partis politiques, le statut des anciens Chefs d'Etat, ainsi que les avancées dans le processus de DDR dans l'ouest du pays et dans la préparation des Unités Spéciales Mixtes de Sécurité (USMS).

Les participants ont pris note avec satisfaction des avancées enregistrées dans le processus du grand DDR, notamment de l'important progrès déjà réalisé dans le désarmement et la démobilisation du FDPC, de RJ aile Sayo et Belanga, du UFR-F et des anti-Balaka à l'Ouest du pays. Jusqu'à ce jour, 583 éléments des groupes armés signataires ont déposé leurs armes.

Les participants ont réaffirmé leur plein soutien à la poursuite et l'accélération de l'exécution du Programme Nationale du DDR et aux efforts. Ils ont en outre encouragé des autorités centrafricaines à poursuivre leurs efforts d'inclusion et de représentation des groupes armés dans l'administration publique, à faciliter l'intégration des ex-combattants éligibles dans les forces nationales de la défense et de la sécurité ainsi que la réintégration des anciens éléments des Forces Armées Centrafricaines (FACA) actuellement membres des groupes armés.

Les participants ont rappelé l'importance de poursuivre les efforts d'inclusion et de représentation des toutes les communautés centrafricaines dans l'administration publique. Les Garants et Facilitateurs ont mis l'accent sur l'impérieuse nécessité d'une conjugaison des efforts de bonne foi des groupes armés signataires pour accélérer le processus de désarmement et de démobilisation dans le cadre du Programme Nationale du DDR.

[Handwritten signatures and initials in blue ink, including "Mazm" and "C. J. J. J."]

2

Annex 2.2: Communiqué de the Tripartite AU-UN-EU mission to the Central African Republic (6 October 2019).

Doc-

ument obtained by the Panel from a diplomatic source on 8 October 2019.



COMMUNIQUÉ CONJOINT

L'Union africaine, Les Nations Unies, et l'Union européenne réitèrent leur appui à la mise en œuvre de l'Accord politique pour la paix et la réconciliation en République centrafricaine (APPR-RCA), unique voie pour le retour à une paix durable en RCA.

Du 4 au 7 octobre 2019, le Commissaire à la paix et à la sécurité de l'Union africaine (UA), Ambassadeur Smail Chergui, le Secrétaire général adjoint des Nations Unies pour les opérations de paix, M. Jean-Pierre Lacroix, et le Directeur Général - Afrique du Service européen pour l'action extérieure de l'Union européenne, M. Koen Vervaeke, ont effectué une mission conjointe en République centrafricaine. Cette mission, qui fait suite à celle d'avril 2019, s'inscrit dans le cadre du suivi de la mise en œuvre de l'Accord politique pour la paix et la réconciliation en République centrafricaine signé le 6 février 2019. Elle avait ainsi pour but de faire le point sur les progrès accomplis, d'identifier les défis relatifs à la mise en œuvre de l'Accord de paix et d'échanger avec les différents acteurs concernés sur les solutions adéquates pour en accélérer l'exécution.

La mission conjointe a été reçue en audience par le Président de la République, Son Excellence le Professeur Faustin Archange Touadéra et le Premier Ministre, Son Excellence M. Firmin Ngrebada. Elle a aussi mené une série d'entretiens avec des membres du Gouvernement, des leaders de partis politiques et de la société civile, ainsi que des représentants des missions diplomatiques et d'organisations régionales et internationales. Elle a eu une séance de travail par vidéoconférence avec l'ensemble des responsables civils et militaires des Bureaux de terrain de la Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation en République centrafricaine (MINUSCA).

Au terme de cette visite, la mission conjointe salue les efforts déployés par le Président de la République et son Gouvernement, ainsi que par les acteurs qui travaillent pour la mise en œuvre intégrale de l'Accord de paix. Elle se félicite des

progrès réalisés dans la restauration de l'autorité de l'État, notamment avec l'installation de tous les Préfets dans les 16 préfectures, de la majorité des sous-préfets, des Comités techniques de sécurité (CTS), des Comités de mise en œuvre préfectoraux (CMOP), ainsi que du déploiement progressif des Forces de défense et de sécurité.

La mission conjointe, tout en prenant note des progrès réalisés à ce jour avec une baisse sensible des violences depuis la signature de l'Accord de paix, a exprimé sa préoccupation face aux actes hostiles qui continuent d'être perpétrés dans le pays. Elle a fermement condamné, d'une part, les affrontements entre les groupes armés à Birao et ayant entraîné le déplacement de plus de 15 000 personnes, et, d'autre part, la persistance des violations de l'Accord de paix et des droits de l'homme dans les autres régions du pays, notamment au nord-ouest dans la période récente.

La mission en appelle à toutes les parties prenantes à respecter scrupuleusement leurs engagements pris au titre de l'Accord et exhorte tous les groupes armés à déposer immédiatement les armes, à mettre un terme aux violences visant la population civile, à démanteler les barrières illégales et à privilégier le dialogue et la concertation, ainsi que les mécanismes de règlement de différends prévus dans l'Accord. Elle engage toutes les parties à garantir l'opérationnalisation rapide des mesures de sécurité transitoires, notamment les Unités spéciales mixtes de sécurité (USMS) ainsi que le désarmement et la démobilisation des groupes armés. Elle encourage également l'adoption rapide des projets de lois essentielles à la pleine mise en œuvre de l'Accord et à la tenue des prochaines élections.

Elle encourage par ailleurs la population centrafricaine, y compris les parties signataires et non signataires, les acteurs politiques, la société civile et les associations de femmes et de jeunes, à continuer de soutenir la mise en œuvre de l'Accord qui reste l'unique voie pour le retour à une paix durable sur l'ensemble du territoire. Elle réaffirme la détermination de la communauté internationale à s'opposer à toute remise en cause de l'Accord dans lequel le peuple centrafricain a tant investi et qui répond à ses aspirations en matière de paix, de sécurité, de justice, et de réconciliation nationale. Elle rappelle que toute entrave à la mise de l'Accord expose ses auteurs à des sanctions.

La mission en appelle à l'ensemble de la communauté internationale à continuer à apporter une réponse urgente et appropriée aux besoins humanitaires et de

développement, essentiels pour permettre à la population de bénéficier des dividendes de la paix qui commencent à se concrétiser sur le terrain.

La mission conjointe se félicite de l'accompagnement continu de l'Union africaine, de la Communauté économique des Etats de l'Afrique centrale (CEEAC), garants de l'Accord de paix, des pays de la sous-région, ainsi que celui de la MINUSCA, de l'Union européenne, et des autres partenaires internationaux, qui revêt une grande importance dans la stabilisation et le relèvement de la République centrafricaine et les invite à poursuivre leurs efforts concertés afin d'accroître leur appui à la mise en œuvre des dispositions de l'Accord de paix.

La mission conjointe réaffirme que le processus électoral constitue une étape indispensable et prioritaire pour la consolidation des acquis démocratiques et la stabilité du pays. Elle exhorte donc les acteurs centrafricains au respect des prochaines échéances électorales de 2020/2021, dans les délais constitutionnels, et s'assurer que celles-ci soient libres, transparentes et pacifiques. Elle appelle la communauté internationale à appuyer ce processus électoral à travers la mobilisation des fonds nécessaires à son bon déroulement.

La mission conjointe réitère sa volonté de continuer à soutenir les efforts de l'ensemble des institutions centrafricaines et de la population dans la mise en œuvre de l'Accord de paix, la bonne conduite des élections à venir et la stabilisation de la République centrafricaine.

La mission conjointe remercie le Gouvernement et le peuple centrafricains pour l'accueil chaleureux et se réjouit de la disponibilité de tous les acteurs tout au long de son séjour.

Fait à Bangui, le 6 octobre 2019

Annex 2.3: Memorandum of PK5 self-defence groups submitted to ECCAS representative on 5 September 2019.

Document obtained by the Panel from a diplomatic source on 16 October 2019.

COORDINATION DE L'AUTO DEFENSE DU PK5
FORCE-FOI-HONNEUR

MEMORANDUM

A
TRES HAUTE ATTENTION DE MONSIEUR L'AMBASSADEUR REPRESENTANT DE LA
CEEAC
-BANGUI-

Née dans un contexte de crise intercommunautaire après la chute du pouvoir du Président DJOTODIA dans notre capitale Bangui, l'Auto-défense du PK5 s'est constituée à partir de Décembre 2013 suite aux traques, débandades et exode des musulmans des sept arrondissements de Bangui y compris une partie du 3^e arrondissement après les chutes en série des quartiers à dominante musulmane de Galabadja, Malimaka, Miskine, Moustapha et autres, suivies de leurs cortèges de victimes et de destructions que nous savons tous aujourd'hui. La progression des attaques antibalakas pesant de plus en plus sur le PK5, dernier bastion de retranchement des musulmans à partir de Janvier 2014, les ruées intempestives de nos congénères à destination de l'intérieur et de l'extérieur du pays, laissèrent une minorité désemparée d'environ 3000 hommes à majorité de jeunes dans un cul de sac du PK5.

Ne trouvant échappatoire en dehors de cette enclave verrouillé et auréolé de tout risque, cette minorité abandonnée d'hommes et de femmes cloisonnée au PK5, s'est décidée de s'organiser en Auto-défense pour sauver sa Communauté, sa localité, et ses biens. Contrainte à la légitime défense dans leur unique refuge de Bangui, désormais érigée en unique enclave musulmane, l'Auto-défense du PK5 s'est ainsi constituée.

A ce jour, l'Auto-défense du PK5 dispose de 1500 hommes, répartis dans 14 zones sur l'ensemble des 11 quartiers constitutifs du PK5.

Constituée par instinct de survie pour se protéger des attaques dans un conflit qui prenait nettement un caractère confessionnel, l'Auto-défense du PK5 n'est affiliée à aucun groupe politico-militaire. En effet, la population du PK5, abandonnée à elle-même depuis le déclenchement du conflit, jusqu'à la restauration de l'autorité de l'Etat, sa défense revenait essentiellement à ces jeunes civils, innocents, contraints par la force des choses à la vie des armés.

Ayant essuyé de Décembre 2013 à la cessation récente des hostilités, 111 attaques, l'Auto-défense du PK5 a enregistré à ce jour, plus de 1000 éléments tués, disparus, arrêté sous handicapés parmi lesquels des centaines d'âmes innocentes sont inutilement tombées sous les balles des ennemis et parfois des forces conventionnelles et internationales.

De nos jours malgré le climat ambiant global de paix qui prévaut sur l'ensemble du pays après la signature de l'Accord Politique pour la Paix et de Réconciliation

en Centrafrique signé le 06 février 2019, l'Auto-défense du PK5 continue de faire l'objet de traque, de molestage et de menaces d'attaques.

Fustigée de l'intérieur comme de l'extérieur de la communauté par des détracteurs de tout bord depuis le début de la crise, l'Auto-défense du PK5 s'est tout de même comportée en organisation responsable.

En contact permanent depuis toujours avec les organismes internationaux, les forces internationales déployées au chevet de notre pays, les autorités de la Transition et celles démocratiquement élues, l'Auto-défense du PK5 n'a cessé d'exprimer son adhésion pour une sortie idoine, durable et définitive de la crise.

Ainsi, en termes d'actions concrètes, l'Auto-défense du PK5a notamment contribué depuis lors :

- au maintien et la pérennisation de la cohésion sociale et du ~~vivre~~ ensemble à travers la coexistence des mosquées et églises, Chrétiens et Musulmans au PK5 ;
- à l'atténuation des braquages et d'autres formes de ~~violences~~ au PK5 ;
- à la protection et la sauvegarde des institutions publiques et privées telles les banques, les stations de carburant, les maisons de commerce, les humanitaires, etc ;
- à la sécurisation et au succès des consultations populaires à la base de Janvier 2015 au PK5 ;
- à la sécurisation au côté des forces internationales de la visite du Pape François du 29 Novembre au PK5 et aux succès des processus référendaires, et électoraux du 13 Décembre 2015 et début 2016 au PK5 ayant permis le bon déroulement des campagnes et l'élection du Professeur Faustin Archange TOUADERA à la magistrature suprême de l'Etat aux prix même de nos vies, à la sécurisation de la visite du Président Hollande du 13 Avril 2016 ainsi que des différentes personnalités nationales et internationales en visite au PK5 ;
- aux négociations et à la signature du pacte de non-agression avec nos frères antibalakas pour la réouverture en Janvier 2016 du cimetière musulman de Boeing ;
- à la sécurisation et à la reprise des activités commerciales au PK5 ; poumons économiques du pays depuis toujours ;
- aux différents dialogues en faveur de la réouverture du Commissariat du 3e arrondissement et pour la restauration de l'autorité de l'Etat au PK5, etc.

Malheureusement, aucune de ces actions citoyennes n'est mise l'actif de l'Auto-défense du PK5.

Bien au contraire assimilée à un groupe de voyous, bandits armés, terroristes, djihadistes, mercenaires, islamistes, etc., par les détracteurs de toujours, l'Auto-

défense du PK5 a toujours fait l'objet de toute forme de stigmatisation, de diabolisation, d'isolement et de disqualification dans tout processus de pacification du pays jusqu'à ce jour.

Pourtant, nul n'ignore que ces crises à rebondissement qui durent depuis plus de deux décennies, n'ayant ni vainqueurs ni vaincus et qui, malheureusement, ont fait des victimes et dommages aux compatriotes innocents de tout bord laissant des destructions et des fractures sociales sans précédent, n'est que le cumul de l'exclusion et des diverses conséquences de la mal gouvernance chronique qui ont toujours caractérisé nos dirigeants successifs.

Aujourd'hui, bien que le patriotisme des Centrafricains de différentes tendances tente de prendre le dessus sur ces maux avec l'appui de la communauté internationale qui ne ménage aucun effort pour sortir le pays du chaos, certains fils du pays, en particulier, l'Auto-défense du PK5, continue de faire l'objet d'exclusion et de stigmatisation de la part des autres.

En effet, la réussite des foras politiques et sociaux, la tenue des scrutins référendaires à l'issue desquels le nouveau projet de constitution a été adopté, le retour à la légalité constitutionnelle à travers des élections libres, transparentes et démocratiques ayant abouti à l'accession du Professeur Faustin Archange TOUADERA à la Magistrature suprême de l'Etat jusqu'à la signature récente de l'APPR-RCA du 06 février 2019 qui augurent, certes, un avenir meilleur du pays, il n'en demeure pas moins, Monsieur le Représentant de l'Union Africaine de l'Initiative Africaine, que les préoccupations suivantes de l'Auto-défense du PK5 restent pendantes. En effet :

- L'Auto-défense n'a jamais été pris en compte dans les différents foras tant à l'intérieur qu'à l'extérieur du pays. Du Forum de Brazzaville, en passant par les assises de Rome, au Forum de Bangui jusqu'à la mission de Vienne et aux discussions ayant abouti à l'APPR-RCA du 06 février 2019, l'Auto-défense du PK5 a toujours été écarté au profit des personnes mal indiquées ou des profito-situationnistes coptés ci et là. La cooptation basée sur des critères ethniques ou népotiques, l'exclusion mettant de côté les interlocuteurs crédibles, a toujours été le principal mode de sélection et de gouvernance de nos dirigeants ;
- L'Auto-défense qui est une organisation constituée à majorité des jeunes, n'a jamais été associée aux différentes manifestations nationales de la jeunesse. Abandonnée à elle-même, sa voix ne porte plus au niveau des instances de décisions du pays, etc.

Même s'elle est constituée au début par nécessité, l'Auto-défense du PK5 est devenue de nos jours, une organisation à part entière ayant par devers elle, des armes au même titre que la SELEKA et les BALAKA. Malheureusement, elle a

toujours été mise de côté dans tous les processus de résilience et de quête définitive et durable de paix dans le pays.

En dépit de tout ce qui précède, l'Auto-défense du PK5, au-delà de toute illusion et désespoir, continuera de garder espoir pour un avenir meilleur de notre pays et ne cessera de saisir toute opportunité pour la normalisation du pays. Toutefois, elle tient à attirer l'attention de la Communauté Internationale et de nos actuels dirigeants et à exprimer ses vœux pour ne pas l'exclure de tout processus global de recherche permanent de paix dans le contexte actuel de notre pays.

Sur ce, l'Auto-défense du PK5 voudrait bien formuler à l'endroit des facilitateurs, des garants du processus dans notre pays ainsi que de nos dirigeants politiques, les vœux suivants :

- Rompre définitivement avec la stigmatisation, les menaces, et l'exclusion à l'égard de l'Auto-défense du PK5 afin de compter désormais avec cette jeunesse engagée en optant pour une gouvernance participative à la base, juste et inclusive à tous les niveaux ;
- Leur accorder les mêmes droits et devoirs que leurs concitoyens des autres communautés tels que garantis dans la constitution du pays ;
- Libérer des prisons ses éléments aux dossiers vides ou condamnés à tort ;
- Etre intégré dans l'application des recommandations de l'APPR-RCA du 06 février 2019, notamment dans la mise en œuvre du DDR-RSS en recrutant dans l'Armée, la Police, la Gendarmerie, les Eaux et Forêts et la Douane, certains de nos éléments valides et compétents qui savent déjà manœuvrer les armes ;
- Accorder des privilèges dans la hiérarchie militaire aux 14 COM/ZONES et aux 36 membres du bureau de la Coordination ;
- Arrêter définitivement toute tentative de désarmement forcé du PK5 à l'exemple de l'opération «SOUKOULA» ;
- Garantir formellement la sécurité des 1500 éléments en échange de cantonnement et dépôt d'armes ;
- Assurer la prise en charge alimentaire et sanitaire des 1500 éléments à cantonner ;
- Assurer la prise en charge, le soin voire l'évacuation des victimes des balles ;
- Faciliter aux éléments victimes, l'accès et/ou la reconstitution des pièces administratives et civiles perdues ou endommagées ;
- Faciliter l'accès aux bourses d'études aux éléments étudiants ;
- Offrir des quotas d'intégration et de responsabilités aux diplômés et administrateurs à tous les niveaux des services de l'Etat ;

- Etre pris en compte dans tous les processus de reconstruction nationale à tous les niveaux.

Espérant que nos préoccupations seront prises en compte, l'Auto-défense du PK5 s'engage désormais résolument sur la voie de la résilience, de la recherche de la paix définitive, du relèvement et de la reconstruction véritable de notre unique patrie ; la République Centrafricaine, en général et, en particulier, la localité du PK5.

Telles sont, Monsieur le l'Ambassadeur, les principales préoccupations de l'Auto-défense du PK5 que nous avons l'honneur de porter à votre sage appréciation.

Fait à Bangui, le 05/09/2019

POUR LA COORDINATION



MAHAMAT RAHMA ALIAS LT

TEL : (236) 72 84 03 34

LE SECRETAIRE GENERAL

ABAKAR ZAKARIA

(+236) 75 01 48 14

Ampliations :

- Présidence de la République
- MINUSCA
- SAINTEGIDIO

Annex 2.4: Recommendations of the fourth session of Comité Executif de Suivi (CES) issued on 2 August 2019.

Document obtained by the Panel from a diplomatic source on 14 August 2019.



- Sans préjudice du principe de l'opportunité des poursuites l'application de la justice aux auteurs des crimes commis dans le pays.

3. SUR LA SITUATION DE Mr KOUTAMADJI MARTIN ALIAS ABDOULAYE MISKINE, LEADER DU MOUVEMENT FDPC :

- La prise des sanctions nationales et internationales ;
- Au Ministère de la Justice et des Droits de l'Homme de prendre toutes les mesures judiciaires qui s'imposent ;
- La prise des mesures conséquentes à l'encontre de ses représentants nommés dans les cabinets de la Présidence de la République et de la Primature.

4. DES RENCONTRES :

- La tenue d'une rencontre entre le Gouvernement, les Garants, les facilitateurs et les leaders des anciens groupes armés pour faire le point de l'exécution des engagements des parties à l'Accord ;
- La tenue d'une rencontre avec les garants et les facilitateurs pour trouver des solutions sur la situation du KM5 et décider du déguerpissement des occupants des camps BEAL et RDOT de Bangui ;
- La tenue d'une rencontre entre le Gouvernement et les garants de l'APPR-RCA et la MINUSCA pour la définition et la limitation du périmètre de sécurité à ne pas franchir par chacun des anciens groupes armés sous peine de sanction.

5. DES MISES EN DEMEURE :

- Une mise en demeure à l'endroit des anciens groupes armés sur la question des Violences basée sur le genre et l'inscrire désormais dans les violations de l'APPR-RCA ;

Handwritten signature


- Une mise en demeure assortie de délai à l'endroit des anciens groupes armés qui n'ont pas apporté des réponses appropriées aux violations dont ils sont accusés présentées au cours de cette session ;
- Une mise en demeure à l'endroit des groupes armés pour exiger la dissolution formelle de leurs groupes.

6. SUR LE DDDR :

- La poursuite par le Gouvernement du programme du DDDR sur l'ensemble du territoire et du processus de la mise en place des USMS pour apporter une solution au problème de cantonnement des éléments des anciens groupes armés ;
- Le déploiement simultané des activités du DDDR sur l'ensemble du territoire afin de créer les conditions de mise en place et d'opérationnalisation des USMS et de lancement des programmes et projets de développement des régions du pays.

7. SUR LA RÉCONCILIATION NATIONALE :

- La réactualisation du calendrier de la mise en place de la CVJRR pour tenir compte des contraintes de la procédure ;
- La création d'un fonds de Réparation par la future loi relative à la CVJRR, qui sera approvisionné par les contributions des partenaires ;
- Le réajustement du mandat de la Commission Inclusive pour lui permettre de mener toutes les activités prévues ;
- La saisine directe de la Commission Inclusive par les victimes pour des plaintes pour référencement.

8. SUR LES ORGANES DU MÉCANISME DE MISE EN ŒUVRE :

- Le Comité de Mise en Œuvre National (CMON) doit prendre toute sa place dans la mise en œuvre, travailler sur les points de faiblesse identifiés et en rendre compte au CES ;
- La mise en place de procédures flexibles pour la contribution de l'Etat au financement des organes de mise en œuvre ;
- La convocation d'une réunion avec les partenaires pour faire le point de leur appui au financement de la mise en œuvre de l'APPR- RCA.

9. SUR LA VULGARISATION :

- La révision du plan de la communication au tour de l'APPR-RCA pour intégrer les femmes dans la plateforme des acteurs ;
- La coordination entre le Ministère de la Communication et des Médias en charge de cette question et le CMON dans l'exécution des activités du plan de communication ;
- La création d'un espace de sensibilisation sur les violations des droits de l'Homme notamment la protection de la femme dans la vulgarisation ;
- La protestation contre la diffusion d'une interview du leader des 3 « R » dépassée de plusieurs jours et inopportune sur la Radio Ndele Luka, une action contreproductive pour la paix ;
- Élargissement de la couverture de la Radio Centrafrique sur tout le territoire afin de permettre à toute la population d'accéder à la bonne information sur l'APPR-RCA.

10. SUR DES QUESTIONS DIVERSES :

- L'intégration de la dimension régionale dans la sécurisation et la pacification de la transhumance et l'inscription de cette question à l'ordre du jour de toutes les commissions mixtes ;

Amont



- L'organisation en temps opportun des missions conjointes de démantèlement des barrières illégales (FACA, USMS, MINUSCA) ;
- L'application du code de justice militaire aux FACA coupables de violations de l'APPR-RCA.

11. DES VÉRIFICATIONS À FAIRE SUR :

- Les arrestations arbitraires et séquestrations des civils, avec demande de rançons, par les leaders des groupes armés ;
- Les informations sur un éventuel conflit en cours entre les communautés arabes et peuhles.

Fait à Bangui le 02 AOUT 2019

La Coprésidence du Comité Exécutif de Suivi


S.E.M. Firmin NGREBADA
Premier Ministre,
Chef du Gouvernement


S.E.M. Mathias Bertino MATONDO
Représentant Spécial du Président
de la Commission de l'Union
Africaine, Chef de la MISAC

Annex 2.5: MPC communiqué signed by its leader Mahamat Al-Khatim on 7 October 2019.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 8 July 2019



COMMUNIQUE DE PRESSE

Mouvement Patriotique pour la Centrafrique (MPC), relatif à l'application de l'accord politique pour la paix et la réconciliation (APPR)

L'Etat-major du Mouvement Patriotique pour la Centrafrique (MPC) informe l'opinion nationale et internationale et les garants de l'accord de Khartoum signé à Bangui le 06 Février 2019.

Nous portons à votre connaissance que nous procéderons au démantèlement des barrières illégales ainsi que la libération des bâtiments administratifs dans la zone sous contrôle MPC dans les 72 heures qui suivent.

Le MPC reste toujours attaché à l'esprit de l'accord de Khartoum et à ses engagements pris devant la communauté internationale pour la sortie définitive de la crise en République Centrafricaine.

Fait à Kaga-Bandoro, le 07 Juillet 2019

Le Général **ALKATIM MAHAMAT**
Chef d'Etat-major du mouvement



Annex 2.6: The creation of local military commander positions as a management tool within MPC.

During their meeting at Moyen-Sido on 5 August 2018 (S/2018/1119 para 30-31), Mahamat Al-Khatim, Ali Darassa and Abdoulaye Hissène discussed the issue of the chronic insecurity in Nana-Gribizi and Ouham prefectures. Those prefectures were particularly subject to acts of criminality due to the activities of small groups of fighters, often foreigners, officially part of the MPC. During the Moyen-Sido meeting, the three leaders agreed to create FPRC military commander positions in MPC areas of control (therefore including in locations where a MPC local commander position already existed). Those positions were given to members of the uncontrolled groups operating in the area (including MPC members) with a view to giving them an official role and in the hopes that it would limit their movements on the axes.¹ One year later, this system of FPRC commander positions in MPC zones was still in place.

For instance, in Kabo (Ouham prefecture), at the time of the Panel's mission (6 September 2019), Ahmad Hajaj, the MPC zone commander (comzone) was working in cooperation with an individual named "Nahar" who was officially the FPRC local military commander. Nahar claimed he only recently joined FPRC and could not confirm to the Panel if he was in contact with the FPRC military leadership or who was his direct superior.² Nahar is reportedly a Chadian national and a former member of the "*Direction de la Documentation et de la Sécurité*" under the regime of Hissène Habré (1982-1990).³ As of 1990, Nahar reportedly joined several armed groups, in particular in the Sudan, before joining the Séléka in 2012. He was described to the Panel as particularly violent toward civilians.⁴ His background is representative of that of many elements operating in the MPC area. The Panel notes that such individuals have no interest in the implementation of the Agreement, as they will be unable to obtain any position in CAR States security forces or administration.

¹ Meeting with FPRC and MPC representatives, Kaga-Bandoro, 6 and 9 September 2019.

² Meeting with Nahar, Kabo, 7 September 2019.

³ Meeting with armed group representative and confidential sources, Kaga-Bandoro and Kabo, 5-9 September 2019.

⁴ Idem.

Annex 2.7: Letter addressed to the AU, ECCAS and MINUSCA signed by Mahamat Al Khatim on 2 September 2019.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 5 September 2019.



5 – Demandons mon installation officielle conformément à mes fonctions de Conseiller Militaire en Charge des Unités Spéciales Mixtes de Sécurité (USMS) pour la Zone Centre Nord ce qui n'a pas été fait jusqu'ici.

6 – Souhaitons que nous soyons consultés par le Gouvernement à tout moment dans le cadre de la sécurité en ce qui concerne notre zone de responsabilité.

Telles sont nos propositions dans l'intérêt de la consolidation de la paix et la réconciliation à travers l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation en RCA.

Haute et déférente considération.

AMPLIATION

- Union Africaine
- CEEAC
- MINUSCA

fait à Kaga bandoro le 02 SEPT 2019

Chef d'Etat-major du Mouvement (MPC)

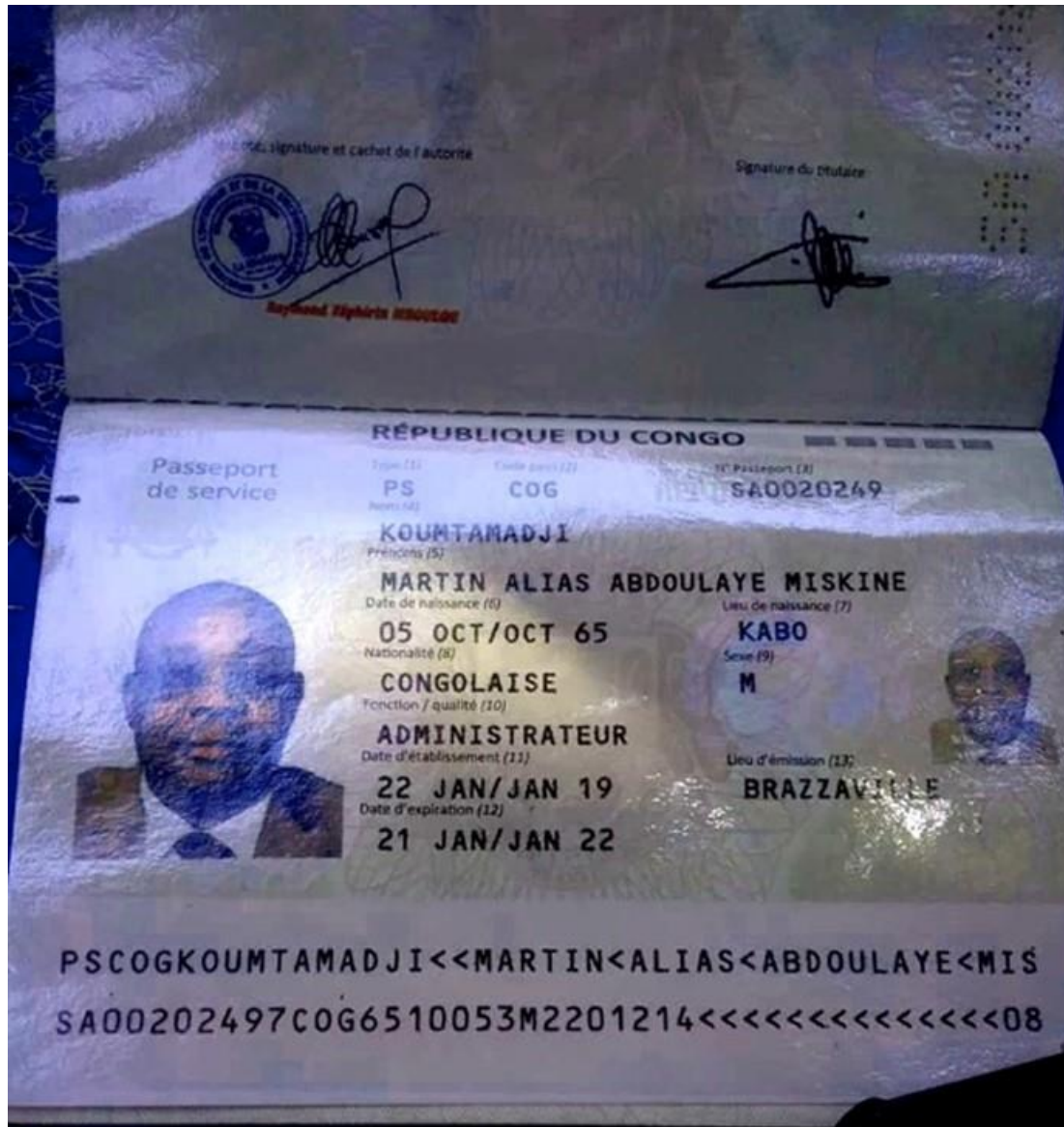


(Handwritten signature in blue ink)



Annex 2.8: Copy of Abdoulaye Miskine's service passport from the Republic of Congo issued on 22 January 2019.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 8 October 2019.



Annex 2.9: FDPC press communiqué signed by Abdoulaye Miskine at Am Dafok (Vakaga prefecture) on 30 July 2019.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 31 July 2019.



COMMUNIQUE DE PRESSE

Nous, Général Abdoulaye MISKINE, avec le FDPC et toutes les forces patriotiques, ayant entendu les appels éplorés du peuple meurtri, abandonné et agonisant du fait de la mal gouvernance chronique, ainsi que les plaintes et doléances des forces vives de la Nation et de nos FACA, épris de paix, avons décidé de prendre nos responsabilités, pour restaurer la sécurité, la paix et la stabilité sur toute l'étendue du territoire national, afin de redonner sécurité et confiance au peuple.

Le régime de TOUADERA, bien que démocratiquement élu, a livré le pays aux mafieux et bourreaux sans foi ni loi du peuple Centrafricain qui continuent de massacrer et piller le peuple, et cela en dépit de la signature de compromission de Khartoum ; le pays est aussi livré à la prédation étrangère qui pille les richesses au mépris de l'environnement, de la santé des centrafricains et de leur dignité.

Entre autres graves dérives liées à cette mal-gouvernance, le peuple, et nous avec lui, reprochons à TOUADERA les faits suivants qui sont des crimes contre le peuple Centrafricain :

- la flagrante violation de la Constitution et le parjure de son serment présidentiel à travers tout ce qui suit :

- FRONT DEMOCRATIQUE DU PEUPLE CENTRAFRICAİN (FDPC)



FRONT DÉMOCRATIQUE DU PEUPLE CENTRAFRICAIN

- o voter des lois contraires aux intérêts du peuple et voter/destituer les Députés qui s'opposent au bradage du pays ;
- o imposer le code électoral selon le bon vouloir de TOUADERA, pour faire le hold-up électoral.
 - la consécration de l'impunité :
 - o des dignitaires auteurs avérés des malversations et corruption, qui ne sont jamais sanctionnés ;
 - o des chefs étrangers des groupes armés qui tuent en masse et qui sont légitimés dans la gestion de l'Etat ;
 - o des milices entretenues sur deniers publics, qui incitent à la haine et profèrent des menaces de mort à tout va.
- les fonds spéciaux du PR et du PM sont augmentés à plus de 4 milliards de francs pendant que le peuple meurt de faim ;
- TOUADERA tient coûte que coûte à organiser les élections avec le soutien des groupes armés sans sécuriser le pays ;
- TOUADERA ne pense qu'à sa réélection en 2020. Et il est déjà entré en campagne en profitant illégalement d'une part, des moyens de l'Etat et d'autre part, de la complicité avérée de la MINUSCA qui viole ainsi son mandat de neutralité ;
- aucune création d'emplois ni promotion de l'entrepreneuriat des jeunes pour lutter contre le chômage ;

- FRONT DEMOCRATIQUE DU PEUPLE CENTRAFRICAIN (FDPC)



- aucune action d'envergure pour lutter contre la pauvreté ou les pénuries et flambées des prix de tout (eau, électricité, médicaments, nourriture, logement, etc.) écrasent le peuple ;
- le mépris des retraités, la non réévaluation des salaires des fonctionnaires et la non application des statuts spéciaux ;
- l'isolement diplomatique du pays et des actions inamicales à l'égard des pays voisins (participation des proches de Touadéra à des projets de coup d'Etat, insulte et diffamation des chefs des Etats voisins par les soutiens du régime, sans réaction aucune de Touadéra) ;
- refus de favoriser le retour des anciens Chefs d'Etat, pour participer à la recherche des solutions de sortie définitive de crise.

De tout ce qui précède, force est de constater que TOUADERA, non seulement, ne dispose plus de la légitimité que lui a conféré le peuple, aujourd'hui de plus en plus meurtri et trahi, mais encore qu'il mérite d'être traduit devant la haute cour de justice pour haute trahison.

Au nom du peuple souverain meurtri et trahi, nous exigeons la démission immédiate de TOUADERA. Dans le cas contraire, nous le démettrons par tous les moyens.

- FRONT DEMOCRATIQUE DU PEUPLE CENTRAFRICAIN (FDPC)



- o les promesses de la rupture et de la sécurisation totale du pays
jamais tenues ;
- o l'instauration d'un régime totalitaire à travers le parti-Etat
(MCU) en totale violation de l'éthique démocratique ;
- o le mépris des FACA, obligés de se soumettre aux ordres
d'étrangers chefs de groupes armés ;
- o le mépris des entrepreneurs nationaux au profit des proches de
TOUADERA et d'étrangers véreux ;
- o l'absence de concertation entre Institutions pour les accords
Etat-Etat et pour la passation de marchés publics avec des
entreprises étrangères. A titre d'exemples :
 - ▣ les accords de défense ;
 - ▣ les contrats d'exploitation minière et forestière, ce qui a pour
conséquence des exploitations sauvages au mépris des populations
et de l'environnement ;
 - ▣ le marché de production sécurisée des cartes grises des
véhicules, passeports, carte d'identité, acte de naissance, etc..., dans
le but de frauder les élections en 2020.
- l'instrumentalisation des hautes Institutions sur fond de
corruption pour :
- o s'afficher publiquement dans les activités du parti-Etat (MCU) ;

- FRONT DEMOCRATIQUE DU PEUPLE CENTRAFRICAIN (FDPC)



Et à tout ce qui adviendra à compter de ce jour, le peuple sera souverainement et régulièrement associé, pour participer à toute prise de décision dans l'intérêt commun. Une coordination assurera les relations et la concertation à tous les niveaux des communautés.

Nous appelons et croyons à la totale confiance, en la sagesse et en l'intelligence du peuple pour rester calme.

Le peuple est libre avec pouvoir et devoir de dire ce qu'il pense de bien, pour relever son pays.

Soyons fiers et courageux face à nos responsabilités partagées dans l'intérêt du pays et de la postérité, devant Dieu et l'histoire

Fait à Amdafock le 30 juillet 2019

A handwritten signature in blue ink is written over a circular official stamp. The stamp contains the text 'LE PRÉSIDENT' and 'FDPC'. Below the signature and stamp, the name 'Le Général de Division KOUTAMADIS Martin alias Abdoulaye MISKINE' is printed in blue ink.

Le Général de Division
KOUTAMADIS Martin alias Abdoulaye MISKINE

- FRONT DEMOCRATIQUE DU PEUPLE CENTRAFRICAIN (FDPC)

Annex 2.10: Mustapha Saboune, a politician in search of relevance.

Mustapha Saboune is as dual national from the Central African Republic and Canada; he currently lives between Chad and Canada. He was the political coordinator of the Séléka and the FPRC before participating in the creation of the Siriri coalition and becoming its president (see below document). He described the Siriri coalition to the Panel as a political party gathering CAR nationals from the diaspora.⁵ According to Mustapha Saboune, his party calls for the establishment of a Government of transition.

Despite his claim that Siriri is solely a political party, Saboune has made several attempts to establish a military presence on the ground, admitting that he had tried unsuccessfully to take control of the Siriri armed group, which used to operate in Mambéré-Kadéï prefecture from early 2018 until the beginning of 2019 (S/2018/1119, paras. 94-104).⁶ During the “Khartoum peace talks” (S/2018/1119, paras 11-12), Mustapha Sabone also tried to participate in the negotiations as representative of one the armed groups, but failed and participated only as a civil society representative.⁷

Over the course of 2019, a representative of Mustapha Saboune also attempted to recruit fighters in the Nana-Gribizi and Ouham prefectures. Since May 2019, the Panel collected several testimonies of MPC and FPRC fighters based in the Ouham and the Nana Gribizi prefectures, including Ahmat Bahar (S/2018/1119 para 81-83) stating that an individual named Ahmat Makin, presenting himself as a representative of Mustapha Saboune, had been trying to recruit fighters for Siriri.⁸

Ahmat Makin is an ex-Séléka fighter with ties to the MPC leadership. He was the deputy chief of the presidential guard under Michel Djotodia’s presidency. He allegedly received 11 million FCFA (about \$18,500) from Mustapha Sabone to start his recruitment campaign.⁹ According to the testimonies collected by the Panel, Sabone’s reputation as a leader who poorly pays his troops is altering his capacity to recruit.

On 15 February, Mustapha Saboune published a communiqué stating that sanctioned individual Abdoulaye Hissene had joined Siriri ranks as commissioner-general for defence (see document

⁵ Meeting with Mustapha Saboune, Ndjamena, 14 October 2019.

⁶ Idem.

⁷ Meeting with armed group representatives, Bangui, 20 April 2019.

⁸ Meeting with FPRC and MPC representatives in Bangui, Kaga-Bandoro, Kabo, September 2019.

⁹ Meeting with FPRC and MPC representatives, Kaga-Bandoro, 5-9 September 2019

below). A few days later, Abdoulaye Hissène denied this appointment (see document below). Saboune reportedly offered a significant amount of money to Abdoulaye Hissène in exchange for joining the Siriri coalition.¹⁰ Hissène reportedly accepted the money without delivering on his engagement.

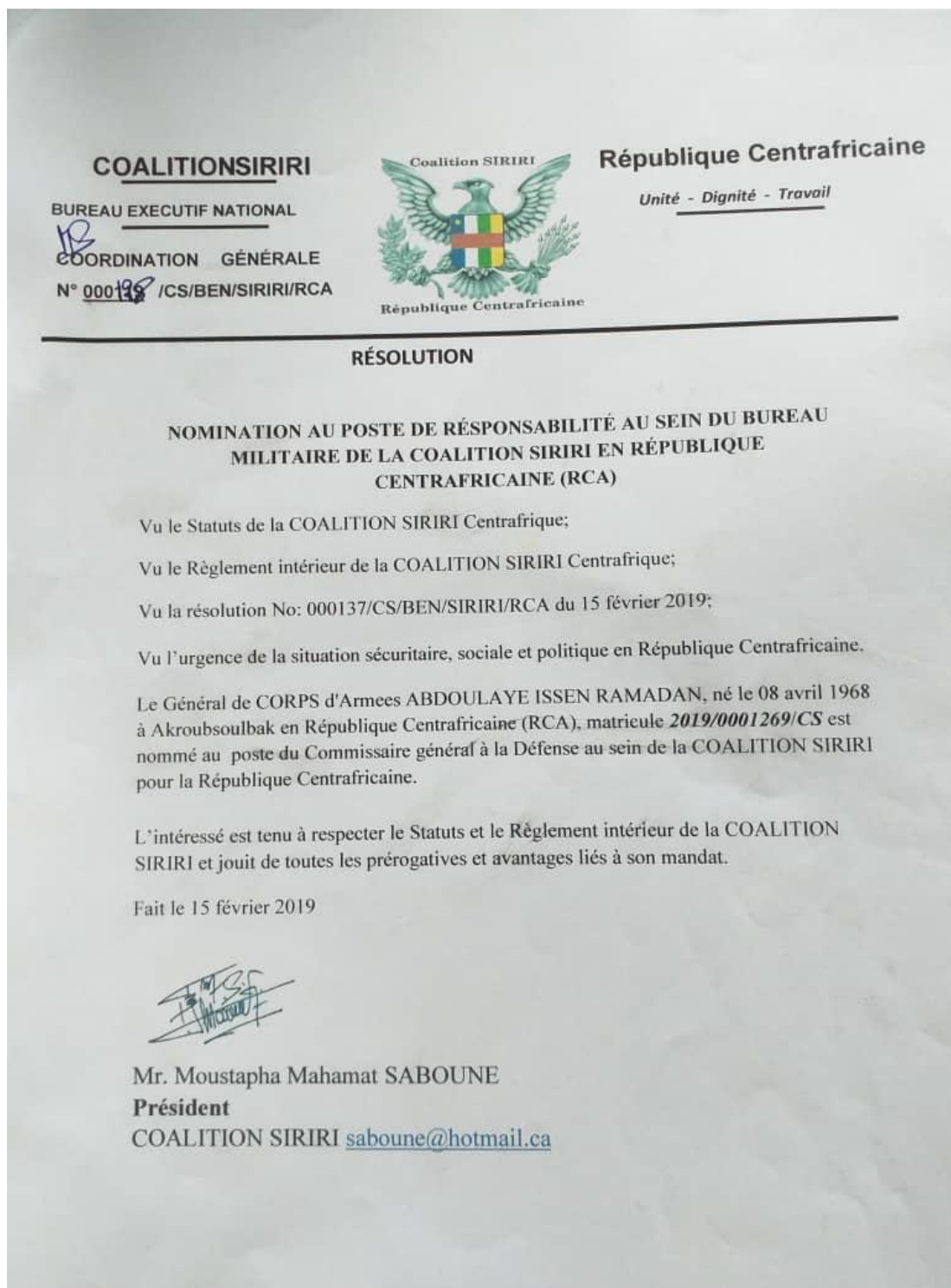
Mustapha Saboune denied any involvement of Siriri in military activities but acknowledged his attempt to recruit Abdoulaye Hissène, while not confirming any transfer of funds to Hissène.¹¹

¹⁰ Meeting with an FPRC member, Bangui, 11 September 2019.

¹¹ Meeting with Mustapha Saboune, Ndjamena, 14 October 2019.

Document 1: Resolution of the Siriri coalition appointing Abdoulaye Hissène, and signed by Mustapha Saboune as President on 15 February 2019.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 16 February 2019.



Document 2: Communiqué of Abdoulaye Hissène signed on 18 February 2019 (the document mistakenly indicates 18 April 2019 as date of signature).

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 30 October 2019.



Annex 2.11: Details on the content of the training given to FACA and ISF instructors, and on the training to be received by ex-combatants.

- *FACA instructors' training content:*
 - Instruction on combat shooting (ISTC)(14 hours)
 - Pedagogics (11 hours)
 - Instruction on combat (10 hours)
 - Close operational intervention techniques (TIOR) (10 hours)
 - International law and prevention of sexual violence (8 hours)
 - First aid (5 hours)
 - Topography (5 hours)
 - Civic education (3 hours)
 - Health (2 hours)
 - TOTAL: 68 hours

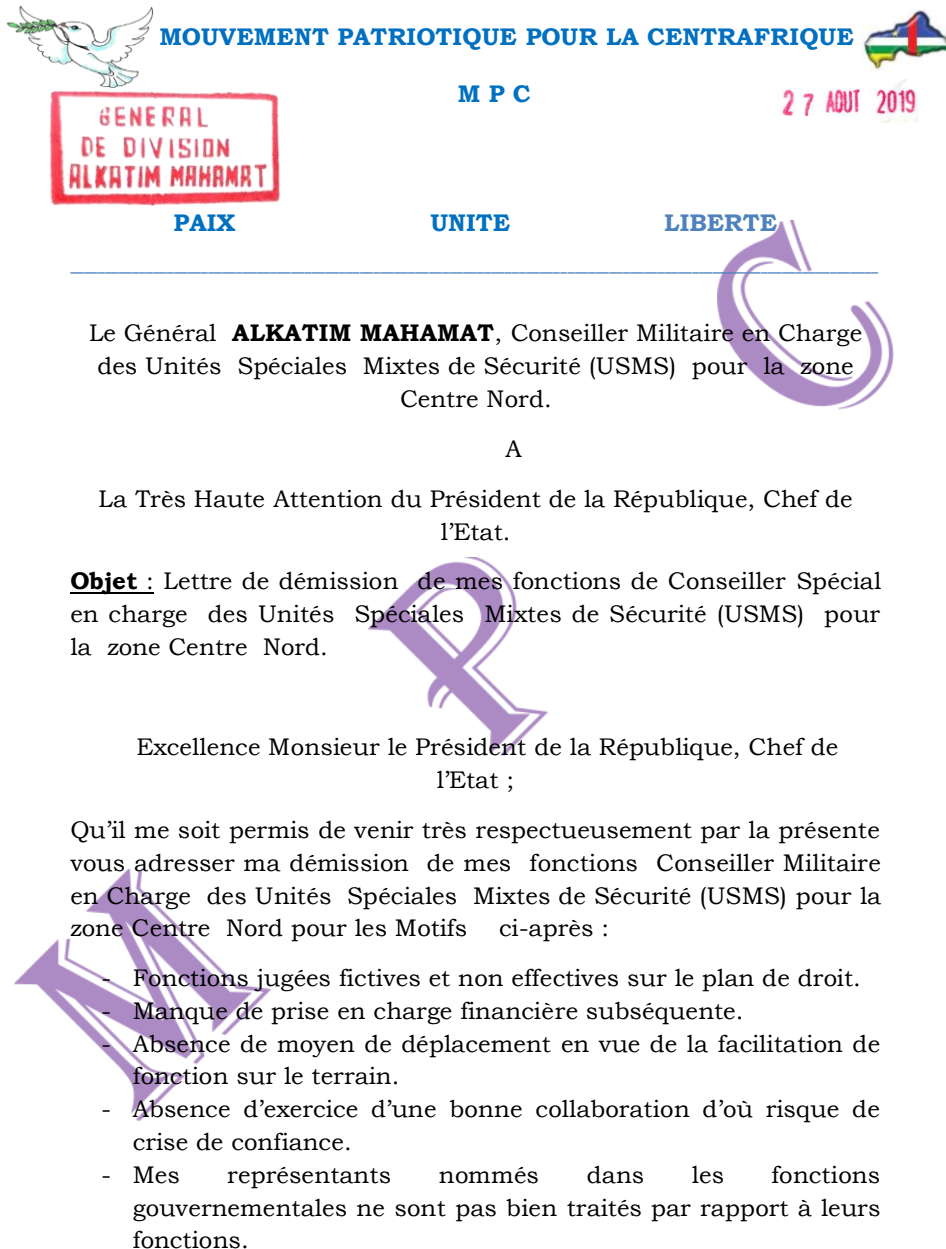
- *Police and Gendarmes instructors' training content:*
 - Judicial police (26 hours)
 - Instruction on combat shooting (ISTC)(10 hours)
 - International law and prevention of sexual violence (8 hours)
 - First aid (5 hours)
 - Instruction on combat (4 hours)
 - Pedagogics (4 hours)
 - Civic education (3 hours)
 - Topography (4 hours)
 - Health (2 hours)
 - Close operational intervention techniques (TIOR) (2 hours)
 - TOTAL: 68 hours

Source: confidential document received from confidential source on 24 October 2019

- *On the training content of the ex-combatants in the USMS: see articles 12-15 of the Decree Nr. 19.097 concerning the legal regime applicable to the USMS.*

Annex 2.12: Communiqués of MPC and 3R leaders who resigned from their positions as special advisers to the Prime Minister.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 28 August 2019.



Excellence Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat ;

Par décret N°19.074 du 24 Mars 2019, je suis appelé à assumer les fonctions de Conseiller Militaire en Charge des Unités Spéciales Mixtes de Sécurité (USMS) pour la zone Centre Nord. Du point de vue de droit, je dois bénéficier de tous les avantages inhérents à ces fonctions surtout qu'il s'agit des fonctions de secteur de sécurité.

Fort de ce qui précède, je viens vous présenter ma démission. Toute fois, je reste fidèle aux engagements de l'accord de Khartoum dans le cadre de la consolidation de la paix en Centrafrique.

Très haute et déférente considération.

AMPLIATION

- Président de l'AN
- PM
- Union Africaine
- CEEAC
- Ambassade de France
- Ambassade des USA
- Union Européenne
- Minusca
- Archives

fait à Kaga bandoro le 27 JUIL 2019

Le Général **ALKATIM MAHAMAT**

Chef d'Etat-major du Mouvement (MPC)



*Document obtained by the Panel from an armed group representative on
5 September 2019*

RETOUR RECLAMATION REHABILITATION

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Unité Dignité Travail

Le General BI SIDI SOULEMANE ; conseiller militaire en charge des unités spéciales mixtes de sécurité Région Nord Ouest

A

La Très Haute Attention du Président de la République, Chef de l'Etat

Objet: lettre de démission de ma fonction de Conseiller Militaire en charge des unités spéciales mixtes de sécurité Région Nord Ouest

Son excellence, Monsieur le Président de la République Chef de l'Etat

Qu'il me soit permis de venir très respectueusement par la présente, vous adresser ma démission pour les motifs ci après :

- Absence de concertation avec le chef de gouvernement d'où risque de crise de confiance
- Fonction jugée floue, pas de cahier de charge
- Non implication dans le processus de préparation, de mise en œuvre (exemples : documents élaborés, comité de pilotage usms)
- Pas de prise en charge financière, ni moyens de travail
- Sur les quatre personnes de 3R proposée a des hautes fonctions, sauf une seule personne qui est nommée et qui est en fonction, cette personne aussi subi des menaces et des humiliations ; pourtant cela fait presque sept mois que l'accord est signé

Son Excellence, Monsieur le Président de la République Chef de l'Etat

Compte tenu de tout ce que je viens de citer, je vous présente ma démission

Moi, je veux la paix pour tous les centrafricains, et je suis entièrement attaché à l'APPR-RCA

En vertu de l'article 34, j'en appelle aux garants pour trouver une solution à cette situation

Très haute et déférente considération



Annex 2.13: Ali Darrassa using the USMS to legitimize UPC's expansion and trafficking activities.

As described in the Panel's previous report (S/2019/608, para. 24), Ali Darassa has continued to take advantage of the ambiguity of the terms of reference regarding his appointment as special adviser to the Prime Minister for the USMS, and he has used his position to legitimate UPC's military operations in Basse-Kotto prefecture as well as his expansionist activities in Haut-Mbomou prefecture.

In two communiqués published on 30 September and 28 October, Ali Darassa justified the deployment of his fighters in Bambouti (Haut-Mbomou Prefecture) next to the border between CAR and South Sudan (see document below). Ali Darassa declared his actions as being part of the USMS mandate, citing the protection of populations and the organization of the upcoming transhumance. Ali Darassa sees the operationalization of the USMS in Bambari as a means to legitimate the official return of his troops to the Ouaka capital after his ousting by MINUSCA.¹²

UPC sources informed the Panel that given the group's continued mistrust towards the Government – *inter alia* because of the Presidential Guards recruits sent for training to Angola, the FACA deployment and delays in USMS operationalisation– UPC has continued to purchase weaponry through connections in Sudan and South Sudan (see also S/2019/608, annex 4.7).¹³ Amongst others, a UPC arms trafficker informed the Panel that the armed group had reportedly purchased 120 AK-type assault rifles and 500 rocket-propelled grenade launchers, which arrived in Am Dafok in late August and were subsequently transported to Ndélé, Bria and Bokolbo mid-September.¹⁴

¹² Meeting with an FPRC member, Bangui, 11 September 2019.

¹³ Meeting with Mustapha Sabouné, Ndjamena, 14 October 2019.

¹⁴ Idem.

Document obtained by the Panel from an armed group member on 29 October 2019.



N°0152/ UPC / DIR.MIL./SG-2019

COMMUNIQUE

L'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), par la voix de son Coordinateur Militaire Chef d'Etat Major, le Général d'Armée Ali DARRASSA, s'insurge vivement contre les allégations mensongères et manipulatoires des Députés du Haut Mbomou, signataires d'une déclaration visant à faire croire à des attaques sur les populations et les villages de cette préfecture.

La présence des quelques éléments de l'UPC dans le secteur de Bambouti vise uniquement à sensibiliser les éleveurs qui arrivent dans la région pour la transhumance saisonnière, aux engagements, et devoirs des signataires de l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation (APPR) signé notamment par l'UPC le 06 février 2019.

Ces explications se veulent didactiques afin d'éviter les traditionnels différends et conflits agro-pastoraux. De même, cette sensibilisation a pour but de préparer la mise en place des futures Unités Spéciales Mixtes de Sécurité (USMS) pour lesquelles le Chef d'Etat Major de l'UPC, le Général d'Armée Ali DARRASSA a reçu mandat du Gouvernement par sa nomination au poste de Conseiller Militaire en charge des USMS à la Primature.

L'Etat-major de l'UPC accueille avec satisfaction le lancement des USMS à Bouar, mais en appelle à la Communauté Internationale et aux Garants de l'APPR-RCA pour que ces unités soient rapidement lancées à Bambari afin de garantir la sécurité des couloirs de transhumance du Sud-Est et de la Ouaka.

Les listes des éléments devant intégrer les USMS ont été communiquées depuis longtemps au Comité Exécutif. Il devient désormais capital que celles-ci soient mises en place rapidement pour respecter les termes des textes signés, et ainsi sécuriser les zones avant que ne se produisent des conflits entre éleveurs nomades et populations sédentaires.

Le Chef d'Etat Major de l'UPC rappelle que son mouvement s'est engagé dans l'APPR-RCA et qu'il est vain de propager des discours diffamatoires de haine et de division uniquement mus par des intérêts privés. Dans sa totalité, la population Centrafricaine recherche la Paix et l'UPC s'est engagée dans la même voie.

Vive la Centrafrique apaisée, vive la Paix.

Fait à Gbokolobo, le 25 Octobre 2019

Le Coordinateur Militaire, chef d'état-major de l'UPC


Général d'Armée ALI DARRASSA



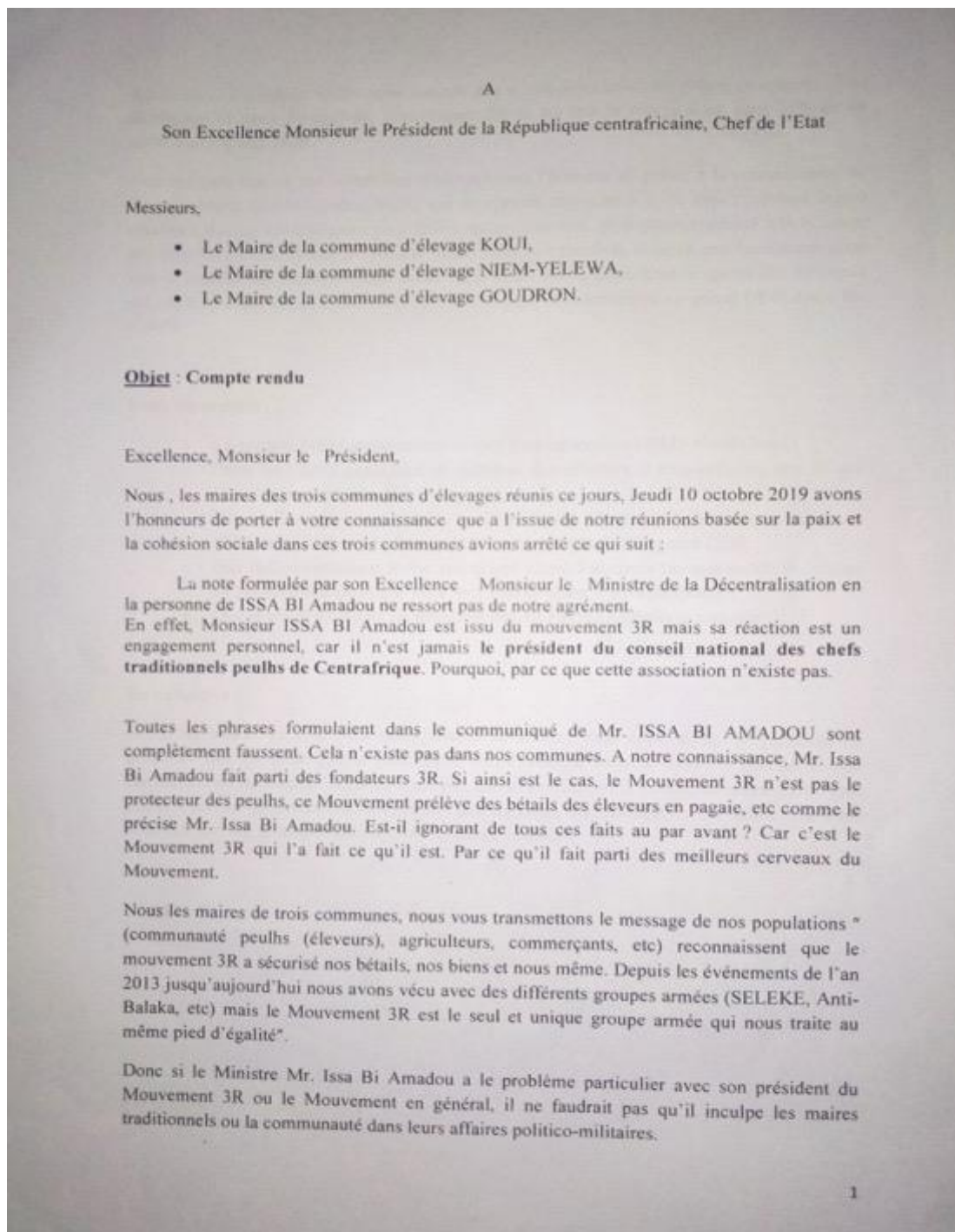
Tél : 75 67 70 46 – 72 48 25 12

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

Annex 2.14: Letter addressed to President Touadera and signed on 10 October 2019 by local authorities supporting the official nomination of Abbas Sidiki as USMS chief.

On 10 October 2019, a letter signed the mayor of Kouï (Ouham Prefecture) and Niem Yelewa (Nana-Mambéré Prefecture) supported the official nomination of Abbas Sidiki as USMS chief in their localities.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 20 October 2019.



Après quoi, le Général Sidiki nous rassure que si ces doléances sont prises en content, il se désengage du rang du **chef du Mouvement 3R** et laissera la charge à un autre officier en attendant le grand DDR.

Tous les trois maires des communes d'élevages ont l'honneur de porter à la connaissance du Gouvernement que le Général Sidiki qui accepterait répondre à notre appel pendant lequel celui-ci a précisé ses doléances pour finir avec ces histoires. Si le Gouvernement à bien voulu accepter les doléances que le Général Sidiki nous fait mention, il serait une bienvenue pour tout le monde. Le Gouvernement sache qu'il serait prêt à compléter le quota des éléments sollicités aux USMS, et le Mouvement 3R s'engage définitivement au grand DDR après les USMS.

Voici ses propos :

- Le général Sidiki souhaite être le chef d'opération des USMS Nord-Ouest ;
- Dans les USMS quels sont les nombres des officiers et sous-officiers des 3R qui seront prisent en compte ;
- Que le Gouvernement précise au Mouvement 3R le quota des officiers et sous-officiers qui seront à la faveur du Mouvement pendant le grand DDR ;
- Que le Gouvernement révise son accord visant à nommer les sept cadres politiques du Mouvement 3R et que trois sont déjà en poste il en reste quatre ;
- Que le galon d'officier du président des 3R (Sidiki Abbass) soit validé ;

En définitive :

Nous, les maires de trois communes venons au secours pour appuyer les propositions du président des 3R pour que la paix règne définitivement dans le pays en général et nos communes en particulier. Mais ce n'est pas une imposition ni condition de notre part. Mais plutôt c'est une proposition idéale en tant que les chefs traditionnels de ces zones. Car c'est nous qui sommes sur le terrain qui voyons les choses en claire.

Veillez agréer Excellence Monsieur le Président de la République, l'Expression de nos très haute considération.

Fait à Degaulle, le 10/10/2019

Ont signé :

Maire de Koulikou

Yaya Adamou Daouda



Maire de Goudron

El-hadj Amadou Farikou



Maire de Niem Yelwa

El-hadj Bachirou Bi Amadou



Ampliation :

1. Assemblée nationale
2. Premier Ministre chef du Gouvernement co-président du CES
3. MUNISCA
4. Les garants
5. Les facilitateurs
6. Ambassade France
7. Ambassade Etats-Unis
8. Pays amis de la RCA
9. Tous les chefs traditionnels peulhs

Annex 2.15: FUDN memorandum of 30 September 2019.

Document obtained by the Panel from a member of FUDN on 19 October 2019.



É ZINGO BIANI

FRONT UNI POUR LA DÉFENSE DE LA NATION

MÉ MORANDUM POUR UNE SORTIE DE CRISE EN CENTRAFRIQUE

Quatre (4) mois après la création de É Zingo Biani, le Front Uni pour la Défense de la Nation, force est de constater que la situation nationale décrite dans nos précédentes déclarations est passée de très préoccupante à pratiquement explosive. Contrairement à la propagande présidentielle et gouvernementale, qui veut faire croire que tout va bien, la situation s'aggrave semaine après semaine, faisant courir au pays le risque d'une recrudescence de la crise, autrement plus dévastatrice qu'auparavant.

Fidèle à sa mission de « Défense de la Nation », la plateforme citoyenne É Zingo Biani vient, par le présent Mé morandum, tirer une ultime alarme et appeler les différents acteurs, à commencer par le Président de la République, l'Assemblée Nationale et le Gouvernement, à un sursaut pour sauver l'Etat et la Nation Centrafricaine.

I Des constats

La Impasse sécuritaire

Le fait est là désormais, incontestable : l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation (APPR), dit Accord de Khartoum, a définitivement échoué à inscrire le pays dans la dynamique de retour à la paix et à la sécurité à laquelle les parties à cet accord, à savoir le Gouvernement et les groupes armés, se sont engagées sous la garantie et la facilitation de l'Union africaine et de la Communauté internationale.

Outre le constat fait par le représentant du Secrétaire Général des Nations Unies, M. Mankeur Ndiaye, selon lequel on enregistre au moins 70 violations de l'accord par semaine depuis sa signature, le leader du Mouvement de Libération du Peuple Centrafricain (MLPC) membre de la majorité présidentielle, affirme à l'instar de É Zingo Biani, que :

- la situation sécuritaire n'a pas changé d'un iota sur le terrain ;
- les barrières érigées par les groupes armés restent pleinement actives ;
- les exactions sur les populations se poursuivent ;
- aucun processus sérieux de désarmement des combattants n'est engagé ;
- les groupes armés ont mis à profit le temps de leur légitimation par l'accord et de leur participation au pouvoir pour se réarmer et recruter de plus belle. ..

Dans ce contexte, les tueries de Mingala, les récents combats d'Amdafock et de Birao avec leurs cortèges d'exactions commises sur la population civile en sont une parfaite illustration.

Malgré tout, les sanctions prévues dans l'Accord ne sont pas mises en œuvre.

La démission des chefs de guerre des hautes fonctions nationales qui leur avaient été confiées, sonne non seulement la mort définitive de cet accord, mais annonce aussi une nouvelle descente aux enfers pour le pays. Une telle perspective doit être combattue vigoureusement.

I.b Impasse politique

Parce que le Gouvernement, sous l'impulsion du Président de la République, a misé toute la gouvernance du pays sur l'Accord de Khartoum en faisant fi de la Constitution de la République, l'impasse sécuritaire née de l'échec de cet accord entraîne en même temps une impasse politique. A titre d'illustration :

- la nomination des chefs des groupes armés aux plus hautes fonctions de l'Etat en violation de la Constitution ;
- la mise à l'écart des autres institutions constitutionnelles du pays par le Président de la République et par le Gouvernement ;
- la violation systématique des libertés publiques des citoyens au prétexte de la recherche de la paix et de la cohésion sociale ;
- la gestion clanique et patrimoniale du pouvoir ;
- le détournement à grande échelle des fonds publics ;
- la corruption endémique à la tête de l'Etat...

Tout cela a gravement mis à mal le pacte républicain et démocratique, en créant de surcroît chez les citoyens un sentiment de défiance généralisée.

L'accentuation de l'emprise des groupes armés sur plus de 80% du territoire, ainsi que la recrudescence de l'insécurité dans ces parties du territoire rendent pratiquement impossible l'organisation d'élections libres, transparentes et inclusives dans les délais impartis par la Constitution.

La situation du pays se caractérise ainsi par une totale faillite du pouvoir en place et une absence d'offre pour sortir de l'impasse politique. Il faut, et il est urgent de sortir le pays de cette impasse.

II. Des préconisations de sortie de crise

É Zingo Biani, le Front Uni pour la Défense de la Nation, est convaincue qu'il reste possible, avec le concours de tous les Centrafricains et l'appui de la Communauté internationale, de sortir le pays de cette double impasse, sécuritaire et politique, et de le remettre sur le chemin du redressement.

Depuis sa naissance, É Zingo Biani, le Front Uni pour la Défense de la Nation, a porté maintes revendications assorties de propositions.

Le fait est cependant que ces revendications et propositions ont été volontairement ignorées par le Gouvernement et que la situation a continué à se détériorer. La déliquescence de l'Etat et de la démocratie, ainsi que l'accentuation de l'insécurité et le risque d'une nouvelle déflagration générale obligent à aller au-delà de la demande initiale de mesures ciblées et ponctuelles.

Ce qu'il faut aujourd'hui, c'est une réponse globale (institutionnelle, sécuritaire et sociale) qui repose sur une impulsion politique nouvelle, inclusive et déterminée, qui s'appuie sur la volonté des Centrafricains exprimée dans la Constitution et qui sauvegarde l'acquis du retour à l'ordre constitutionnel.

Pour la plateforme citoyenne È Zingo Bianî, cette réponse globale consiste dans la **restauration de l'ordre démocratique et constitutionnel**.

Restaurer l'ordre démocratique et constitutionnel parce que la démocratie reconquise en 2016 au prix du sacrifice du peuple et moyennant l'engagement fort de la Communauté internationale est menacée dans ses fondements par les pratiques de concentration du pouvoir, de neutralisation des contre-pouvoirs, d'élimination du pluralisme, mais aussi par la gestion clanique et patrimoniale du pouvoir.

Restaurer l'ordre démocratique et constitutionnel parce que l'Etat de droit souhaité par les Centrafricains s'est transformé en un Etat sans foi ni loi, sans justice pour le plus grand nombre, où les criminels ont la garantie de l'impunité tandis que le citoyen est empêché d'exercer ses libertés constitutionnelles.

Restaurer l'ordre démocratique et constitutionnel parce qu'il ne saurait y avoir de paix durable contre la volonté des Centrafricains exprimée par la Constitution et sans la participation des Centrafricains.

Restaurer l'ordre démocratique et constitutionnel parce qu'il est le meilleur garant d'une gestion publique au profit du plus grand nombre, et non seulement de quelques-uns, et d'une gestion transparente et équitable des richesses et ressources nationales ; le meilleur garant du progrès économique et social.

È Zingo Bianî, le Front Uni pour la Défense de la Nation entend engager immédiatement cette restauration de l'ordre démocratique et constitutionnel. Dans cet esprit, È Zingo Bianî appelle toutes les forces vives de la nation à entreprendre, dans les plus brefs délais et par toutes les voies prévues par la Constitution, les actions appropriées pour :

- Mettre fin aux violations incessantes de cette Constitution, à commencer par les violations les plus graves, constitutives de crimes contre la Nation Centrafricaine ;
- Mettre tout en œuvre pour que le pouvoir d'Etat soit à l'avenir exercé en conformité stricte avec la Constitution et dans le respect des libertés et droits fondamentaux des Citoyens ;
- Que les solutions de sortie de crise soient inspirées des Centrafricains, conformes à leur volonté et à la justice due aux victimes de cette crise ;

È Zingo Bianî, le Front Uni pour la Défense de la Nation, en appelle aussi à la **convocation urgente d'une Conférence Nationale Souveraine** à laquelle toutes les forces vives de la Nation prendront part afin de créer un consensus de gouvernance, plus indispensable que jamais, pour sortir le pays de l'impasse.

Fait à Bangui, le 30 septembre 2019

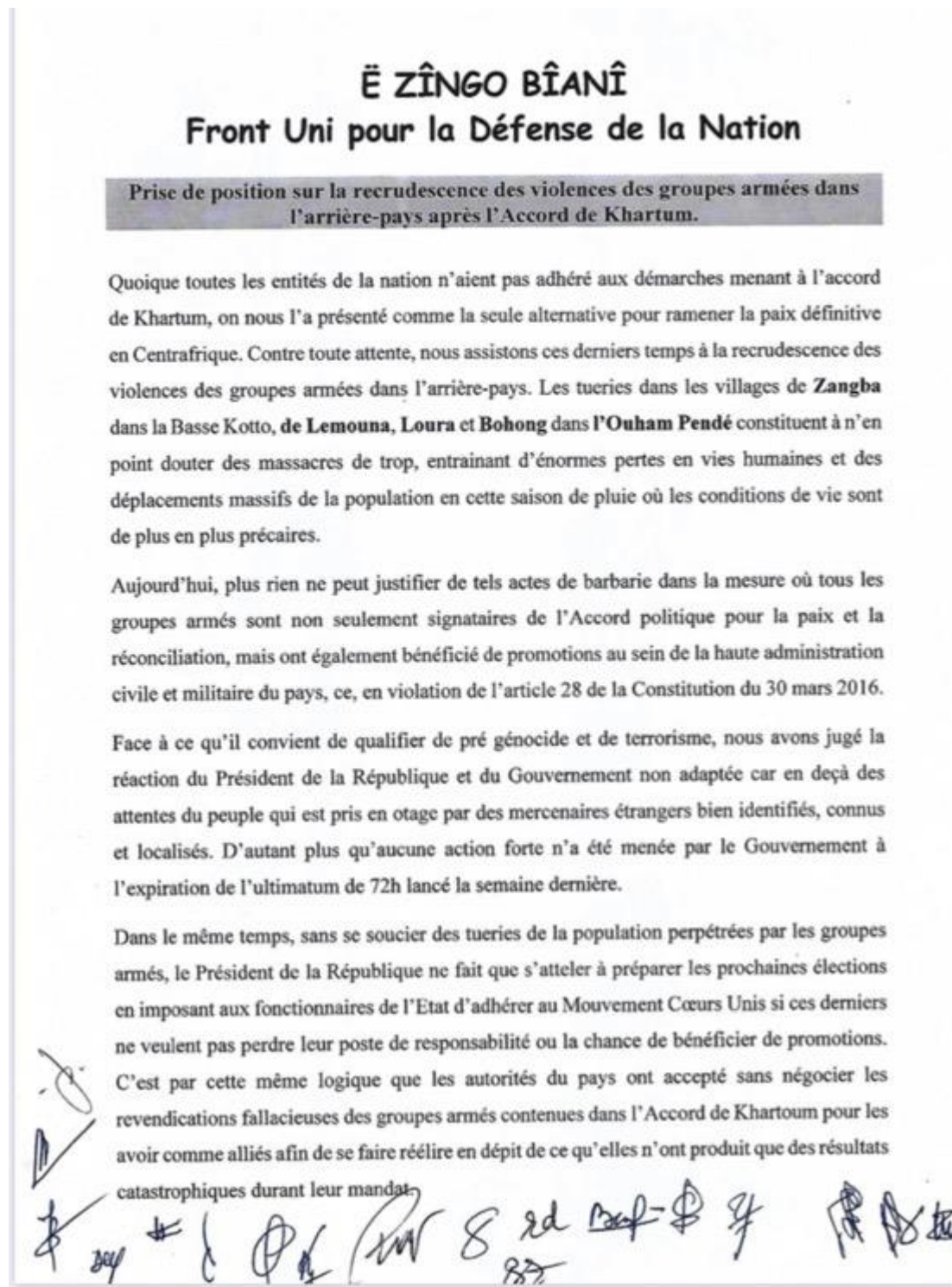


È ZINGO BIANÎ

FRONT UNI POUR LA DÉFENSE DE LA NATION

Annex 2.16: Communiqués of 28 May and 22 July 2019 presenting FUDN requests.

Documents obtained by the Panel from a FUDN member on 12 August 2019.



Pendant que le gouvernement fait des yeux doux aux groupes armés, les syndicats, les organisations de la société civile et les partis politiques sont traqués et privés de leur droit de manifester et de se réunir.

Nous prenons à témoins la communauté internationale de cette dérive dictatoriale qui s'installe dans le pays et de la haute trahison du Chef de l'Etat qui a violé son serment en n'assurant pas la sécurité du peuple centrafricain et qui persiste à déclarer qu'il est sur la bonne voie alors que son mandat court vers sa fin et que le peuple n'a jamais tiré profit de sa politique d'irresponsabilité que ses partisans appellent « Politique de main tendue ».

Pour porter haut les préoccupations du peuple, nous, forces vives de la nation, décidons de la mise en place de Ê ZÎNGO BÎANÎ, Front Uni pour la Défense de la Nation

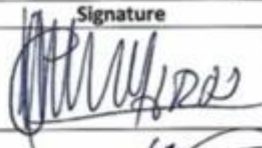
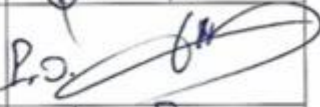
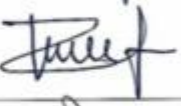
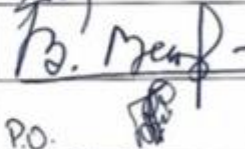
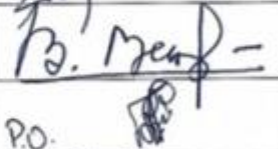
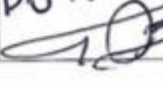
Eu égard à tout ce qui précède, Ê ZÎNGO BÎANÎ, le Front Uni pour la Défense de la Nation :

- Exige au Président de la République de rapporter sans délai les décrets portant nomination de Sidiki, d'Ali Darassa et d'Alkhatim comme conseillers militaires dans les régions placées sous leur contrôle et leurs représentants à des hautes fonctions politiques, administratives et militaires ;
- Exige que Sidiki, Ali Darassa ainsi que tous les autres auteurs de crimes contre le peuple soient interpellés et traduits en justice ;
- Exige la cessation de l'adhésion forcée des fonctionnaires au parti MCU ;
- Exige l'arrêt du matraquage des organisations syndicales, de la société civile et partis politiques ;
- Présente ses condoléances les plus attristées aux parents des victimes succombées par le fait de la barbarie des mercenaires étrangers ;
- Invite toutes les forces vives de la nation préoccupées par la survie de la nation à intégrer sans délai Ê ZÎNGO BÎANÎ, le Front Uni pour la Défense de la Nation afin de participer à la lutte contre l'anéantissement de la République Centrafricaine...

Ê ZÎNGO BÎANÎ, le Front Uni pour la Défense de la Nation se réserve le droit d'appeler toute la population à des actes de désobéissances civiques sur toute l'étendue du territoire jusqu'à la satisfaction totale de ses exigences.

Fait à Bangui, le 28 mai 2019

Ont signé

Entité	Représentant	Signature
Groupe de Travail de la Société civile sur la Crise Centrafricaine GTSC	Gervais LAKOSSO	
Groupement Syndical des Travailleurs de Centrafrique GSTC	Firmin ZOPONGUELE	
Association pour la Stabilisation des Conflits et de la Création d'Emplois ASCCE	Romain Stéphane DANE	
Organisation des Demandeurs d'Emplois et Stagiaires en Centrafrique ODEESCA	Sylvianne ZOOMIRI	
Mouvement Kodro Ti Mo Kozo ni SI MKMKS	Jean Serge BOKASSA	
Conseil des Leaders Politiques et Sociaux CLPS	Raymond ADOUMA	
Parti National pour un Centrafrique Nouveau PNCN	Cyriaque GONDA	
Rassemblement pour la République RPR	Ferdinand Alexandre N'GUENDET	
Kwa Na Kwa KNK	Bertin BEA	
Union pour le Renouveau Centrafricain URCA	Anicet Georges DOLOGUELE	
Chemin de l'Espérance	Gildas de Carême BENAM	
Initiative Pour une Transformation par l'Action ITA	Dominique YANDOCKA	
Parti Panafricain pour la Liberté et le Développement PPLD	Sosthène GUETEL DILAMKORO	
Centrafricain Nouvel Elan CAN	Sylvain PATASSE	

[illegible]



É ZINGO BIANI

FRONT UNI POUR LA DÉFENSE DE LA NATION

DECLARATION PORTANT REVENDICATIONS ADDITIONNELLES

Le 28 mai 2019, trente-deux (32) membres des forces vives de la nation, dont des partis politiques, organisations de la société civile, organisations syndicales et personnalités indépendantes, ont pris position dans une déclaration commune **sur la recrudescence des violences des groupes armés dans l'arrière-pays après l'Accord de Khartoum**. Ils ont émis six (6) revendications fortes et non négociables à l'endroit de l'autorité suprême du pays et ont mis en place É ZINGO BIANI, le Front Uni pour la Défense de la Nation pour porter haut les préoccupations du peuple et participer aux efforts de restauration de la paix et de la dignité du peuple centrafricain perdues depuis le début de cette crise qui s'éternise.

De cette date à nos jours beaucoup de faits graves se sont encore produits dans le pays :

- en guise de réponse aux revendications pacifiques et citoyennes de É Zingo Biani, le Chef de l'Etat a favorisé la création de plusieurs milices, composées de ses proches et des criminels connus, pour menacer et outrager les membres de É ZINGO BIANI, Front Uni pour la Défense de la Nation ;
- dans son discours à Birao, le Chef de l'Etat a traité les membres de É ZINGO BIANI, Front Uni pour la Défense de la Nation, de manipulateurs diaboliques ;
- le Chef de l'Etat a instruit le gouvernement d'interdire toutes les manifestations publiques de É ZINGO BIANI et n'a accordé aucune attention aux revendications citoyennes à lui soumises.

Concomitamment, on observe que:

- le Ministre de la Sécurité publique s'est rendu à Kouï pour remercier le Mercenaire bourreau du peuple centrafricain, Abbas SIDIKI, au nom du Chef de l'Etat pour sa bonne collaboration avec le gouvernement ;

[Handwritten signatures and marks are present throughout the document, including a large signature at the bottom left and several smaller ones on the right margin.]

- le Chef de l'Etat a refusé de signer dans les délais la loi portant Code électoral et a influencé la Cour Constitutionnelle qui a violé la Constitution en s'arrogeant des fonctions législatives dans le but de favoriser Faustin Archange TOUADERA lors des prochaines élections générales. Sa proximité avec les intérêts du pouvoir n'est plus à démontrer à l'instar de la participation de sa Présidente aux cérémonies de mise en place du Mouvement Cœurs Unis ;

- la Cour Constitutionnelle, encore, sur instruction du Président Touadera et dans l'intérêt de son clan, a produit une interprétation erronée de l'article 60 alinéa 2 de la Constitution, ouvrant la voie à l'octroi anarchique des permis miniers à plusieurs sociétés étrangères.

Les conséquences sont une catastrophe humaine, économique et écologique occasionnant, notamment, la pollution de la rivière Ouham et la surexploitation minière dans la Lobaye ;

- une fois cette catastrophe humaine, économique et écologique connue, le Premier Ministre et le Ministre des Mines ont menti à la Représentation Nationale alléguant que tout se passait dans les normes à Bozoum, et menaçant de poursuites judiciaires le Prêtre Aurélio Gazerra qui a contribué à rendre public les faits ;

- quelques jours plus tard, le Rapport de la Commission d'enquête parlementaire est venu confirmer les accusations de la population de Bozoum.

Au lieu d'une exploitation artisanale semi mécanisée, comme mentionnée dans leur permis d'exploitation, il s'agit plutôt d'une exploitation industrielle et anarchique effectuée par quatre(4) sociétés chinoises ;

- le gouvernement a attribué à la société Al Madina, dont les principaux dirigeants, Libanais, sont des repris de justice du fait d'activités terroristes, la production des cartes nationales d'identité et autres documents administratifs dont le certificat de nationalité sécurisé, la carte de séjour...

[Handwritten signatures and marks at the bottom of the page]

Cette même société est déjà attributaire du marché très juteux d'établissement de permis de conduire et cartes grises pourtant déjà attribué à la société Centrafrique Cartes Système(CCS) de droit centrafricain;

- le parti MCU et ses organisations satellites multiplient des meetings dans la ville de Bangui et ses environs pour vendre l'image du Président Touadera en achetant les consciences. Pendant ce temps, les pénuries d'eau courante, d'électricité, de carburant et de denrées alimentaires persistent à Bangui et dans le reste du pays ;
- plusieurs entités de la nation manifestent régulièrement leur mécontentement pour réclamer des réponses à leurs revendications dans l'indifférence et le mépris total du gouvernement ;
- Lors de son récent déplacement à Bouar pour le lancement du programme DDRR, le Chef de l'Etat s'est affiché publiquement aux côtés du Mercenaire sanguinaire Abbas SIDIKI à qui il a accordé une audience ;
- La Minusca continue de se détourner de sa mission première d'accompagnement du peuple centrafricain vers la stabilisation pour se mêler des affaires intérieures de la République. Cette mission n'est plus au service du peuple, mais du pouvoir dictatorial qui se met en place.

Handwritten signatures and initials at the bottom of the page, including names like "Bangui", "Abbas", and "SIDIKI".

Fort de ce qui précède, Ê ZÎNGO BÎANÎ, Front Uni pour la Défense de la Nation, ajoute les revendications ci-après à celles déposées sur la table du gouvernement :

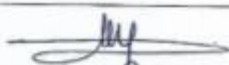
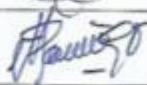
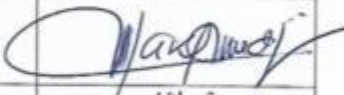
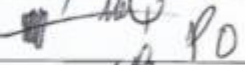
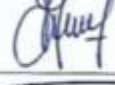
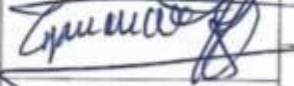
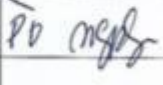
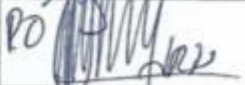
1. La démission des membres de la cour constitutionnelle qui n'inspirent plus confiance au peuple ;
2. La révocation du gouvernement et la traduction des ministres des mines, de la sécurité publique et de l'environnement devant la justice;
3. La mise en place d'une équipe pluridisciplinaire chargée de réaliser une évaluation de l'impact socio-environnemental de la catastrophe écologique de Bozoum en vue de la prise en charge des victimes et de la réparation des dommages ;
4. L'annulation de l'acte d'attribution à la société Al Madina du marché d'établissement des cartes nationales d'identité et autres documents administratifs;
5. la réponse urgente et positive aux revendications sociales des travailleurs, des diplômés sans emplois, des auxiliaires de la police pour ne citer que ceux là
6. le Recadrage de la mission de la Minusca par l'application *stricto sensu* de son mandat.

Ê Zingo Bianî attend impérativement des réponses favorables à ces revendications ainsi qu'à celles déjà remises au gouvernement, dans un délai raisonnable.

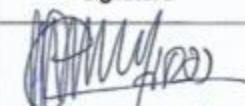
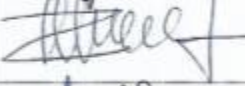
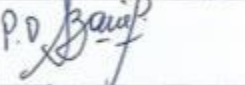
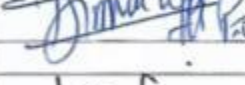
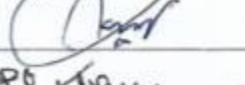
Le défaut de réponses favorables du Chef de l'Etat, confirmerait son mépris à l'égard de la souffrance du peuple centrafricain et sa complicité avec ceux qui le maintiennent dans cette crise.

Dès lors, Ê ZÎNGO BÎANÎ, Front Uni pour la Défense de la Nation, lancera un appel à la désobéissance civile pour inviter le peuple à prendre sa destinée en main et à redéfinir son avenir.

Fait à Bangui, le 22 juillet 2019

Union Nationale Démocratique du Peuple Centrafricain	Marie Claire MBOLIDI DAMADA	
OFCA	Marie Annick SERVICE	
Mouvement Démocratie l'Indépendance et le Progrès Social	Raymond ADOUMA	
FODEM	Stéphane PENTCHAOKI	
Espace Linga Tere	Vincent MAMBACHAKA	
Debout pour le Centrafrique DPLC	Philippe MAKOUNDJI	
Parti de l'Unité et de la Reconstruction PUR	Eddy Symphorien KPAREKOUTI	
UNDD	Augustin GANAHO	
RNICA	Teddy DEFIOBONA	
Mouvement Patriotique pour le Renouveau MOPAR	Mélanie Mireille WAKORO	
Parti Populaire	Bourgey KPOMMABOOKAMA	
Mouvement National pour le Renouveau MNR	Paul BELLET	
Mouvement pour l'Unité et le Développement MUD	Martin PANOU	
Personnalité Indépendante	Maître Arlette SOMBO DIBELE	
Personnalité Indépendante	Adrien POUSSOU	
<i>Congrès</i> <i>CSDC</i> <i>des Socialistes Démocratiques</i> <i>Centrafricains</i>	NDJIER-YALI Thang	

Ont signé

Entité	Représentant	Signature
Groupe de Travail de la Société civile sur la Crise Centrafricaine GTSC	Gervais LAKOSSO	
Groupement Syndical des Travailleurs de Centrafrique GSTC	Firmin ZOPONGUELE	
Rassemblement pour la République RPR	Ferdinand Alexandre N'GUENDET	P.O. 
Organisation des Demandeurs d'Emplois et Stagiaires en Centrafrique ODEESCA	Sylvianne ZOUMIRI	
Mouvement Kodro Ti Mo Kozo SI MKMKKS	Jean Serge BOKASSA	P.O. 
Conseil des Leaders Politiques et Sociaux CLPS	Raymond ADOUMA	
Citoyen Debout et Solidaire Centrafrique CDS CA	Jean François AKANDJI	 P.O.
Chemin de l'Espérance	Gildas de Carême BENAM	
Initiative Pour une Transformation par l'Action ITA	Dominique YANDOCKA	P.O. 
Parti Panafricain pour les Libertés et le Développement PPLD	Sosthène GUETEL DILAMKORO	
Union pour le Renouveau Centrafricain URCA	Anicet Georges DOLOGUELE	
Parti National pour un Centrafrique Nouveau PNCN	Cyriaque GONDA	 P.O.
Kwa Na Kwa KNK	Bertin BEA	
Association pour la Stabilisation des Conflits et de la Création d'Emplois ASCCE	Romain Stéphane DANE	
Congrès des Démocrates pour la Renaissance de Centrafrique CDRC	OUANDAKOUZOU Romain	
Parti Démocratique Centrafricain	Jean Serge WAFIO	P.O. 
Union pour le Progrès en Centrafrique UPCA	Faustin YERIMA	

Annex 2.17: Communiqué of FUDN meeting in Paris with participation of former speaker of Parliament Karim Meckassoua (23 September 2019).

Document obtained by the Panel from a member of FUDN on 24 September 2019.



COMITÉ D'ACTION EUROPE

COMMUNIQUÉ

**RÉUNION DE TRAVAIL AVEC LES LEADERS DES PARTIS ET MOUVEMENTS
POLITIQUES DE PASSAGE À PARIS**

Lieu : Café de la Paix, Paris

Le représentant pour l'Europe de la plateforme EZB, Coordinateur du Comité d'Action Europe, a tenu ce jour une réunion de travail avec les Leaders de partis et mouvements politiques membres de la plateforme, de passage à Paris. Il s'agit de **M. Jean-Serge BOKASSA**, Coordinateur Général du Mouvement Kodro ti Mo Kozo Si; **M. Anicet Georges DOLOGUÉLÉ**, Président de l'URCA; et de **M. Karim MECKASSOUA**, Président du Mouvement Chemin de l'Espérance.

La réunion a permis de faire le point sur la situation politique et sociale du pays, sur l'évolution de la Plateforme EZB depuis sa création, ainsi que sur ses actions passées et à venir.

Les participants sont convaincus que dans la situation où le pays se retrouve, la dynamique unitaire doit être renforcée. Ils s'engagent à œuvrer en ce sens dans l'esprit de la construction d'une paix durable et de la restauration de l'ordre démocratique et constitutionnel.

Les Leaders politiques présents adressent leurs félicitations à l'équipe de coordination de la plateforme EZB qui a su, malgré les intimidations, les entraves et la répression, poursuivre son action pour sauver notre Nation, et exhorte l'équipe à amplifier cette action.

Ils appellent leurs adhérents et sympathisants à apporter à l'action de la plateforme È ZÎNGO BÎANÎ, à commencer par la mobilisation du 30 septembre 2019, tout le soutien nécessaire.

Fait à Paris le 23 septembre 2019

Le Représentant pour l'Europe de È ZÎNGO BÎANÎ
Coordonnateur du Comité d'action Europe

Pr Jean-François AKANDJI-KOMBÉ

Annex 2.18: FUDN communiqué of 13 October 2019 addressing the issue of a Government of transition.

Document obtained by the Panel from a member of FUDN on 19 October 2019.



COMITÉ D'ACTION EUROPE

COMMUNIQUÉ

MISE AU POINT SUITE À LA RENCONTRE DE LYON DU 12 OCTOBRE 2019 ENTRE LE PRÉSIDENT TOUADÉRA ET DES CENTRAFRICAINS DE LA DIASPORA

Le Comité d'action Europe de la Plateforme È ZÎNGO BÎANÎ a suivi avec une attention particulière les échanges du Président de la République avec des compatriotes de la Diaspora, dans la ville de Lyon, ce 12 octobre 2019,

Nous notons avec un vif regret et une vive préoccupation que le Président Touadéra n'a fait aucun cas des graves difficultés que traverse notre pays, et notamment des violences qui, malgré l'Accord de Khartoum, se poursuivent dans plusieurs préfectures de la RCA, spécialement la Vakaga, la Sangha Mbaéré, la Ouaka, la Basse-Kotto et le Mbomou, violences qui ne cessent d'endeuiller les familles centrafricaines et de jeter dans la brousse des milliers de nos compatriotes,

Nous dénonçons et jugeons comme irresponsable la posture négative et agressive adoptée par le Président Touadéra à l'égard de la plateforme È ZÎNGO BÎANÎ (EZE), qui se traduit par un refus systématique du dialogue et par une démarche délibérée de diabolisation de cette Plateforme. Qualifier, comme il l'a fait à une nouvelle fois à Lyon, EZE « d'association illégitime » alors que cette plateforme, légalement constituée, agit uniquement pour le respect de la Constitution et par les seules voies autorisées par celle-ci, et alors que les autorités traitent avec la plus grande considération les groupes qui ont pris les armes contre notre Etat et notre Nation, revient très clairement à choisir le camp des bourreaux du peuple contre les paisibles citoyens.

Nous nous élevons aussi avec force contre les procès d'intention que l'on se plaît ces derniers temps à faire à la plateforme, en lui imputant en particulier un prétendu appel à la transition. À ce propos, nous tenons à rappeler que dans son dernier Mémoire, qui a dument été réceptionné par la Présidence de la République, par le Président de l'Assemblée Nationale et par le Premier Ministre mais qui n'a manifestement pas été lu, la plateforme EZE appelle à « une restauration de l'ordre constitutionnel » pour sortir de la crise, et uniquement à cela. La Constitution, rien que la Constitution, toute la Constitution, dans un esprit de dialogue rétabli entre le pouvoir et le peuple : telle est la position assumée de la plateforme EZE, qu'elle continuera à défendre.

Nous exhortons, enfin, la Communauté internationale à ne pas se laisser entraîner dans des manœuvres du pouvoir qui n'ont pas d'autre but que de fournir des prétextes à la campagne de répression qui se prépare actuellement contre EZE et ses responsables, faute de quoi elle en sera tenue pour co-responsable.

Pour le Comité d'action Europe È ZÎNGO BÎANÎ
Le Coordonnateur, Représentant de EZE pour l'Europe

Fr Jean-François AKANDJI-KOMBÉ

Annex 2.19: Excerpts of President Touadera's speeches mentioning FUDN in Berbérati and Lyon respectively on 4 and 12 October 2019.

Excerpts from President Touadera's speech mentioning FUDN in Berbérati on 4 October 2019.

Document obtained by the Panel from Government source on 5 October 2019.

Je voudrais vous informer que grâce à cet Accord, certains groupes armés tels que les 3R de SIDIKI, les FDPC d'Abdoulaye MISKINE, les RJ de SAYO et les Anti Balaka de la Nana-Mambéré ont déjà été désarmés dans le cadre du DDRR.

Une fois les groupes armés désarmés, nous mettrons en place les Unités Spéciales Mixtes de Sécurité, composées à 60% des éléments issus des anciens groupes armés et 40% des FACA, pour assurer la sécurité des régions en attendant le déploiement effectif des FACA.

D'ores et déjà, nous avons procédé au redéploiement conjoint des FACA avec la MINUSCA dans certaines régions jadis sous l'influence des groupes armés, notamment à Paoua, Bambari, Bouar, Bangassou, Kaga-Bandoro, Alindao et Bria.

Mais certaines voix s'élèvent pour décrier une prétendue violation de la Constitution et une certaine connivence entre le Gouvernement et les groupes armés.

D'autres vont jusqu'à nous accuser de ne pas faire la guerre pour sauver le peuple face aux exactions des groupes armés et réclament la tenue urgente d'une conférence nationale souveraine.

Une telle demande, émanant de surcroît d'une association illégitime, est démagogique, fallacieuse et inopportune. Elle vise seulement à empêcher l'organisation des futures élections présidentielle et législatives pour instaurer une autre transition qui leur permettrait d'usurper la souveraineté du Peuple.

13

Je rappelle que l'un des principes cardinaux de notre République est le Gouvernement du Peuple par le peuple et pour le peuple. Les institutions éligibles, chargées de diriger l'Etat, tiennent leurs pouvoirs du peuple par voie d'élections, au suffrage universel direct.

A ce propos, toutes les institutions prévues par la Constitution du 30 mars 2016 ont d'ailleurs été mises en place dans le délai constitutionnel et fonctionnent harmonieusement. Il n'y a pas de crise institutionnelle dans notre pays.

Je vous exhorte donc à la vigilance pour barrer la route à toutes les manœuvres tendant à replonger le pays dans le chaos et à mettre en péril notre démocratie en construction.

Mesdames et Messieurs ;

Je voudrais, en terminant mon propos, réitérer mes félicitations au Ministre des Postes et Télécommunications et ses collaborateurs pour le travail accompli et l'encourager à poursuivre les réformes pour le développement du secteur des TIC en République Centrafricaine.

J'exprime toute ma reconnaissance aux partenaires au développement notamment, la BAD et l'Union Européenne qui ont su percevoir en notre approche de désenclavement numérique, une réelle volonté de promouvoir la cohésion sociale, la paix, la bonne gouvernance à travers cet outil précieux de développement des affaires, de changement de mentalité, d'ouverture sur le monde de manière non discriminatoire par le désenclavement numérique, qui donne la chance à chaque fils et fille du pays, quelle que soit sa position géographique, de développer ses connaissances et accroître ses capacités multiformes dans un esprit constructif et une vision communautaire.

C'est donc avec optimisme que je déclare lancés, les travaux du projet fibre optique en République Centrafricaine.

Je vous remercie.

Excerpt from President Touadera's speech mentioning FUDN in Lyon on 12 October 2019.

Document obtained by the Panel from a Government source on 13 October 2019.

Je vous exhorte par conséquent, au nom de la paix, à continuer de manifester votre adhésion massive et de soutenir sans faille la mise en œuvre de l'Accord de paix.

Enfin, l'un des sujets que je voudrais aborder avec vous est la demande de la tenue urgente d'une conférence nationale souveraine, réclamée par un prétendu Front Uni pour la Défense de la Nation, encore appelé E ZINGO BIANI.

Vous savez jusqu'où de telles organisations illégitimes ont entraîné notre pays dans le passé. Cette demande d'organisation d'une conférence nationale souveraine est, vous le savez, est démagogique, fallacieuse et inopportune. Elle vise seulement à empêcher l'organisation des futures élections présidentielle et législatives pour instaurer une autre transition qui permettrait aux membres de cette organisation d'usurper la souveraineté du Peuple.

Je tiens à vous rappeler que l'un des principes cardinaux de notre République est le Gouvernement du Peuple par le peuple et pour le peuple. Les institutions éligibles, chargées de diriger l'Etat, tiennent leurs pouvoirs du peuple par voie d'élections, au suffrage universel direct.

Vous êtes tous témoins que toutes les institutions prévues par la Constitution du 30 mars 2016, à l'exception du Sénat, ont été mises en place dans le délai constitutionnel et fonctionnent harmonieusement. Il n'y a pas de crise institutionnelle pouvant justifier un énième dialogue dans notre pays. Le Gouvernement est en train de mettre en œuvre les recommandations fortes du Forum de Bangui de 2015.

C'est pourquoi, je vous exhorte à la vigilance pour barrer la route à toutes les manœuvres tendant à replonger le pays dans le chaos et à mettre en péril notre démocratie en construction.

Je vous demande avec insistance de faire preuve d'amour pour votre pays en soutenant sans faille l'Accord pour la Paix et la Réconciliation pour que vive et se développe notre cher et beau pays.

Il y a un vieux proverbe que nous avons bien souvent répété sans lui accorder grande attention. Je le livre à notre méditation : « L'union fait la force ».

Je vous invite à unir nos cœurs, nos forces, notre génie et notre énergie pour rebâtir notre pays afin de donner à la jeunesse et à nos progénitures un pays prospère, pacifique, uni où il fait mieux vivre.

Ensemble nous gagnerons le défi de la Paix ;

Ensemble nous gagnerons le défi de la sécurité ;

Ensemble nous gagnerons le défi de la Réconciliation Nationale ;

Ensemble nous gagnerons le défi du développement de notre cher et beau pays.

Vive la diaspora centrafricaine !

Que Dieu bénisse la République Centrafricaine !

Je vous remercie.

Annex 2.20: KNK letter to the CAR Minister of Transport and Civil Aviation sent on 14 June 2019.

Document obtained by the Panel from a KNK leader on 10 September 2019.

Kwa Na Kwa

Bureau Politique

Secrétariat General

N° 035 KNK/BP/SG.19



Republique Centrafricaine

Unité – Dignité – Travail

Bangui, le 14 JUIN 2019

A

Monsieur le Ministre des Transports
et de l'Aviation Civile

- BANGUI -

Objet : Demande d'abrogation de la circulaire n° 762 du 17 novembre 2018

Monsieur le Ministre,

Votre prédécesseur, Monsieur Théodore JOUSSO, en date du 17 novembre 2018, a cru bon de devoir signer la circulaire susmentionnée à l'attention des compagnies aériennes desservant le territoire de la République Centrafricaine, ladite circulaire leur faisant interdiction « (...) **d'embarquer le passager François BOZIZE YANGOUVONDA, car la présence en Centrafrique de ce dernier risquerait de compromettre la paix, la stabilité et la sécurité (...)** ». La ou les compagnies qui enfreindraient cette injonction se verraient, selon les termes de la circulaire, « **non seulement refuser l'atterrissage à l'aéroport international Bangui M'Poko mais surtout s'exposer à des sanctions conséquentes** ».

Pour justifier la prise de cette mesure, il a été fait mention des résolutions des Nations Unies n°2196 et n°2127, lesquelles résolutions, instaurant un régime de sanction à l'encontre de S.E. François BOZIZE YANGOUVONDA, ne lui permettrait donc pas de voyager à destination de la République Centrafricaine.

De manière très précise, les sanctions qui frappent S.E. François BOZIZE YANGOUVONDA, ancien Président de la République Centrafricaine, sont instaurées par la Résolution 2134 en son paragraphe 30 et à la page 8, et non par celles que le gouvernement a visé à travers sa circulaire. Ce dernier paragraphe stipule en effet que « **tous les Etats Membres doivent pour une période initiale d'un an à compter de l'adoption de la présente résolution, prendre les mesures nécessaires pour empêcher l'entrée ou le passage en transit sur leur territoire des individus désignés par le Comité créé au paragraphe 57 de sa résolution 2127 (2013), étant entendu que rien dans les dispositions du présent paragraphe n'oblige un Etat à refuser l'entrée sur son territoire à ses propres nationaux** ». Il est à noter que ces mesures ont été depuis reconduites chaque année et que la dernière reconduction

NGOUVONDA constitue, pour le Gouvernement de la République Centrafricaine, la violation d'au moins deux (2) libertés fondamentales du citoyen BOZIZE et qui lui est due à lui comme à tous les citoyens centrafricains reconnus par la Constitution du 30 mars 2016 en son article 5 et aux alinéas 2 et 3. Il s'agit de la liberté d'aller et venir ainsi que du principe selon lequel nul ne peut être contraint à l'exil.

Sur la question du risque de compromission de la paix, de la stabilité et de la sécurité de la République Centrafricaine que la présence de ce dernier comporterait, il demeure incontestable que cela ne constitue pas un motif à même de justifier la violation de la Constitution et de ses droits fondamentaux. Il en résulte simplement que le Gouvernement de la République Centrafricaine est invité à exercer pleinement ses prérogatives quant au maintien de l'ordre et qu'il lui appartient de travailler à préserver la tranquillité des populations.

Dans cette optique, le KWA NA KWA réaffirme par la présente son entière disponibilité à œuvrer de concert avec les autorités afin de permettre à S.E. François BOZIZE NGOUVONDA, victime de fait d'un bannissement, de rentrer dans son pays dans les meilleurs délais afin d'apporter sa contribution à la restauration de la paix en Centrafrique.

C'est pourquoi, fort de ce qui précède, nous sollicitons votre bienveillance aux fins d'obtenir l'abrogation pure et simple de la circulaire inique, antipatriotique et profondément injuste prise par votre prédécesseur.

Dans l'attente, veuillez bien vouloir croire, Monsieur le Ministre, en l'assurance de ma haute considération.

Pour le Bureau Politique

L'Ouvrier Secrétaire Général a.i.

 
Christian GUENEBEM-DEDIZOUM

Destinations :

- Minusca
- Union Africaine
- Union Européenne
- Ambassade de France
- Ambassade des Etats-Unis
- Ambassade du Congo
- Ambassade de la République Démocratique du Congo
- Ambassade du Cameroun

Annex 3.1: Chronology of the fighting in Vakaga prefecture.

Based on confidential reports, from 10 July to 4 November 2019.

- On 10 July, in Am Dafok, a trader from Birao affiliated to MLCJ tried to transport hunting ammunition from Am Dafok to Birao but his cargo was confiscated by FPRC elements at the Am Dafok checkpoint. Later, on 13 July 2019, two individuals who asked for the return of the ammunition in Am Dafok were illegally arrested by FPRC armed elements.
- On 14 July, MLCJ armed elements from Birao and Terfel (on the Am Dafok-Birao axis) mobilized in large numbers carrying weapons and went to Am Dafok to demand the release of the two individuals. A clash between the MLCJ elements and FPRC erupted. Four FPRC elements died during the clash. In retaliation, FPRC executed the two detained individuals.
- On 21 July, an MLCJ element name Moktar tried to kill Sami Fadoul, an FPRC leader, in the central market of Birao. This incident precipitated the decision by FPRC to send reinforcements to Birao.
- On 30 July, a mediation committee (or Edgna) was constituted to investigate the events in Am Dafok. Meanwhile, about 200 FPRC armed elements under the command of “General” Kanton from Ndele and Sikkikede arrived in Birao officially to support the mediation but in fact their mission was to re-enforce the FPRC positions.
- On 4 August, the Edgna concluded the mediation with the following findings and resolutions;
 - The MLCJ attack against the FPRC in Am Dafok was the root cause of the clash.
 - MLCJ must commit to the payment of a “Diya” (compensation) of FCFA nine million (around \$15,000) to the families of the four FPRC elements who were killed by their armed elements in Am Dafok.
 - FPRC must commit to also paying “Diya” of FCFA four million FCFA (\$6,800) to the families of the two prisoners they executed.
- On 5 August, the Kara community with the support of the other communities in Birao raised FCFA four million (\$6,800), as partial payment for the Diya. FCFA three million (\$5,100) was

agreed on as payment to support the departure of the FPRC elements who had come as reinforcement in Birao.

- On 10 August, during a meeting with MINUSCA and local authorities, members of the Kara community requested the FPRC elements from Ndele who had arrived for reinforcement, to leave Birao. ‘General’ Kanton indicated that his troops’ presence in Birao was purely for the protection of the Rounga community of Birao, which he claimed was his birthplace. Several meetings were held to request that he and his elements leave Birao. He indicated that he would only leave Birao on instruction from his superiors.

- On 15 August, 76 cattle were stolen and two shops belonging to the Rounga and Haoussa merchants were looted. At the request of some merchants, “general” Kanton started to guard the market with his armed elements.

- On the night of 28-29 August, the son of the Sultan-Mayor of Birao, on his way back from a wedding ceremony, opted to pass through the market guarded by FPRC elements. A confrontation ensued between the Sultan-Mayor’s son and FPRC elements. Allegedly the Sultan’s son stabbed one FPRC element before being shot in the stomach. He was rushed to the local hospital where he died.

- In the morning of 1 September, MLCJ armed elements backed by the Kara youth attacked the residence of “general” Kanton where he was staying with his FPRC elements. Several deaths were recorded, including “general” Kanton. The total number of casualties was as follows: 23 FPRC elements and eight MLCJ elements. Fighting and looting started again on 2 September before the MLCJ took total control of Birao.

- On 10 September, around 50 PRNC fighters reportedly entered Birao and were hosted by the Sultan and Kara community leaders.

- On 14 September, FPRC reinforcements, mainly from Sikikede and Ndele, attacked MLCJ positions in Birao. A total of 37 FPRC elements and 11 MLCJ elements were reportedly killed. Birao remained under the control of MLCJ.

- On 25 September 2019, the first batch of 18 FACA soldiers were deployed to Birao with MINUSCA support.

- On 4 October, Kara youth, supported by MLCJ and PRNC elements, attacked FPRC at Tissi Fongoro (north of Birao). Uncertainty around which group controlled Tissi remained until confirmation was received that FPRC controlled the town.

- On 14 October, MLCJ and PRNC armed elements supported by Kara youth launched an attack and subsequently captured Am Dafok.
- On 14 October, 14 ex-elements of the FPRC were evacuated by MINUSCA from Birao to Bria. A warrant was issued by the CAR authorities to arrest eight of those FPRC elements who had participated in the Birao fighting.
- On 17 October, a delegation from Bangui visited Birao with a clear message to the Sultan-Mayor to cease hate speech and threats to attack MINUSCA and the IDP Camp. The delegates included AU Ambassador Matias Matondo, ECCAS representative Adolf Nahayo, Minister of Information and Justice Flavien Mbata, and the Minister of Public Security, General Henri Wanze-Linguissara. The delegation stated that the events in Birao constituted a violation of the Peace Agreement.
- On 21 October, youth and women from the IDP site protested near the MINUSCA camp entrance to present their grievances, including on the poor living conditions in the site. They also requested to be evacuated or relocated from Birao to Bangui, Bria or Ndélé because they did not feel secure in Birao due to regular threats from armed elements. Members of the Bornou, Haoussa and Rounga ethnic groups complained about threats by the Kara youths, in particular when they attempted to harvest groundnuts or look for food in their fields. Some IDPs also expressed concerns over the attitude of the Sultan-Mayor, deemed as accomplice of armed elements threatening them.

Annex 3.2: Map of the Vakaga prefecture.



Annex 3.3: Communiqués of MLCJ and FPRC regarding the fighting in Birao on 1-2 September 2019.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 4 September 2019.



REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
MOUVEMENT DES LIBERATEURS CENTRAFRICAINS POUR LA JUSTICE
 (M. L. C. J.)
 Droit – Justice – Paix



N° : 0012/MLCJ/BE/SG.19

COMMUNIQUE

Le Bureau Politique du MLCJ est profondément touché suite aux événements malheureux survenus à BIRAO ces dernières 72 heures avec des pertes en vies humaines et matérielles.

Les événements tragiques de BIRAO étaient depuis prévisibles et même la MINUSCA sur place BIRAO peut le confirmer.

Les éléments du FPRC à BIRAO avec en tête **ADAM KANTON** ont instaurés la terreur, les intimidations, les provocations, et les attaques à main armée, contre les paisibles populations civiles jusqu'à arrivée à l'assassinat du fils du Sultan de BIRAO abattue froidement par les éléments de FPRC.

Et comme la mort du fils du Sultan ne suffisait pas, puisque la population n' a pas réagit parce que le Sultan a appelé au calme, les éléments du FPRC ont encore provoqués un autre malheur en assassinat encore deux autres jeunes nommés MAHAMAT KARKADJI et ABDERAZZICK CHALFA tués en plein marché de BIRAO à 10 heures 15 minutes

Les Élèves tués MAHAMAT KARKADJI et ABDERAZZICK CHALFA sont mort sur place de suite de leurs blessures et voila c'est le goutte d'eau qui a débordé le vase, et ce sont les populations civiles qui se sont soulevées pour attaquer les positions et les bases du FPRC et l'allure du conflit a pris une tournure ethnique , puisque le FPRC prends tout sujet de l'ethnie KARA pour ennemie à abattre , et c'est devenue affrontement inter communautaire KARA – ROUNGA , et non FPRC et MLCJ.

Le Bureau Exécutif du MLCJ dément avec fermeté les accusations non fondées du FPRC sur le soit disant alliance avec le PRNC et les DJANDJIAWITES et demande au FPRC de nous en apporter les preuves.

Le FPRC dans son communiqué du 2 Septembre 2019, parle des Djiandjiawites recrutés, mais la question est de savoir comment expliquer que le FPRC a ses bases à la frontière AMDAFOCK et TISSI, et laisser les Djiandjiawites franchir leurs barrières et joindre le MLCJ à BIRAO ?

Il faut que le FPRC arrête de nous distraire et de distraire le Peuple Centrafricain, l'heure n'est plus à la manipulation et à l'affrontement pour troubler la quiétude de la population

Le MLCJ est un Mouvement qui a toujours œuvré pour la Paix et le Développement et les preuves sont visibles à BIRAO.

Le MLCJ condamne avec fermeté les assassinats des civils innocents par le FPRC et les destructions des biens et les incendies des maisons par les partis en conflit inter communautaire KARA – ROUNGA, et demande à la MINUSCA de prendre des mesures nécessaires pour assurer la sécurité des personnes et des biens.

Le Bureau Politique du MLCJ porte à la connaissance de l'opinion nationale et internationale qu'il reste toujours attaché à l'esprit de l'accord de Paix et de la Réconciliation en Centrafrique signé le 06 Février 2019, et demande au FPRC de cesser immédiatement ses agitations barbares et les provocations contre la population civile et de se retirer de la Commune de RIDINA pour regagner leurs bases à SEKIKEDE et NDELE et d'attendre le Processus DDRR et L'USMS en cours.

La MLCJ appelle au calme et à la retenue et demande aux deux parties Inter Communautaires de cultiver la Paix et la Tolérance.

Le bureau Politique du MLCJ demande à ses ex combattants de BRIA et de BIRAO de rester calme, de ne plus s'agiter et de ne pas répondre à la provocation du FPRC.

Fait à BIRAO, le 03 Septembre 2019

AMPLIATIONS :

- PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE
- PRIMATURE
- MINUSCA
- UNION AFRICAINE
- CEEAC
- PRESSE
-

Pour Le Bureau Politique
Le Secrétaire Général,



Le Col. OUSMANE DJOUMA

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 16 October 2019.

FRONT POPULAIRE POUR LA
RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE

BUREAU EXECUTIF NATIONAL

PRESIDENCE

N° 030/FPRC/BEN 019



République Centrafricaine

Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE

Le Bureau Exécutif National du FPRC dénonce les attaques répétées de ses positions : à Am-Dafock, le 14 juillet 2019 ; à Birao, le 1^{er} septembre 2019 ; Tissi, le 03 octobre 2019 ; et Am-Dafock, le 14 octobre 2019, juste une semaine après la visite officielle d'une délégation composée de S.E.M Smaïl Chergui, Commissaire à la paix et à la sécurité de l'Union Africaine, S.E.M Monsieur Jean-Pierre Lacroix, Secrétaire général adjoint aux opérations de maintien de la paix, et S.E.M Koen Vervaeke, Directeur Afrique au sein du Service de l'action extérieure de l'Union Européenne.

Le Bureau Exécutif National du FPRC tient à rappeler que les attaques de ses positions ont commencé juste après que le FPRC ait démantelé les barrières illégales et demandé le déploiement progressif des Forces de Sécurité et de Défense (FSD) dans les zones sous son contrôle en vue de la mise en œuvre des USMS.

Le Bureau Exécutif National du FPRC tient à souligner que ces attaques ont été commises en violation des articles 1.f., 5.b., 5.j. et 5.h. de l'APPR-RCA.

Le Bureau Exécutif National du FPRC regrette que ces attaques qui remettent en question les acquis de l'APPR-RCA n'aient fait l'objet d'aucune action ni déclaration solennelle de réprobation : certaines violations de l'APPR-RCA seraient-elles plus acceptables ou tolérées que les autres ?

Le Bureau Exécutif National du FPRC dénonce le ralliement d'un groupe armé signataire de l'APPR-RCA avec un groupe non-signataire, lequel doit être traité en tant que tel ; et déplore qu'aucune action politique et militaire n'a été prise pour mettre fin à la nuisance du PRNC et son allié MLCJ. Aujourd'hui, la Vakaga est devenue le bastion des mercenaires Ndjandjéwids et autres éléments armés étrangers incontrôlés, recrutés par la coalition PRNC/MLCJ.

Face à la dégradation de la situation sécuritaire et humanitaire dans la Vakaga, et considérant la persistance des attaques perpétrées contre les positions du FPRC dans l'indifférence totale des acteurs et des partenaires de l'APPR-RCA, le Bureau Exécutif National du FPRC prend la ferme résolution de rétablir l'ordre et la sécurité dans la Vakaga, de mettre fin aux désolations dont sont victimes les populations de la Vakaga, de traquer les criminels qui veulent replonger le pays dans le chaos, tuer les populations civiles, incendier les maisons et piller les biens.

Le Bureau Exécutif National du FPRC réitère sa fidélité aux engagements pris dans le cadre de l'APPR-RCA. Il n'est aucun doute que le retour à une paix durable en RCA passe inéluctablement par un processus de paix, de conclusion d'un nouveau pacte de cohésion sociale, basé sur l'égalité citoyenne, le consensus, le compromis et la participation de tous à la gouvernance du pays.

Fait à N'délé, le 15 octobre 2019

Le 1^{er} Vice-Président




Général Nouredine

Annex 3.4: Kara/MLCJ fighters wearing yellow materials.

Pictures obtained by the Panel from an armed group representative on 3 September 2019



Annex 3.5: Ethnicity and armed groups in Vakaga prefecture.

Ethnic alliances: a tool for the armed groups

The composition of the armed groups in Vakaga prefecture has an ethnic dimension: MLCJ mainly comprises members of the Kara ethnic group; RPRC/PNRC is exclusively led by, and largely composed of Goula, and although the FPRC has more diversity amongst its rank and file, its leadership remains largely Rounga.

Armed group leaders are not only considered as military leaders but also leaders within their ethnic group. To expand their areas of influence, leaders of armed groups have also, at times, sealed alliances with other ethnic groups. For instance, Abdoulaye Hissène married a daughter of the Sultan-Mayor of Birao, himself a Kara; and ‘general’ Kanton, who died in the fighting in Birao on 2 September (see chronology in annex 3.1), had been married to a sister of Gilbert Toumou Deya,¹⁵ the MLCJ president and a pre-eminent member of the Kara community.

‘Edgna’ investigations

After the clash in Am Dafok on 14 July 2019 (see chronology in annex 3.1), a mission composed of community leaders was appointed to investigate the incident. The mission’s role was to determine the responsibilities and facilitate negotiations for compensation in order to solve the problem. This “committee of mediation” is referred to traditionally as an “Edgna”. The delegation was composed of representatives from all ethnic groups from Vakaga prefecture.

As stated in their mission reports (see below), the Edgna ruled that the Am Dafok clash was initiated by the MLCJ whose elements had “attacked unarmed FPRC elements” (see document below).¹⁶ On 6 August, the committee officially settled the compensation as follows: FCFA nine million (around \$15,000 dollars) would be given to the FPRC by way of compensation for the MLCJ attack. In parallel, Nourredine Adam personally agreed to send FCFA four million (around \$6,800) to the families of the two members of the Kara community who were killed in Am Dafok in retaliation for the initial MLCJ attack.¹⁷ The first payment to the FPRC was made with a contribution

¹⁵ Meetings with confidential sources, Birao, 3-6 October 2019.

¹⁶ Idem.

¹⁷ Meetings with confidential sources, Birao 3-6 October 2019.

from all Birao merchants and community representatives keen to avoid further tensions.¹⁸

However, according to some armed group representatives, the Edgna settlement of 6 August only resolved the issue between the communities, but not between the armed groups themselves. Tensions remained between MLCJ and FPRC even prior to the killing of the son of the Sultan on 29 August. Individuals from both armed groups spoke to the Panel of the potential for the escalation of tensions between MLCJ and FPRC ahead of the events of 1 September.

The FPRC and the Rounga community

As described in the main body of this report, the FPRC's grip on Vakaga prefecture was contested by other armed groups. The growing presence of members of the Rounga community was viewed with suspicion by the MLCJ and Kara leaders who considered themselves as the rightful owners of the land in Birao and Am Dafok. FPRC leaders were accused of favouring Rounga merchants and their partners.¹⁹

After the Am Dafok clash on 14 July and the 1 September attack on Birao (see chronology in annex 3.1), leaders from the Rounga community, including the Mayor of Sikkikede (Vakaga prefecture), a Rounga stronghold, called for strong actions against the MLCJ. In late July, as a result, the FPRC sent around 100 fighters to Birao, officially to support the mediation or Edgna. After the departure of the Edgna delegation in mid-August, 42 FPRC elements remained with Adam Kanton claiming to be waiting for the end of the rainy season.²⁰

Subsequent events confirmed the capacity of community leaders to challenge the authority of armed group leaders and, at times, pressure them.²¹ The failed attempt to oust the MLCJ/PRNC from Birao on 14 September was primarily motivated by Abdoulaye Hissène's wish to respond to the calls to avenge the death of Adam Kanton and thereby preserve his status within the Rounga community. His preferred strategy was initially to wait till the end of the rainy season to carry out any action.²²

¹⁸ Meeting with a Birao-based merchant, Bangui, 10 September 2019.

¹⁹ Meetings with leaders of the Kara community, Birao, 4 October 2019.

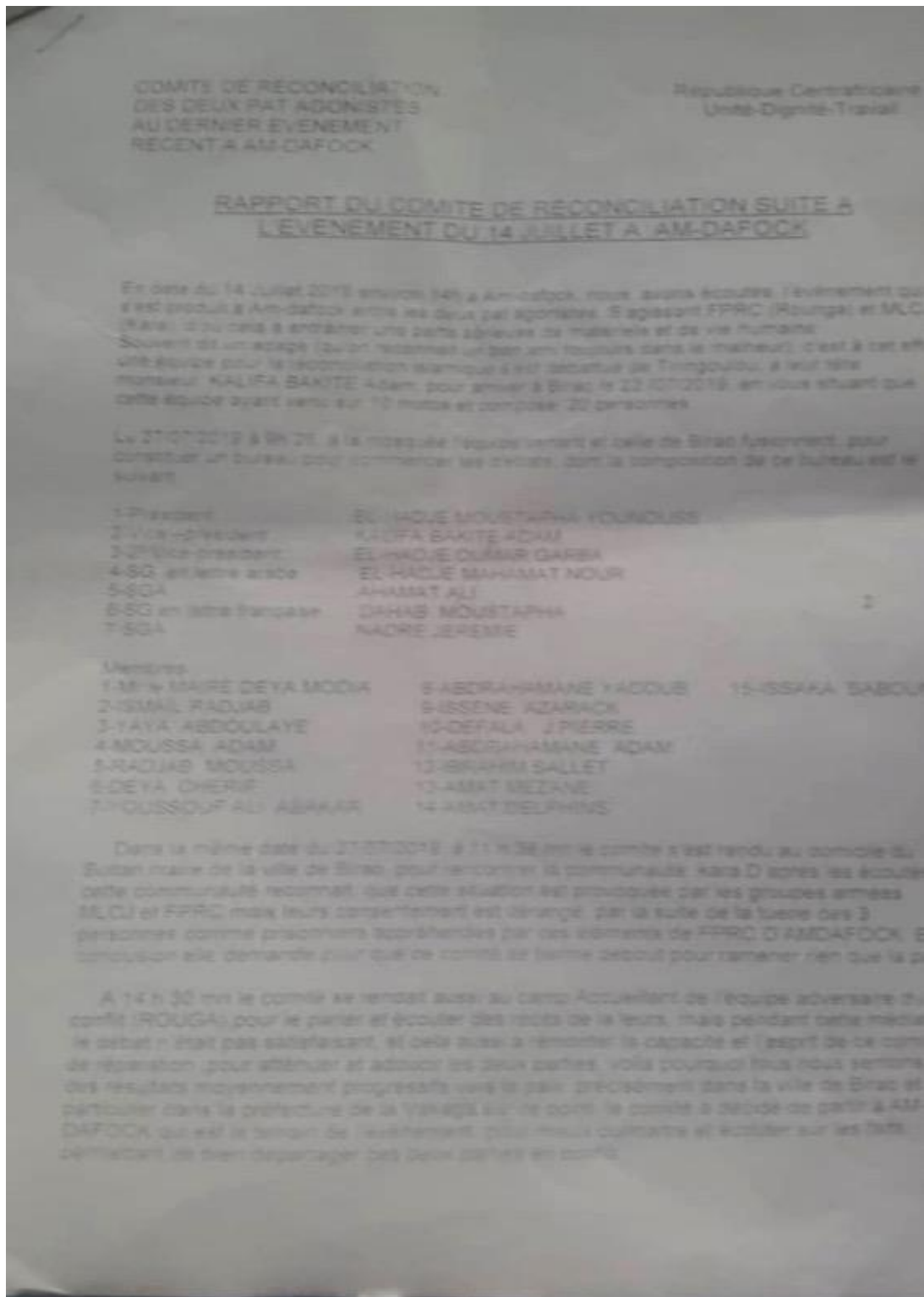
²⁰ Confidential report, 25 August 2019; meeting with confidential source, Birao, 5 October 2019.

²¹ Meeting with an FPRC representative, Bangui, 12 September 2019.

²² Idem.

Report of the Egan mediation following 14 July 2019 events in Am Dafok.

Documents obtained by the Panel from a community representative in Birao on 10 October 2019



Le 28/07/2019 le comité a fait une demande d'aide financière et logistique à la MINUSCA pour le permettre dans les démarches de ce conflit

Le 29/07/2019 l'arrivée de l'équipe de Ouanda-Djallé cette équipe est composée de 10 personnes, ou à leur tête monsieur le maire DJEME NGREBAYE

Le 30/07/2019 à 10h 45 minutes madame la cheffe du bureau de la MINUSCA et son staff reçoivent le comité de réconciliation et demande à ce comité de jouer beaucoup plus son rôle de médiateur, entre ces groupes en conflit et en le félicitant de l'effort à la quelle il en est fait

Le 31/07/2019, Départ de certains membres du comité à AM-DAFOCK à leur tête monsieur DAHAB Moustapha pour coucher à AMSSISSIA village situé à 19 kilomètres d'Am dafock

1^{er} /08/2019, à 7h45 minutes arrivée de cette équipe à AM-DAFOCK

A 10h 38m ce comité s'est rencontré, avec le groupe armée FPRC de la localité, et qui est pilier à ce conflit. En rentrant dans les débats, qui a duré au moins 2 heures de temps et demi, la déclaration de monsieur BACHAR, FADOUL le responsable de FPRC d'Am dafock, fait comprendre à ce comité les sources fiables de cet crise, provenant d'un commerçant en le nom de Kamis aussi, décédé dans cette affrontement, du faite ces éléments de FPRC ont mis la main sur ses 6 cartons de munition de chasse, comme il n'est pas satisfait de ça, qu'il s'est retourné, au village pour repartir armée avec son groupe MLCJ, qu'on ne peut pas connaître exactement leur nombre, mais sont parties sur 17 motos pour aller commettent ces dégâts

Le 02/08/2019, retour à Birao de ces membres du comité de réconciliation en mission d'Am-dafock

Le 03/08/2019 à 7h26m, à la mosquée, le comité reprenne ses initiatives dans le but de reconstruire la paix entre ses 2 pat agonistes en conflit

A 13h 5mn, ce comité s'est rendu au domicile du sultan maire Am-ngabo, pour trouver la communauté KARA et lui a donné du tord, parce que c'est elle qui est à l'origine de cette situation de cris

A 10 h 40 mn, le comité se rendait aussi chez la communauté adverse du conflit (ROUGA) pour leur transmettre ces mêmes choses et aussi, il leurs a attribuer du tord, a cause de l'assassinat des 3 personnes appréhendés par ces éléments de FPRC avant cette affrontement

Mais celle-ci ne casse pas la colère, à tel point ils n'ont pas donner réponse, mais plutôt donnent rendez-vous au lendemain à 10 h

Le 04/08/2019 quand le comité est en poursuite dans ces démarches à la mosquée étaient venus quelque nombre de la famille de monsieur SALIM Fadoul, le quel est raté de justesse par coups de bal tiré par un des frères de la communauté KARA le 18/07/2019

Etaient venus dirent à cet comité de réconciliation, qu'ils préfèrent de cette communauté KARA, une amande à un montant d'assassinat, mais le comité à l'impression de ne pas accepter, il va bien sur résoudre la situation, mais ce la doit être réglée différemment

A 10 h, le comité de réconciliation retourne vers cette communauté ROUGA selon le rendez-vous donné, mais celle-ci continu sa résistance, qui allait même décourager certaines membres du comité, mais au dernier temps, ils sont revenus à la raison, c'est maintenant qu'ils réclament à leurs adversaires de leurs verser des montant concernant à leurs

dépones, et à l'occupation des funéraires de leur famille disparues dans cette combat, provoquée par cette famille KARA.

Le 04/08/2019, consacrait dans la poursuite d'attente des montants et sont arrêtés, en montant de 9 000 000 de francs CFA.

LE 06/08/2019 à 15 h 34 mn, le comité de la réconciliation a déchargé à la communauté Rounga un montant de 4 000 000 million de francs CFA, et reste un montant de 5 000 000 à verser par cette communauté Kara à celle de Rounga, puis un délai de 3 mois est prévu au versement de ce montant.

Pour en finir, le comité de la réconciliation demande à ces deux pat agonistes, de se retrouver à la mosquée centrale après la prière de 16 h, pour se faire pardonner.

16 h 25 mn, commence cette réunion pour la réconciliation, qui a ouvert par la prière ordonnée de l'imam MOUSTAPHA YOUNOISS, en souhaitant la bienvenue à ces participant, puis brièvement donne rapport du comité de réconciliation sur cette situation, pour arriver à ce niveau, et exhorte également à chacun des responsables communautaires, D'instruire beaucoup la où ils sont, le respect au droit humaine et de beaucoup plus cultiver, rien que la paix par ce qu'elle n'a pas de prix.

À près lui ils y avaient beaucoup des gens parés, et ressortent, que toujours ces problèmes proviennent des groupes armées et souvent la population souffre à cause de la mal gestion de leurs responsables, prenant le cas de l'événement récent du 14 juillet 2019 à Am-dafock à l'origine monsieur TOUMOU AMZA DEYA le responsable de MLCJ.

Pour en finir ils donnent cette histoire que la ville de Birac est le chef lieu de la préfecture de la Vakaga, dont sa construction était dans la participation de toukraces natifs de cette région mais n'appartienne pas à une seule race, donc tout le monde a le droit à cette ville de Birac. Fin de parler, les deux communautés en conflit se sont salués dans les mains et aussi il y a application des signatures, c'est à 17 h 50 mn s'achève cette réunion de réconciliation par prière finale de monsieur KALIFA BAKITE ADAM.

Le Rapporteur

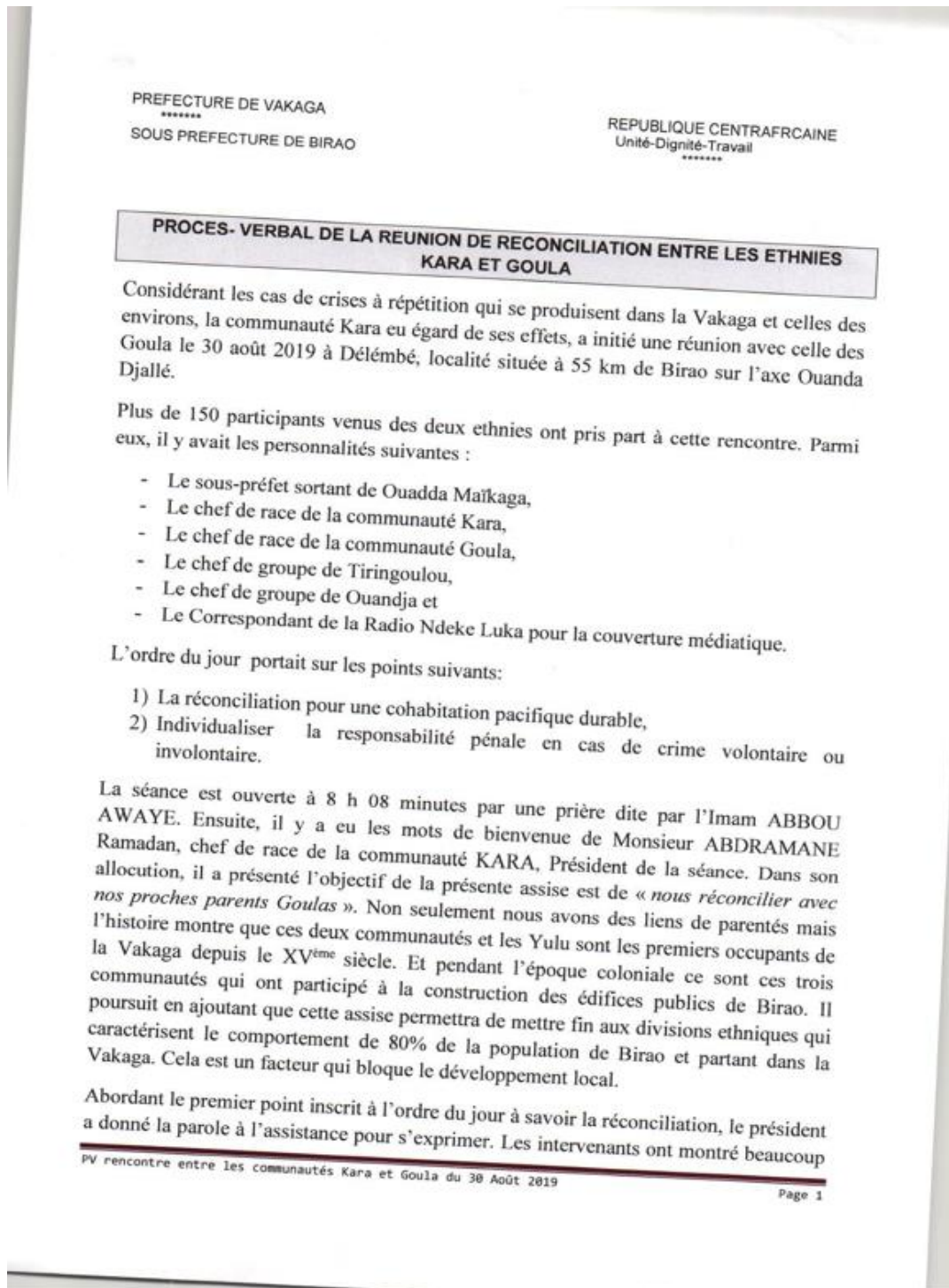
Le président

Nadre JEREMIE

MOUSAPHA YOUNOISS

Annex 3.6: “Procès Verbal” of the Kara-Goula meeting published on 30 August 2019.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 4 October 2019.



d'intérêts pour ce point et ont souligné qu'il y avait eu dans le passé plusieurs réconciliations entre les parties en conflits dans la Vakaga et qui n'ont pas été respectées. Ceci est dû à la haine et au mauvais comportement des autorités locales qui, pour des intérêts personnels, privilégient les sujets étrangers au détriment des populations autochtones. Alors le résultat de ces amitiés basées sur l'intérêt égoïste est en défaveur de la population qui se solde par des tueries, vols, etc.....

En somme, après les débats, les participants ont recommandé que

- les deux communautés cohabitent pacifiquement avec les autres dans la ville de Birao ;
- l'autorité de l'Etat soit effective à travers ses différents services déconcentrés dans la Vakaga

Concernant le deuxième point, les participants ont décidé avec plus de fermeté de faire la lumière sur les actes de crimes : " Que désormais on ne peut tolérer que les cas de crime involontaire." Dans le cas où le crime est commis volontairement, l'auteur répondra de ses actes devant la justice.

Pour finir, une dizaine des représentants des deux communautés ont juré sur le coran et ont signé un document pour valoriser ce pacte.

C'est à 10 h 35 minutes que la rencontre a pris fin par la prière dite par Cheik DJOUMA Issa suivie du mot de clôture du Président de la séance qui a précisé qu'une cérémonie officielle sera organisée à Birao dans les jours à venir.

Fait à Délémbé, le

Le Rapporteur



Jérémie NADRE

Le Président de la séance



ABDRAMANE Ramadan

Noms des Signataires Considérant Comme
dernière Pacte d'alliance entre La Communauté
Goula et Kara, le 30/08/2019 à Diélembe

Communauté Goula:

- EL HASSE IBRAHIM ABDOULAYE, chef de race Goula
- MAHAMAT Katre, Conseiller municipal (C. Onandja)
- MAHAMAT Charfadine chef de groupe village (Tiringanba)
- MAHAMAT Charli chef de groupe village (Onandja)
- SID AHAMAT cherif chef de groupe village (Gordil)

Fait à Diélembe le, 30/08/2019

IBRAHIM ABDOULAYE.



Communauté Kara:

- ABRHAMANE Ramadane chef de race (Kara)
- BACKITE Karam vice-président chef de race (Kara)
- ABDEL AZIZE Chaib, Conseiller Communautaire
- ABDOULAYE ANOU chef de groupe village (Diélembe)
- AHAMAT Radjab chef de village (Kokoto)

Fait à Diélembe le, 30/08/2019



ABRHAMANE Ramadane.

Annex 3.7: The role of the Sultan-Mayor in the fighting in Vakaga prefecture.

Leaders of the Kara community were directly involved in the MLCJ's actions in Vakaga prefecture. However, the Sultan of Vakaga, himself a Kara, was sidelined for most of the preparation period and during the mobilization of the community to support MLCJ's efforts.²³ Military leaders from the Kara community told the Panel that they did not recognize the authority of the Sultan anymore and no longer trusted him.²⁴

The Sultan's role as a Kara community leader was first contested due to frustration within the community over his accumulation of mandates. In particular, the Sultan was named Mayor of Birao by the Government after the Bangui Forum in 2015, giving him control over all public funds allocated to the Vakaga prefecture.²⁵

Frustrations over the Sultan were further exacerbated by his cooperation with FPRC and Nourredine Adam. The Sultan has had a long history of alliances with the armed groups in Vakaga prefecture, largely economically motivated, as he has received a share of the illegal taxes collected by the FPRC.²⁶ The Sultan also regularly received money from Nourredine Adam who, for instance, reportedly paid for his trip to Khartoum for medical treatment in early 2019.²⁷ After the death of his son on 28 August 2019 (see chronology in annex 3.1), the Sultan also publicly opposed to any retaliation against FPRC.²⁸

The launch of the 1 September 2019 attack on Birao (see chronology in annex 3.1) and the overwhelming mobilisation within the Kara community against the FPRC presence forced the Sultan to readjust his position and follow the hardliners within the Kara. If not, he would have run the risk of losing his legitimacy as a representative of the Kara community.

In an audio file which the Panel obtained on 11 September, one can hear the Sultan-Mayor celebrating the Kara/MLCJ victory over FPRC. He also overstated his involvement in the fight (see transcript below). Talking to an unidentified colonel, the Sultan went as far as portraying himself as a general having commanded military operations.

²³ Meeting with leaders of the Kara community, Birao, 4 October 2019.

²⁴ Idem.

²⁵ Meeting with community leaders, Birao, 8 October 2019.

²⁶ Meeting with confidential source, Birao, 6 October 2019.

²⁷ Idem.

²⁸ Confidential report, 30 August 2019.

During a meeting with the Panel on 5 October, the Sultan called for the departure from Birao of the Rounga, the Haoussa and all the communities described as working for the FPRC.

Transcript below is translated from Arabic to English of an audio recorded declaration made by the Sultan during a phone conversation, reportedly dated 2 September 2019. The voice of the Sultan-Mayor on the audio was recognized by a wide variety of individuals. The Panel obtained the audio recording from confidential sources on 11 September 2019. The file is archived at the United Nations.

“Thanks Colonel. We will. We are heroes, Colonel. We struck hard and by surprise. We collected three pick-up trucks and all their weapons including 12/7, bazooka and other things. We killed their bosses. General Adam Kanton and ‘BD’ also. The others are in disarray. Far in the bush. All that is to say about us is false. Right now I am in Birao center with all my men. We are ready to fight them. Don’t worry Colonel. Thank you, thank you”

Annex 3.8: Information on Nourd Gregaza.

Nourd Gregaza, a figurehead and political shield

Nourd Gregaza is unknown on the CAR political and/or military scene. Several implausible theories have circulated about his identity or professional background; some also questioned his very existence.²⁹ In spite of the Panel's extensive (and ongoing) investigations thereon, uncertainty remains on a number of issues.

Nourd Gregaza has expressed himself through communiqués, most of them being aggressive toward President Touadéra. In his communiqués, he claimed to know the President personally, and threatened to overthrow his regime.³⁰

On 11 September and 14 October, the Panel had two phone conversations with an individual claiming to be Nourd Gregaza, the PRNC leader. The individual declared his intention to be a candidate for the 2020 presidential election but seemed to lack knowledge of the legal requirements to do so (in particular the rule on residency in the country). He also displayed limited knowledge of the situation on the ground. He said he lived in France and maintained a residence in Bangui despite having admitted that he had not been in CAR for some time. Nourd Gregaza informed the Panel of his family ties with Djoubaye Abazene, the Minister of Transport and Civil Aviation, to whom he referred as his uncle.

During the same conversation, the individual refused to give details on his current activities and claimed to be “well known and very influential in CAR”. The Panel could not find any evidence corroborating this statement.

The Panel also communicated with Nourd Gregaza through the social media account of “Sarah Gregaza”, whom the Panel identified as being linked to another social media account opened by “Sarah Mehard”. During exchanges with the Panel, she presented herself as a French citizen and Nourd Gregaza's wife. She indicated that she was the PRNC's Secretary-General and was regularly travelling to Bangui (unlike her husband).

In Bangui and Birao, representatives of the Goula community told the Panel that Nourd or Nourredine Gregaza was the son of a Goula gendarme from Bria and that his mother belonged to the

²⁹ <https://letsunami.net/index.php/2019/06/04/ndele-qui-est-derriere-la-rebellion-prnc-de-nourd-gregaza/> [accessed on 25 October 2019].

³⁰ <https://corbeaunews-centrafrique.com/centrafrique-veritable-declaration-de-guerre-de-monsieur-nourd-gregaza-president-du-prnc-au-president-touadera/> [accessed on 25 October 2019].

Banda ethnic group.³¹ They stated that Nourd Gregaza had left CAR to live in France in the mid-1990s, where he was reportedly currently incarcerated for murder. On 25 September 2019, representatives of the French authorities confirmed to the Panel that an individual named Nourd Gregaza was currently detained for murder in France.

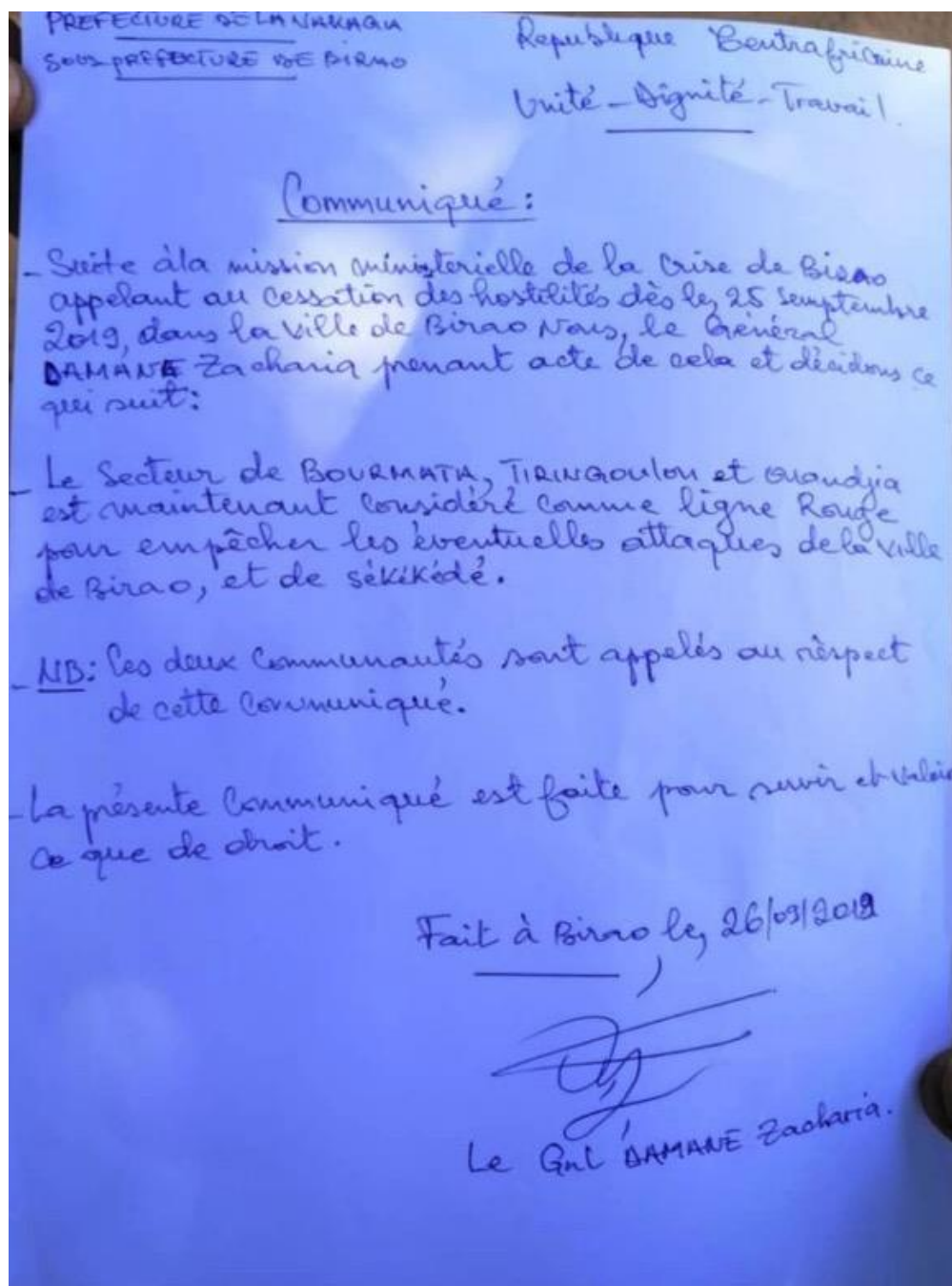
The Panel continues to investigate the identity, activities, connections and financial means of Nourd Gregaza.

³¹ Meetings with representatives of the Goula community, Bangui and Birao, 25 August and 8 October 2019.

Annex 3.9: Communiqué of 26 September 2019 signed by Zakaria Damane.

The Panel notes that Zakaria Damane presents himself as “General”, a title that he only possesses as a member of the RPRC. The Panel also notes that the communiqué referred to a zone controlled by PNRC.

Document obtained by the Panel from an armed group representative 27 September 2019.



Annex 3.10: Further information on FPRC's preparation for retaliation.***FPRC, looking for reinforcements***

To reinforce its military capabilities, FPRC has endeavoured to make alliances, in particular with MPC. On 15 September, along with 140 armed fighters, MPC leader Mahamat Al-Khatim tried to reach Ndélé but was stopped by MINUSCA in Bamingui (Bamingui-Bangoran prefecture).³² The purpose of his visit was to meet with Abdoulaye Hissène and finalize the terms of their cooperation with a view to undertaking future actions in the Birao area.³³ MPC and FPRC members based in the Kaga Bandoro area also collected funds to support a military operation.³⁴ As the MPC is mainly composed of members of the Salamat ethnic group who are present in both Chad and the Sudan, this group's involvement would heighten the risk of spreading the conflict beyond CAR border.

Saleh Zabadi, a Kaga-Bandoro-based "general", was among the FPRC military leaders who reportedly expressed their readiness to participate in the offensive on Birao.³⁵ Saleh Zabadi is from the Misseriya ethnic group, mostly present in the Sudan and Chad. The Panel notes that his involvement in the conflict in Vakaga could lead to the arrival of additional foreign fighters.

After the attack against FPRC positions in Am Dafok on 14 October, numerous Chadian identification papers were collected by the MLCJ/PRNC fighters from FPRC fighters. Copies of the documents were shared with the Panel and are archived at the United Nations.

As it is common to find people with dual citizenship in border areas, these identification papers do not prove that the FPRC is mainly comprised of foreign fighters, as MLCJ/PRNC have claimed. However, it is clear that FPRC has the capacity to recruit fighters living in Chad, including members of the Rounga community who would be interested in carrying out acts of revenge following the fighting in Birao.³⁶

³² Confidential report, 16 September 2019.

³³ Meetings with armed group representatives, Kaga-Bandoro, 5-9 September 2019.

³⁴ Meetings with confidential sources, Kaga-Bandoro and Mbrès, 5-9 September 2019.

³⁵ Meetings with armed group representatives, Kaga-Bandoro, 5-9 September 2019.

³⁶ Meeting with Rounga community leader, Bangui, 12 September 2019.

Annex 3.11: Burned and looted houses in Birao.

Pictures taken by the Panel in Birao on 3-5 October 2019.



Annex 3.12: Further information on the humanitarian situation in Birao.

The heavy rains in September and October 2019 worsened the living conditions on the IDP sites. Poor living conditions combined with intercommunal tensions and reports of weapons circulating within the sites created a feeling of fear amongst residents of the displaced sites.⁴ During a two-week period, UNHCR registered 72 protection incidents, predominantly gender-based violence, but also violations of physical integrity and freedom of movement.⁵ Children were particularly vulnerable and a number of children associated with armed groups were registered.⁶ On 21 October, a group of displaced youth protested at the MINUSCA site against a perceived lack of security on the site and requesting relocation (see photos below). This group claimed that Bornou, Haoussa and Rounga civilians faced constant threats from Kara youth who prevented them from reaching their farms.⁷

IDPs protesting on 21 October 2019 asking to be relocated for fear of violence on the site. Pictures obtained by the Panel from a confidential source on 22 October 2019.



Annex 3.13: Information on the lucrative business of hunting ammunition.

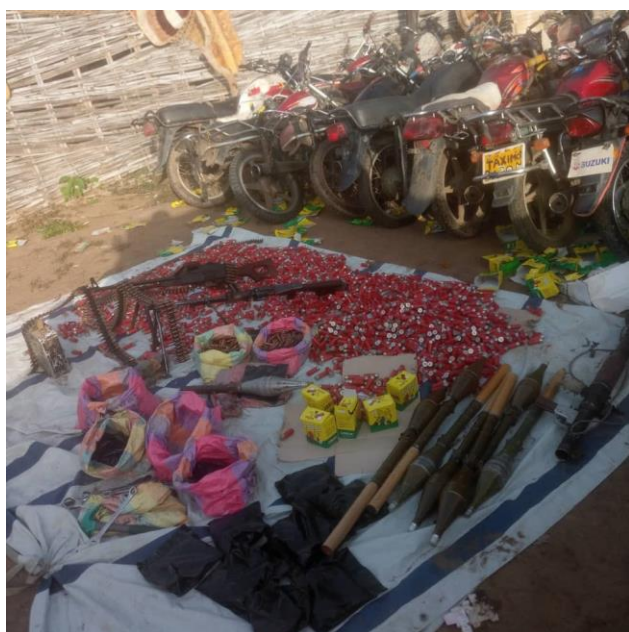
Most of the hunting ammunition trafficked by traders in Birao come from the Sudan (see picture nr. 1 below, with “Taital – Sudan”).³⁷ The importation of hunting ammunition is a very lucrative business. While one box with 240 rounds of hunting ammunition reportedly costs FCFA 150,000 (\$250) when purchased in Sudan, the same box is reportedly worth FCFA 180,000 (\$307) in the CAR. Birao merchants resell the ammunition mostly in Bria.³⁸

³⁷ Meetings with merchants and confidential sources, Birao, August and October 2019.

³⁸ Idem.

Annex 3.14: Pictures of the weapons, ammunition and motorcycles reportedly seized by the FPRC from the MLCJ in Am Dafok.

Pictures obtained from confidential source on 18 July 2019.



Annex 3.15: FPRC communications on the trafficking of weapons and (hunting) ammunition.

Press statement of 17 July 2019 of Nourredine Adam, received from a confidential source on 18 July 2019.

FRONT POPULAIRE POUR LA
RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
PRESIDENCE
N° 021/FPRC/BEN 019



République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE

En date du 14 juillet 2019, la base militaire du FPRC à Am-Dafock a été attaquée par des criminelles contrebandiers trafiquants des munitions qui n'ont aucune existence politique. Le bilan est lourd des conséquences.

Le Bureau Exécutif National du FPRC condamne fermement cette attaque et affirme sa volonté et sa détermination de lutter contre les actes criminels et de banditisme dans les zones sous son contrôle, susceptibles de perturber le processus de paix en cours. Et ce, quel que soit son auteur.

Le Bureau Exécutif National du FPRC réaffirme sa pleine adhésion à l'APPR-RCA et souligne sa volonté à agir de bonne foi et sans délai pour la mise en œuvre accélérée de l'APPR-RCA. Il met ainsi en garde tout individu, groupe d'individus ou organisation criminelle qui espère profiter des « vides sécuritaires » actuelles dues au démantèlement des barrières illégales pour se livrer à des trafics et activités criminelles qui troubleraient la sécurité dans les zones sous son contrôle. Des dispositions ont été prises et la réponse du FPRC pour préserver les acquis du processus de paix en cours sera ferme.

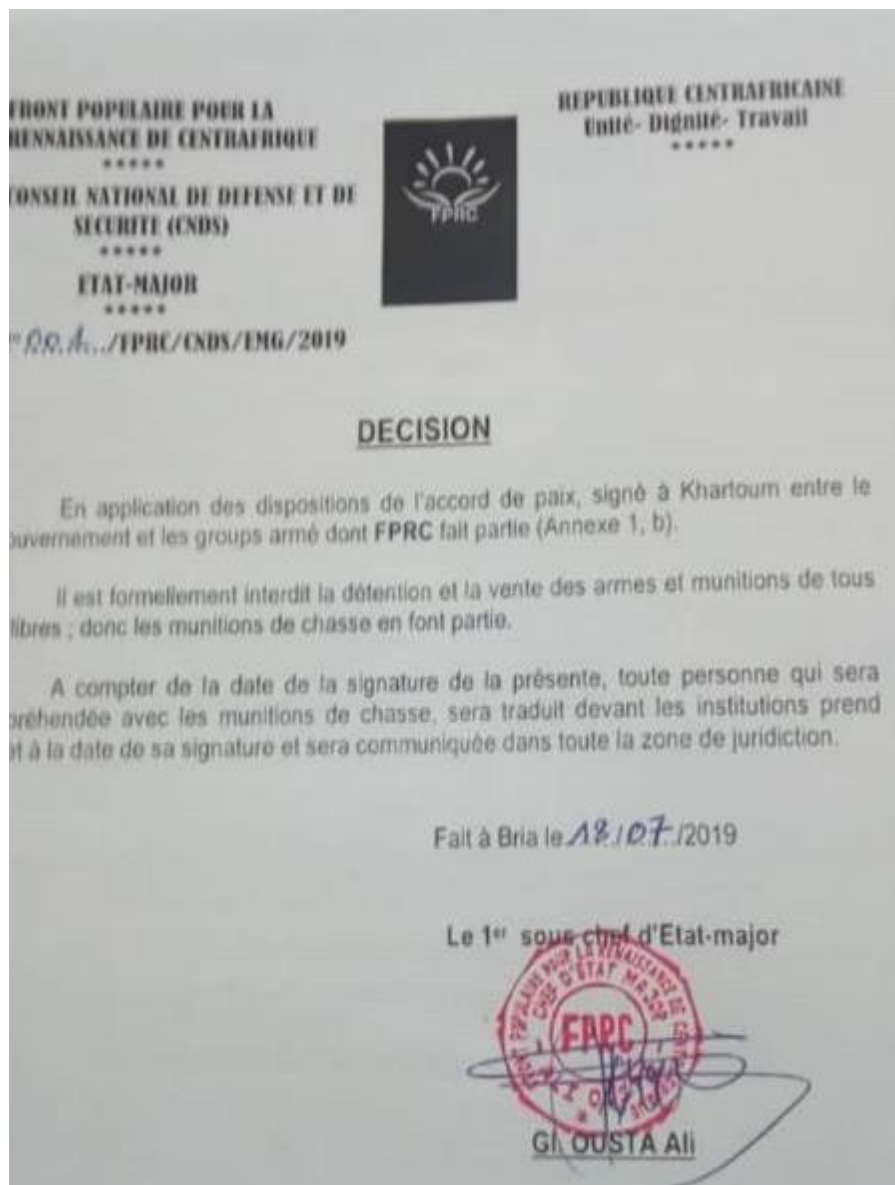
Le Bureau Exécutif National du FPRC demande avec insistance l'accélération de la mise en place des dispositifs sécuritaires transitoires prévus dans le cadre l'APPR-RCA (article 16 et 17) afin de pouvoir répondre aux enjeux et les défis sécuritaires dans la zone.

Fait à Birao, le 17 juillet 2019

Le Vice-Président

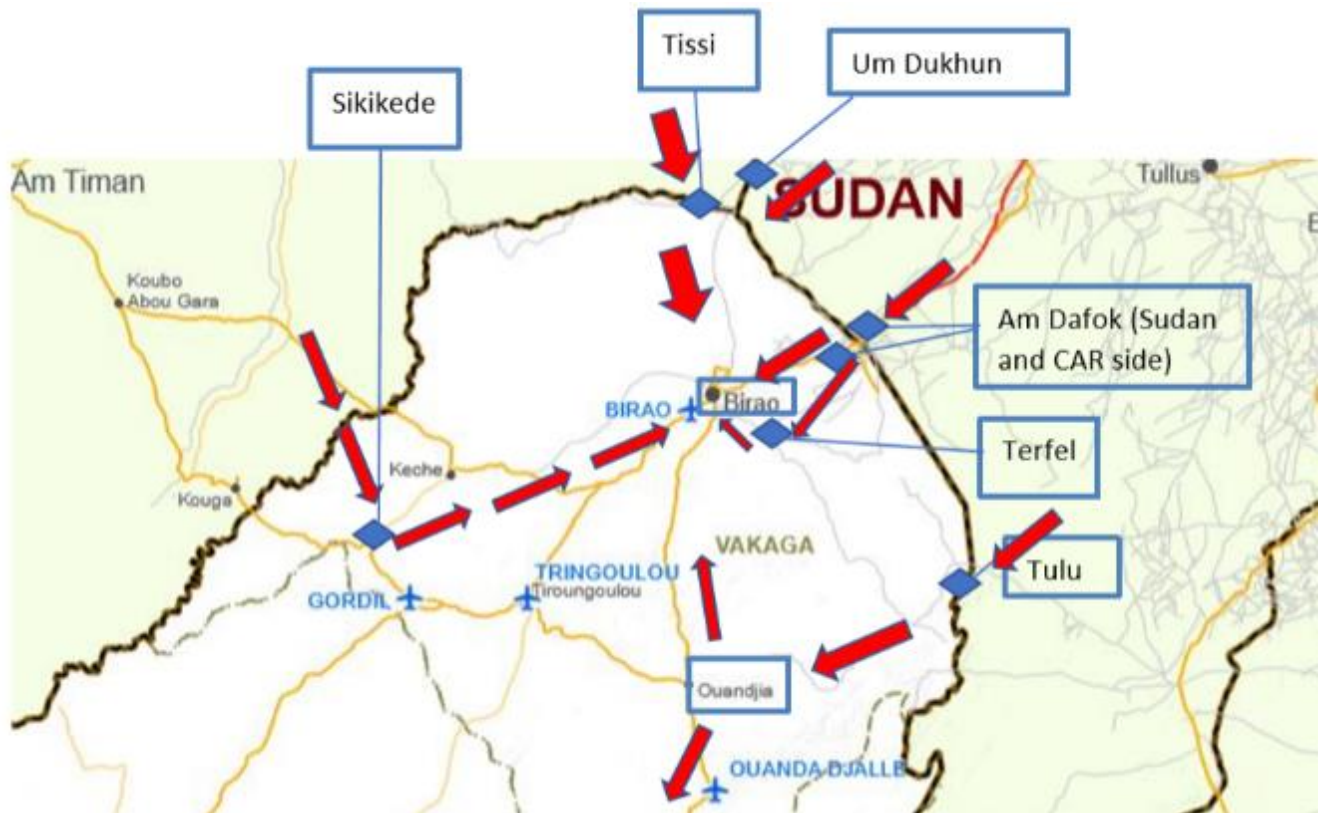
Général Nourredine ADAM

Decision of 18 July 2019 of “general” Ali Ousta, received from a confidential source on 19 July 2019.



Annex 3.16: MLCJ's acquisition of military equipment and FPRC's loss of military material and vehicles

Map of trafficking routes and trafficking hubs of MLCJ, RPRC, MLCJ and Kara traffickers



Pictures of FPRC weaponry seized by MINUSCA peacekeepers in Birao in early September 2019, obtained by the Panel from a confidential source on 5 October 2019.



Pictures of FPRC fighters in Birao on 1 September 2019 (the FPRC fighter in the first picture carries ammunition and a machine gun similar to the one seized by MINUSCA peacekeepers), received from confidential source on 3 September 2019.



Pictures of an FPRC pick-up vehicle with mounted twin-barreled anti-aircraft canon, before and after the attack in Am Dafok on 14 October 2019, received from confidential sources on 5 and 22 October 2019.



Abdoulaye Miskine is pictured in the photo on the left above (in the middle, in front of the mounted pick-up) which was reportedly taken in the village Garada, Vakaga prefecture, where Miskine was reportedly “on mission” to provide food to the local population. The vehicle, however, belonged to the FPRC at that time; it was just on loan to Miskine.³⁹

³⁹ Meeting with confidential sources, Birao, 5 October 2019.

Annex 3.17: Additional information on UPC arms trafficking in cooperation with FPRC leaders.

The UPC reportedly continued to acquire weapons and ammunition from and/or through Sudanese territory, with the complicity of elements from the Sudanese Rapid Support Force (RSF) (see also S/2019/608, para. 49, 52 and 53). One UPC representative and trafficker informed the Panel of a transaction that was concluded with the RSF elements in August 2019. In mid-September 2019, the weaponry (500 rocket-propelled grenade launchers and 500 AK-type assault rifles), was reportedly transported to Am Dafok, where “general” Bashar Fadoul agreed to temporarily store it, before being brought to Bokolbo via Birao and Bria. The trafficker declared that UPC has continued to rearm, as the armed group does not trust the Government and President, - amongst others because of the Government’s active recruitment and training of the Presidential guard.⁴⁰ The Panel could not confirm the presence of the weaponry in Bokolbo.

⁴⁰ Meeting with UPC trafficker and UPC fighters, Alindao and Bangui, September-October 2019.

Annex 3.18: Arms trafficking by FPRC and Abdoulaye Miskine.

Picture of Abdoulaye Miskine and Bashar Fadoul in Am Dafok, prior to the Am Dafok attack, received from confidential source on 25 October 2019.



Pictures and screenshots of films of Martin Koumtamadji, alias Abdoulaye Miskine, and well-armed individuals around him, obtained from confidential sources on 21 June and 29 October 2019. The elements in the first picture reportedly belong to the close guard regiment of Miskine. The Panel could not, however, confirm this information, and it remains unclear which elements in the photos belong to FPRC, and which ones may have been recruited by Miskine himself.

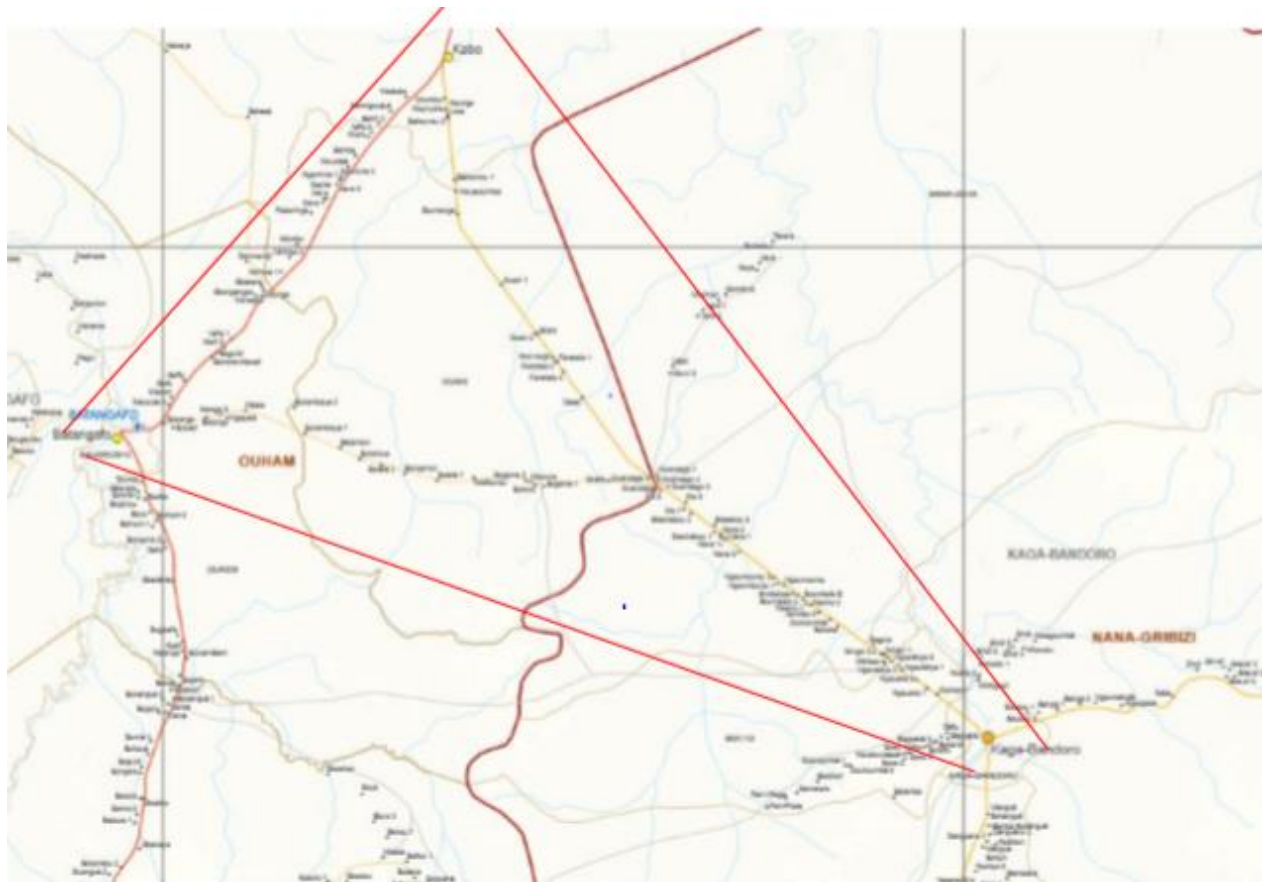




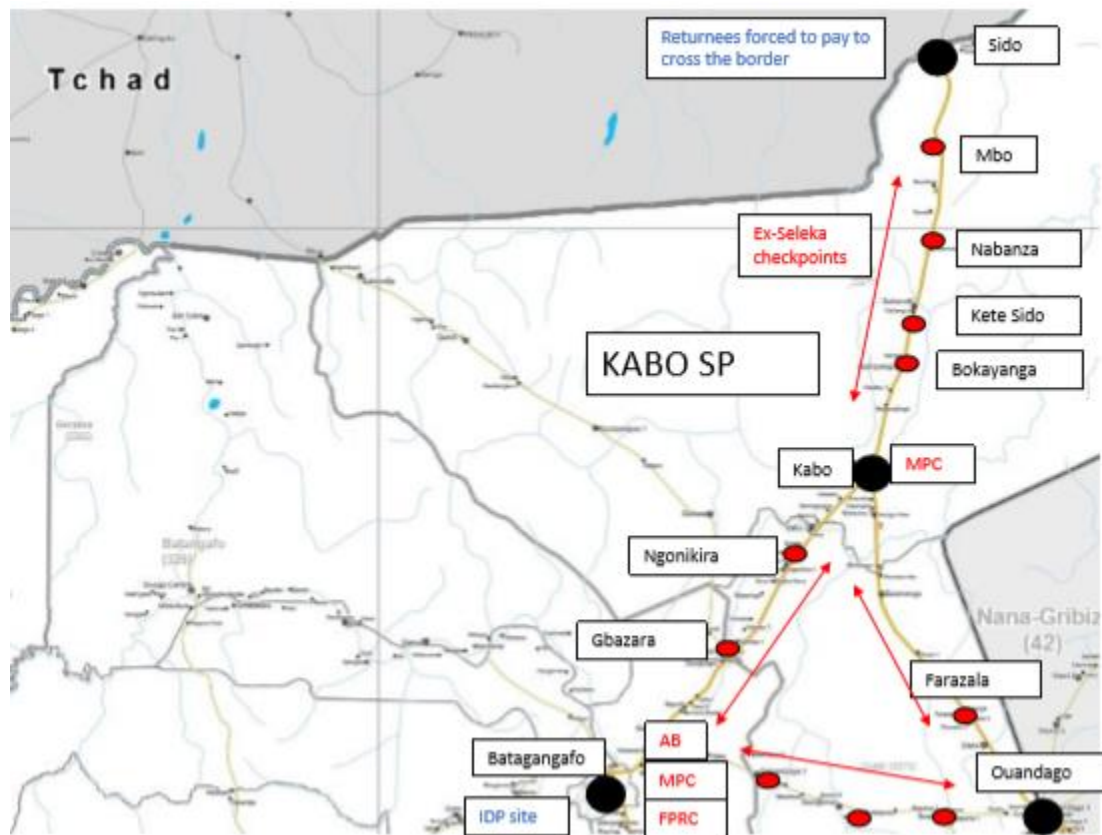
Picture of a vehicle reportedly purchased by Abdoulaye Miskine in July and August 2019, obtained from confidential sources on 2 and 22 August 2019.



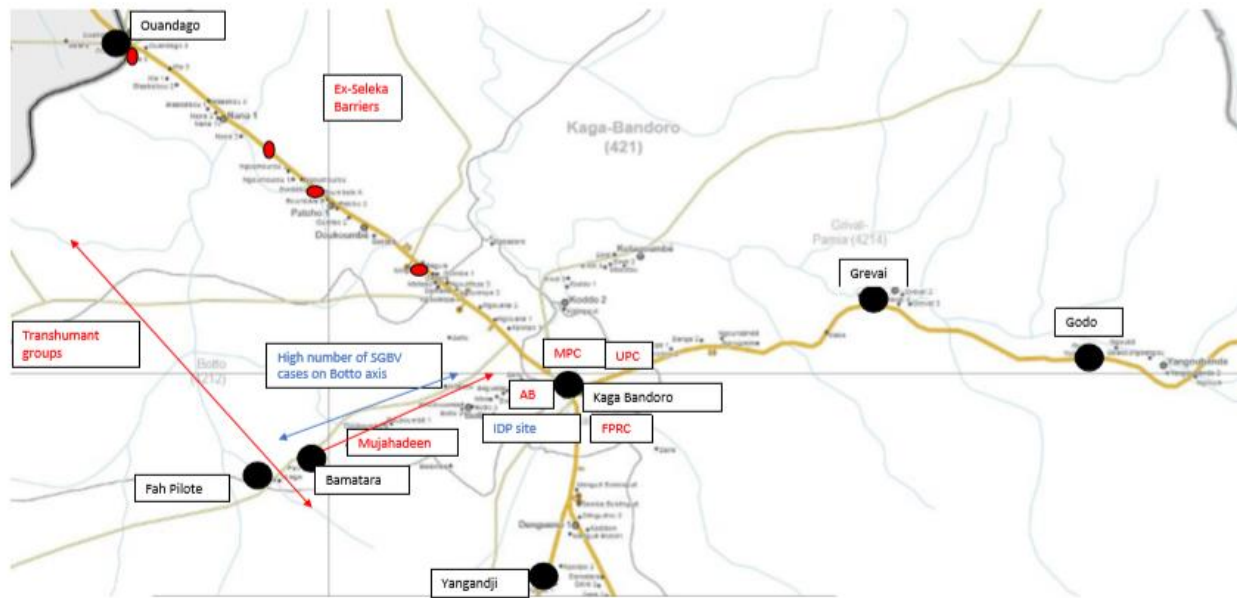
Annex 3.19: Map showing the Kaga-Bandoro-Batangafo-Kabo triangle.



Maps of the checkpoints on the Ouandago-Batangafo-Kabo-Sido axis and on the Kabo-Ouandago axis



Map of Kaga-Bandoro and axes leading out of Kaga-Bandoro



Annex 3.20: Receipts provided by UPC to economic operators in the Bambari area in return for the payment of taxes.

Documents obtained by the Panel from a confidential source on 5 October 2019.

Ministère des Finances
Direction Général
De l'impôt
N° 001

République Centrafricaine
Unité – Dignité – Travail

IMPÔT

REÇU DES IMPÔTS COMMERCIAL

Nom(s) : HAMADOU
Prénom(s) :
Nature d'activité : Commerce
Lieu d'activité : BAMBARI
Préfecture de : Boukoko
Commune : BAMBARI
Montant versé : 250000

Fait à Bokoko le/...../2019

Directeur général de l'impôt



CONVOCAATION

Le Directeur Général de la Mine, Consueur :
Mr/Mme/Mlle : Boukoko De Profession : Collecteur d'impôt
Résident au : Boukoko De se présenter à : Boukoko
De se présenter à : Boukoko le/2019, à partir deh
Pour de raison : Le refus de répondre à cette présente Convocation entrainera à une infraction aux règles qui sera sanctionnée sévèrement.

LE DIRECTEUR GÉNÉRAL DE LA MINE



CONVOCAATION

Le Directeur Général de la Mine, Consueur :
Mr/Mme/Mlle : Boukoko De Profession : Collecteur d'impôt
Résident au : Boukoko De se présenter à : Boukoko
De se présenter à : Boukoko le/2019, à partir deh
Pour de raison : Le refus de répondre à cette présente Convocation entrainera à une infraction aux règles qui sera sanctionnée sévèrement.

LE DIRECTEUR GÉNÉRAL DE LA MINE

Annex 3.22: CV of Abdel Rahim Mahamat Kidessi, available on his LinkedIn profile.

Available at <https://www.linkedin.com/in/abdel-rahim-mahamat-b0495190/>

[accessed on 29 October 2019]

Contacteur

www.linkedin.com/in/abdel-rahim-mahamat-b0495190/ (LinkedIn)

Principales compétences

Gemmologiste / EXPERT
EVALUATEUR

ABDEL RAHIM MAHAMAT

Entrepreneur indépendant
Paris Area, France

Expérience

DIAMANCO
Entrepreneur indépendant
janvier 2016 - Present
France

DIAMANCO
Entrepreneur indépendant
janvier 2016 - Present
FRANCE

ROYALE / E-SOLAR / NAKATO MINE
ADMINISTRATEUR DE SOCIÉTÉS
janvier 1997 - Present
BANGUI / RCA

Avec une expérience de plus de 20 ans, je serai votre partenaire professionnel fiable pour vos projets d'investissements dans le domaine des mines : exploitation, évaluation, achat de diamant et or.

Formation

HRD / IGI
GEMMOLOGISTE / EXPERT-EVALUATEUR EN DIAMANT ET OR, GEMMOLOGIE · (2000 - 2013)

HRD (Antwerpen Diamond High Concil), IGI (Institut Gemmologique International)
EVALUATION, EXPERTISE DE DIAMANTS TAILLÉS ET BRUTS

Annex 3.23: Evidence of Aimé Moubamou's business connections with Abdoulaye Hissène.

Evidence of the presence of Aimé Moubamou and Abdoulaye Hissène in Nairobi, Kenya (September 2014). At that time, Abdoulaye Hissène was attempting to sell undeclared gold.⁴¹

Documents seized at Abdoulaye Hissène's house in Bangui on 16 August 2016 and obtained by the Panel on 18 October 2016.

SENTRIM
HOTELS & RESORTS

SENTRIM KENYA LIMITED (ITA SIXEIGHTY HOTEL, NAIROBI)
Kenya: 111 G. Box 45426 - 00100, NAIROBI, Kenya | Tel: +254 20 219880 | Fax: 020 243170
Email: reservation@sentrim-hotels.com | Website: www.sentrim-hotels.com

PIN NO: P90595575K | VAT NO: 3016160V

INFORMATION COPY ONLY

Page: 1/2

AIME ALFRED MOUBAMOU

Rwanda

A/R Number:

Invoice No	:	
Room	:	1022
Arrival	:	02/09/2014
Departure	:	10/09/2014
Adults/Children	:	2/0
Voucher	:	
C/O Time	:	14:39
Cashier / No.	:	KWaku, Goshulu: 7171

Hilton
NAIROBI

Page No. 1 of 2

INFORMATION INVOICE

Page: 1 of 2

Hon. Issano Abdelouayh
Bangui
Bangui
Central African Republic

AR No. 1

Currency: KES

Room	:	1710
No. of Persons	:	1
Arrival	:	02.09.14
Departure	:	05.09.14
Confirmation No.	:	5462696
Room Rate	:	USD
C/O by	:	
C/O Time	:	20:00
HHonors No.	:	
Invoice No.	:	
Printed By	:	DAMK
Date	:	05-SEP-14 07:36 pm

Below evidence of Aimé Moubamou and Abdoulaye Hissène's presence in Ndjaména, Chad (December 2014). At that time, Abdoulaye Hissène and his associates were negotiating with the company Mezcor in view of the sale of Chadian crude oil.⁴²

⁴¹ See S/2017/639, paras. 44-49; S/2017/1023, paras. 42-43. See also The Sentry, *Le règne de la terreur, un business florissant en République centrafricaine*, Novembre 2018, p.22-27.

⁴² Idem.

Hotel bill of Aimé Moubamou. Documents seized at Abdoulaye Hissène's house in Bangui on 16 August 2016 and obtained by the Panel on 18 October 2016.



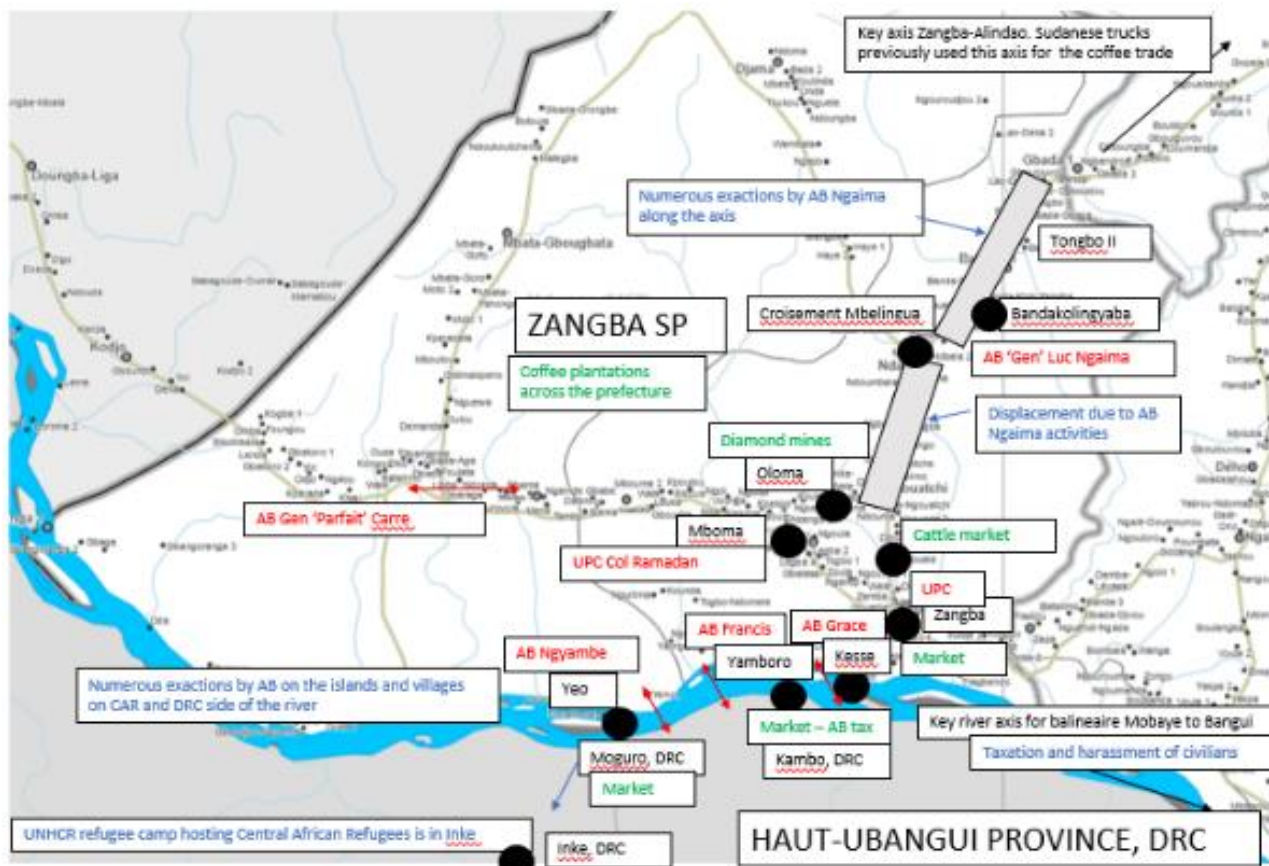
Below a picture of Abdoulaye Hissène in Ndaména, posted on Aimé Moubamou's Facebook page on 21 December 2014.

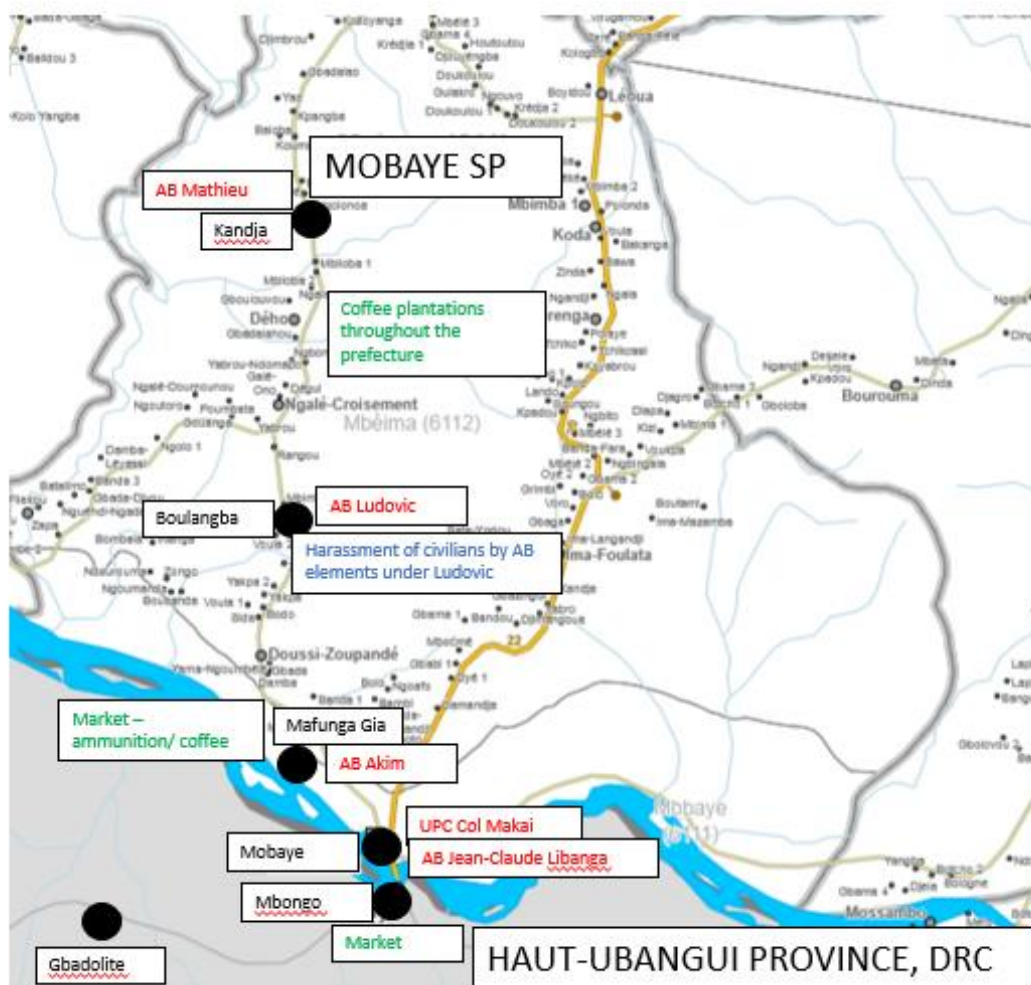
Available at <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=577617722370068&set=a.577526729045834&type=3&theater> [accessed on 1 October 2019]



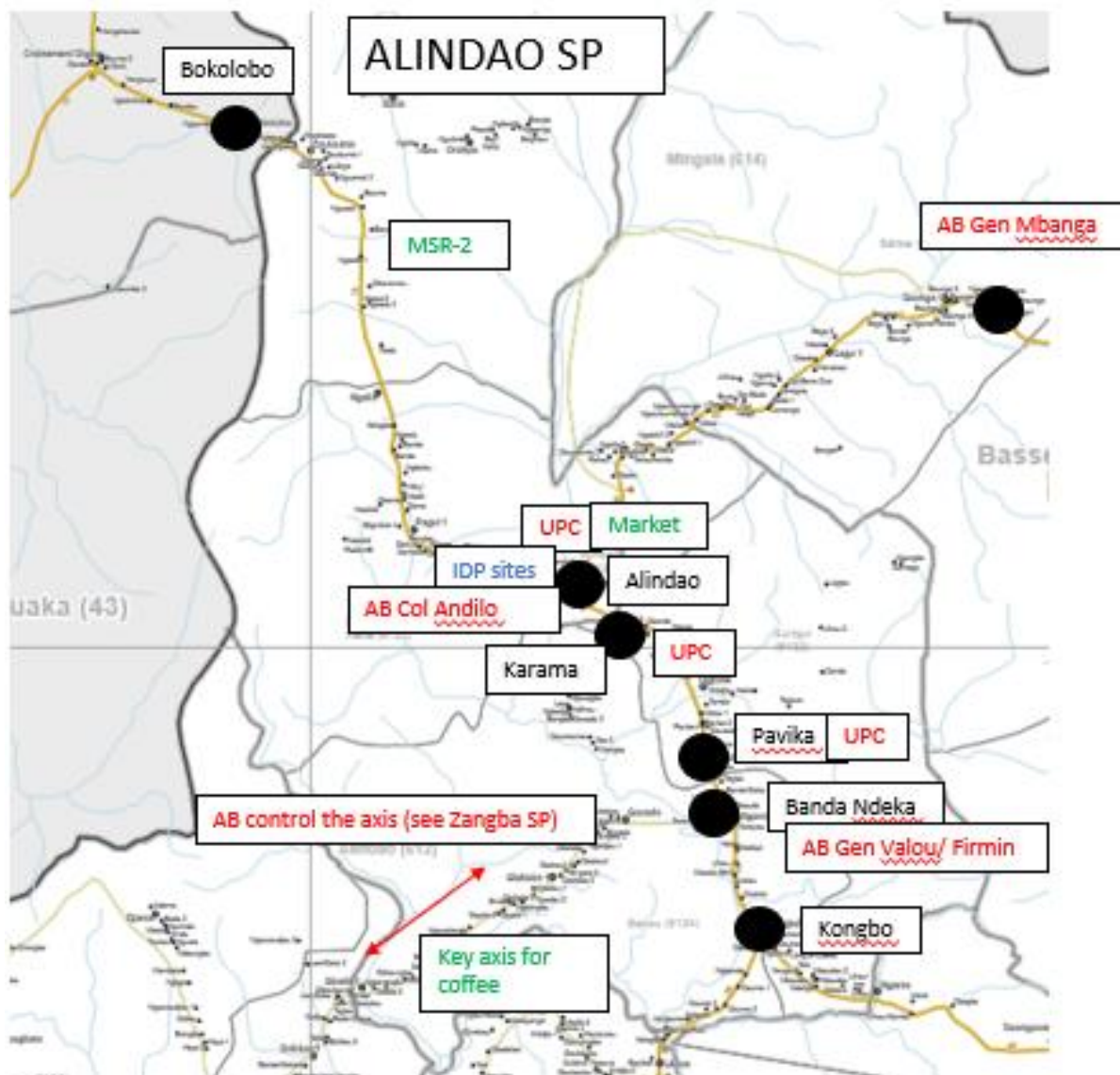
On 24 October 2019, the Panel was also shown by a confidential source pictures of Aimé Moubamou which were reportedly taken in Oyo (Rep. of Congo) and Switzerland. Both those travels were made in the context of Abdoulaye Hissène and his associates' negotiations with the company Mezcors regarding the sale of Chadian crude oil.

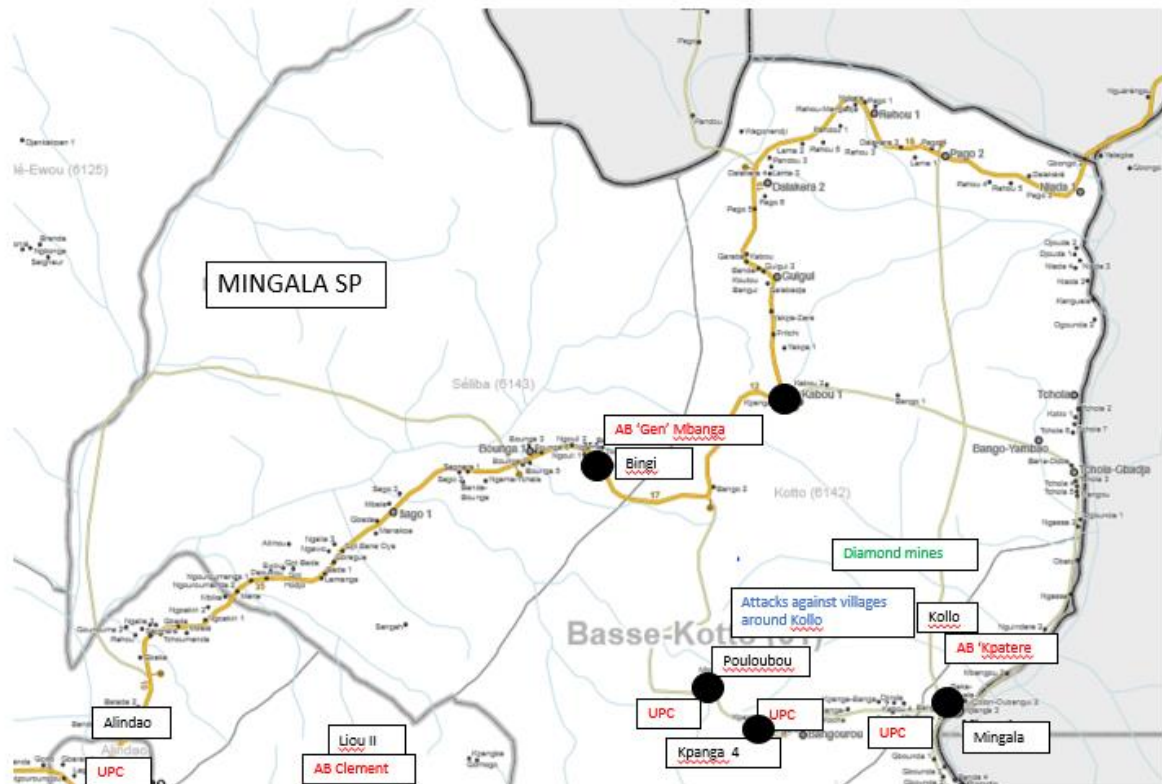
Annex 4.1: Maps of the sub-prefectures of Basse-Kotto











Annex 4.2: Letter from anti-balaka leader 'Colonel' Ngyambe of 16 August 2019.

Letter obtained by the Panel in Mobaye from confidential sources on 17 September 2019.

16/08/2019

République Centrafricaine
Unité, Paix, Travail
Sous-préfecture de ZANGARA

DÉSIGNATION TENUE LE GÉNÉRAL ADJONCT
NGUAMBI BIEN VENUE

1ère LAISSER PASSER LA population libre

ORDRE DU JOUR Confortement entre nous la population libre.

Monsieur le préfet de la basse Kotto de Mobaye
Nous constatons que la guerre n'a pas de
solution de la nous prenons fin à partir aujourd'hui
DU NOM de la Président de la République Sous préfet le Maire
de la commune les chef de Group et le chef de village
Appartenir d'aujourd'hui Nos éléments ont pris fin

Nous voulons que la paix règne entre nous les Population
sur la piste du fleuve Ballénou les pèlerins entre librement
au niveau du Marché. Vouloir de venir aussi fréquemment

NB Nous étions passer beaucoup des Monde
Tous les Groupement du chef des Groupes ces sont venue
plus de deux cent personnes dans la liste de famille de présence
le pasteur DAMA-Antoine et Remerci beaucoup. Cette Remerci
Comme notre pays de et pèlerins la paix Nous voulons
habiter sous la loi. Clôture de l'annuaire et à l'effort commun

Fait A Yessou Vendredis le 16/08/2019

DE ZANGARA
RDR
NGUAMBI
BIENVENUE

Jeg

Annex 4.3: Predatory acts against civilians by anti-balaka elements in Satema, Mingala, Zangba, Kembe and Alindao sub-prefectures.

The self-defence/anti-balaka groups in Basse-Kotto prefecture have adopted a predatory attitude towards civilians across the prefecture; some of their activities are summarized below.

Sexual violence, forced marriages and ritual killings prevalent in Basse-Kotto prefecture

A large percentage of human rights violations committed by anti-balaka elements in Basse-Kotto were against women within their own communities and have been used as a method by anti-balaka leaders of maintaining control within their localized area of operations.⁴³

In Satema sub-prefecture, cases of forced marriage and sexual slavery were provided to the Panel dating from 2017 through September 2019.⁴⁴ In Ngaba for example, in 2017 women had been kidnapped by the anti-balaka including a military commander named Denis Azoundanga⁴⁵ and had then been sold to other anti-balaka elements for as little as FCFA 3,000 (about \$5). Denis Azoundanga has remained active in Ngaba and along the axis to Mobaye (see map below). More recently in June 2019, in Kembe, the anti-balaka leader ‘General’ Barthelmy Ngandji took two women hostage keeping them in a church asking for FCFA 30,000 (\$51) for each woman.⁴⁶

Other cases in Satema involved ritualistic killings linked to the diamond mines. Anti-balaka under Aime Ngbando who control the mines in Yangbassi believe that such killings yield greater profits for the mines. For example, a 14-year-old girl from Yangbassi was killed in a ritualistic way by the anti-balaka from Ngaba to support increased profits from the Yangbassi mines.⁴⁷

The kidnapping and illegal detention of 11 women and killing of a youth by anti-balaka fighters led by colonel Ngyambe in Zangba sub-prefecture.

During its mission to Zangba, the Panel was given details of an incident where an anti-balaka group comprising around 10 men led by ‘colonel’ Bienvenue Ngyambe (Yeo island) and two other well-known local leaders ‘cdt majeur’ Francis (Yamboro island), and Grace à Dieu Bedambe (Kesse island) kidnapped 11 women in March 2019 on islands close to the DRC after killing a youth who had accompanied them.⁴⁸

Each of the local anti-balaka leaders along the river axis was in charge of an island close to their village of origin. Although the anti-balaka group moved back and forth, the majority of their relatives were displaced in DRC close to the islands. During the dry season the DRC can be reached by foot from the islands where anti-balaka elements tax cross-border trade activities.

⁴³ Panel’s mission to Basse-Kotto prefecture, 12-18 September 2019.

⁴⁴ Idem.

⁴⁵ Meeting with local authorities and confidential sources, Mobaye, 13-17 September 2019.

⁴⁶ Idem.

⁴⁷ Idem.

⁴⁸ Panel’s mission to Basse-Kotto prefecture, 12-18 September 2019.

In March 2019, on the day of the event, 11 women carrying three babies, together with three youth, attempted to cross into Kangbo, DRC via the island closest to Zangba to sell goods including palm oil. Anti-balaka elements were waiting to ambush them as they came through. After tying up the eldest youth who was around 18 years old, they used sticks to beat the women to move them into the four pirogues. Then they moved by pirogue to Kesse and then Yamboro. It was in Yamboro where the anti-balaka elements, under the overall command of Ngyambe, beat the 18-year-old until he passed out, repeatedly climbing on his head. When they thought he was dead they untied him and put him into the pirogue. At the moment they threw him into the river, he moved attempting to hold onto the pirogue. Under the instructions of Francis, an anti-balaka element took a machete to hit him as the youth then stood up in the shallow water, Francis instructed another element to shoot him. The anti-balaka element missed so Francis gave him his own weapon and instructed him to shoot him, which he did eventually killing him. His body was left in the water.

After the killing of this youth, the anti-balaka divided the women into two groups with one staying with Francis and the other went to Yeo with Ngyambe. Grace then called by phone from Kesse, using the Congolese network, to say that UPC fighters were coming to attack. The anti-balaka elements then brought all the women together and locked them up before leaving, reportedly to fight with UPC. In the days which followed, the detainees were transferred between different islands and villages, including in DRC, in the same area close to Yeo. The wives of the anti-balaka also served as guards for periods when the anti-balaka were fighting and also threatened to kill the women themselves if their husbands were killed by UPC. During this period, some of the women were taken by anti-balaka elements and raped. At another moment, Ngyambe took all of the women to one island and threatened to summon them one by one and that they would be executed.

Eventually, after moving the women back and forth between islands and CAR and DRC, 'colonel' Ngyambe said they would either be killed or their families would need to pay a ransom of FCFA 120,000 (about \$200) for each woman. Gradually all of the women were released in April 2019, more than three weeks after being initially captured as their families found the payment for the ransom. In September 2019, some of the women were still repaying this ransom sum back to their families and other debtors.

Annex 4.4: Letter written by local authorities describing Luc Ngaima and other anti-balaka individuals.

Document obtained by the Panel in Mobaye from confidential sources on 17 September 2019.

2

TELEPHONEUR A E A N G E A. NOUS, ESPERE LE DRO QUI EST SUR LA
RIVIERE SANGUI-KETTE : QUI EST ENTRE MOBAYE - SANGHA.

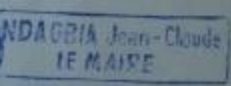
14.- LES GROUPE ARMES UNION POUR LES PEUPLES CENTRAFRICAINS (U.P.C.)
EST TOUJOURS DE LA JUSTICE DANS LEUR DROIT. IL NE LAISSENT PAS LE TEMPS
A LA MAIRIE DE FAIRE SON TRAVAIL.

15.- POUR LES AUTOS-DEFENSES : NGAIMA LON, LE GENERAL, NGUAMBI SON
ADJOINT, ET FRANCOIS, LE COLONEL, LASSORAMA, LE CAPITAINE, NGANCOSSI, LE
LIEUTENANT, SUR CEUX LA, ILS ONT BLOQUE L'ACTIVITE DE LA MAIRIE DE OUMBE.

EXCELLENCE! NOI LE MAIRE DE LA COMMUNE DE OUMBE, ET MA POPULATION
SONT DEHORS VOTRE POUR VOS SOUTENIR DANS L'ELECTION.

QUE DIEU VOUS BENISSE./.-

LE MAIRE DE LA COMMUNE DE OUMBE
A E A N G E A.-

Annex 4.5: CAR-DRC cross-border trafficking in arms and natural resources in Basse-Kotto prefecture.

Hunting ammunition and weapons continued to be smuggled across the Ubangui river from the DRC, often in exchange for diamonds and gold extracted in CAR, as was highlighted in previous Panel reports (S/2016/1032, paras. 143-149; S/2017/1023, para. 106-107, 247-255; S/2018/729, para. 108; S/2017/639, para.92).

Aside from looting, the illegal exploitation of natural resources has remained an important source of income for armed groups operating in. Therefore, the acquisition of weapons and ammunition remained essential to the anti-balaka and UPC groups' survival. These groups have continued to fight for the control of mining areas and weapons' border entry points. This was illustrated by the 28 August 2019 fighting in Kollo, which UPC wanted to seize control, as mines there are lucrative for buyers from DRC purchasing rough diamonds in the area.⁴⁹

In the Kembe sub-prefecture, anti-balaka 'generals' Aimé Ngbando and Denis Azoundanga, who controlled the gold and diamond mines on the Dimbi-Satéma and Dimbi-Bourouma axes, regularly received boxes of hunting and conventional ammunition coming from Gbadolite and Kota Koli, DRC (see map in annex 4.1), in exchange for gold and diamonds.⁵⁰ On many occasions, buyers from the DRC crossed the river by pirogue to arrive in Satema, and then travelled by motorcycle to the villages of Bidou and Yangbassi to exchange goods with the 'generals' and their elements (see map in annex 4.1).⁵¹ The buyers also picked up gold extracted in the villages of Ngbikouma and Ngbata.⁵² Three Congolese traffickers' names were reported to the Panel, which intends to communicate them to the CAR and DRC authorities.

In Mobaye sub-prefecture, anti-balaka 'general' Akim controlled the Mafunga Gia market, which is known as a weapons-trafficking hub (see map in annex 4.1),⁵³ and anti-balaka elements from Yeo reportedly crossed the river to the Mogoro market in the DRC when they needed weaponry.⁵⁴

UPC established strategic bases along the river. For example, in Zangba and Mobaye, during the Panel's visit to UPC brigades along the Ubangui river,⁵⁵ armed UPC elements explained their role as preventing foreign infiltration and smuggling of prohibited goods. However, it was precisely in these locations that the UPC weapons and ammunition coming from Gbadolite were smuggled through Kambo, DRC, into the CAR territory (see map in annex 4.1).⁵⁶

⁴⁹ Meeting with local authorities and confidential sources, Alindao and Mobaye, 13-17 September 2019.

⁵⁰ Meeting with local authorities and confidential sources from Dimbi and Satéma, Mobaye, 14, 15 and 16 September 2019.

⁵¹ Idem.

⁵² Idem.

⁵³ Meeting with confidential sources and local authorities, Mobaye, 15 and 17 September 2019.

⁵⁴ Idem.

⁵⁵ Visit of UPC 'brigades fluviales' and UPC bases, Zangba and Mobaye, 14 and 15 September 2019.

⁵⁶ Meeting with local authorities, Mboma, 14 September 2019.

Picture of an anti-balaka element with conventional weapon at his group's base in Mobaye, taken by the Panel in Mobaye on 16 September 2019.



Pictures of UPC fighters armed with AK-type assault rifles at the river brigade in Zangba, taken by the Panel in Zangba on 15 September 2019.



Picture of a UPC fighter armed with AK-type assault rifle at the UPC base in Alindao, taken by the Panel in Alindao on 14 September 2019.



Annex 4.6: Humanitarian situation and activities of groups locally referred to as LRA in the Obo area.

The humanitarian situation in the remote south-east of the country has been negatively impacted by the changing dynamics of armed groups operating there, with women and youth particularly vulnerable.⁵⁷ The arrival of FPRC in 2019 to Zemio and Mboki has led to some tensions in these two towns (see map below). At the same time, UPC's expansion to the border with South Sudan and its collaboration with groups from the Haut-Mbomou prefecture, referred locally as the Lord Resistance Army (LRA) - hereafter "LRA" - has not only increased insecurity for communities, but also threatened the further closure of the border (see section V of the report, paras. 112-113) and those carrying out livelihood activities outside of the main hub of Obo. The Panel could not confirm the actual affiliation of those local groups with the sanctioned entity LRA of Joseph Kony.

UPC presence restricting livelihoods and exacerbating ethnic tensions

In Haut-Mbomou prefecture, UPC has gradually expanded its presence, as the armed group has followed herders fleeing armed group violence and illegal taxation elsewhere (see S/2018/1119, paras 128-130). This expansion has been accompanied by UPC attacks and exactions against civilians. For example, in September and October when travelling from Mboki to Bambouti, UPC elements were responsible for a series of violent incidents against farmers, hunters and villagers including the attack on a hunting group on 12 September, around 35km north of Obo. The initial attack resulted in the death of three hunters; the next day, an exchange of fire with a group of FACA elements and hunters which had gone to collect the bodies led to the death of a FACA soldier and of several UPC elements.⁵⁸

UPC also collected cattle or payments from the Fulani and in the absence of the former,⁵⁹ also asked families to hand over their sons (see S/2019/608, annex 4.2).⁶⁰ The links to the UPC rendered the Fulani community vulnerable to community violence stemming from negative perceptions including actors based in neighbouring countries.⁶¹ The

⁵⁷ At risk yet still resilient: violence against women and youth in eastern CAR and northeastern DRC, Crisis Tracker, Invisible Children, September 2019.

⁵⁸ Meeting with local authorities and representatives, Obo, 27 and 28 September 2019.

⁵⁹ Meeting with Peulh community leader, Obo, 25 September 2019.

⁶⁰ Meetings with confidential sources, Obo, 27 September 2019.

⁶¹ Meeting with international NGO, Bangui, 12 September 2019.

South Sudanese Governor of Tamboura, for example, made the departure of Fulanis from Bambouti one of the conditions for the reopening of the border closed on 21 February 2019,⁶² while in DRC clashes between Fulanis and communities have become increasingly common.

Human rights violations by UPC mixed brigades in Mboki and Zemio

Abdoulaye Mahamat Garba had commanded UPC in Mboki since 2017. Since having assumed a position in the follow-up committee to the Agreement in Bangui since July 2019,⁶³ the former UPC second-in-command “general” Ahmat Bouba⁶⁴ has taken over as UPC local leader. Reportedly, the two however have reportedly maintained regular contact with one another via satellite phones, and Garba has remained in actual command.⁶⁵ UPC has established control over Mboki with five checkpoints in the town and along the Mboki-Zemio and Mboki-Obo axes.⁶⁶ Taxes were not only collected at barriers but from entire villages. For example, in Maboussou on 8 May 2019, UPC demanded FCFA 10,000 per household (\$16).⁶⁷ The UPC mixed brigade – an illegal local ‘gendarmerie’ set up by the armed group - has also imposed its own version of the law in both towns and beaten to death at least three individuals in their detention centres.⁶⁸

Insecurity and impact of armed group activities on IDPs

The ferry at Dembia, which had blocked access to Zemio from Bangassou since early 2018, was finally repaired in August.⁶⁹ In July, several thousand tentative returns of CAR IDPs from Zapai in the DRC were also reported although 25,000 remained.⁷⁰ However, UPC has continued to tax returnees at illegal checkpoints along the Mbomou

⁶² On 4 September, the UPC arrived in Bambouti from Mboki claiming to providing security for the Peulh but after negotiation with the Prefet of Obo left on 6 September. The armed group then returned on 19 October with around 50 UPC elements who had reportedly come from Mboki, Zemio and Tamboura (CAR). Meeting with local authorities, Obo, 28 September 2019.

⁶³ Meeting with local authorities, Obo, 27 September 2019.

⁶⁴ ‘General’ Bouba reportedly received the title of general from the UPC after he personally killed one of the two FACA soldiers in Mboki on 25 June 2017. Meeting with confidential source, Obo, 25 September 2019.

⁶⁵ Meeting with confidential sources, Obo, 28 September 2019.

⁶⁶ Allegedly, UPC leader Ali Darassa requested the removal of these barrier on May 2019 and Garba, the local UPC leader refused to comply with these instructions. Confidential report, 25 May 2019.

⁶⁷ Meeting with confidential source, Obo, 25 September 2019.

⁶⁸ Meeting with confidential source, Obo, 25 September 2019.

⁶⁹ Meeting with international NGO, Bangui, 22 September 2019.

⁷⁰ Meeting with confidential source and international NGO, 30 and 20 September 2019; Confidential report, 13 July 2019.

river separating CAR and DRC, reportedly illegally arresting returnees who had bypassed illegal UPC checkpoints.⁷¹ UPC also entered DRC territory, reportedly killing a CAR refugee on 5 June leading to a temporary closure of the DRC-CAR border.⁷²

“LRA” copycat attacks

A considerable number of incidents reported in Haut-Mbomou prefecture in 2019 were attributed by locals to LRA groups who often abducted youth and women as porters for stolen goods when returning to their camp in the Mbomou forest in the DRC (see map below).⁷³ These “LRA” actions against villages such as Legoua (Obo sub-prefecture) in February 2019, and twice in September 2019, highlighted the challenge for resilience when communities were repeatedly attacked.⁷⁴ Local authorities acknowledged to the Panel that other armed groups also operated in the area, sometimes imitating the “LRA”’s modus operandi, a trend correlating with the deterioration of the local economy. At the same time, some “LRA” groups appeared to be settling down with emissaries from one “LRA” group requesting schooling for their children in Fanzane village, 10km from Zemio in October 2019 (see map below).⁷⁵

Insecurity limiting humanitarian response in Obo

The movement of humanitarian in Haut-Mbomou prefecture has been limited due to the unpredictability of armed group activities,⁷⁶ and the absence of security providers on the axes. Due to the poor state of the roads, MINUSCA has never reached Bambouti and, due to river levels in Kajema, was only able to reach Mboki during the dry season while the FACA, based in Obo, have largely limited themselves to maintaining three checkpoints in town, moving only along the axis to Bambouti when requested or with a payment.⁷⁷ Humanitarians were also requested to pay per diems to FACA elements of FCFA 5,000 (about \$10) on top of fuel to provide security for convoys on the Bambouti axis.⁷⁸

⁷¹ Confidential report, 23 May 2019.

⁷² Confidential report, 5 June 2019.

⁷³ Meeting with confidential sources, Obo, 26 September 2019.

⁷⁴ Meeting with confidential sources and local authorities, Obo, 26 and 27 September 2019.

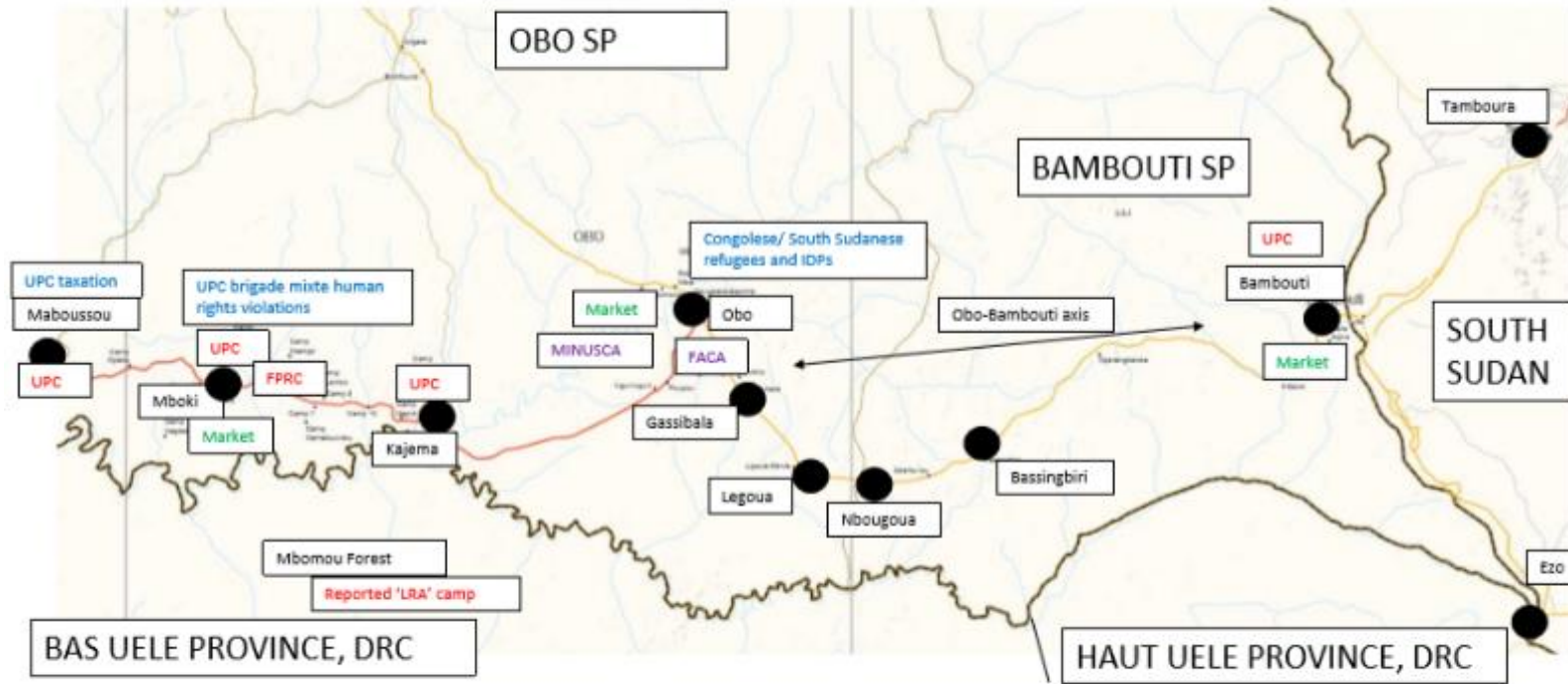
⁷⁵ Confidential report, 6 October 2019; and UN media report at <https://peacekeeping.un.org/fr/haut-mbomou-quand-des-elements-de-groupes-armes-decident-de-scolariser-leurs-enfants> [accessed on 30 October 2019.]

⁷⁶ Meeting with international NGO, Bangui, 22 September 2019.

⁷⁷ Panel visit to Obo, 24-28 September 2019.

⁷⁸ Meeting with international NGOs, Obo, 25 and 26 September 2019.

Map of Haut-Mbomou

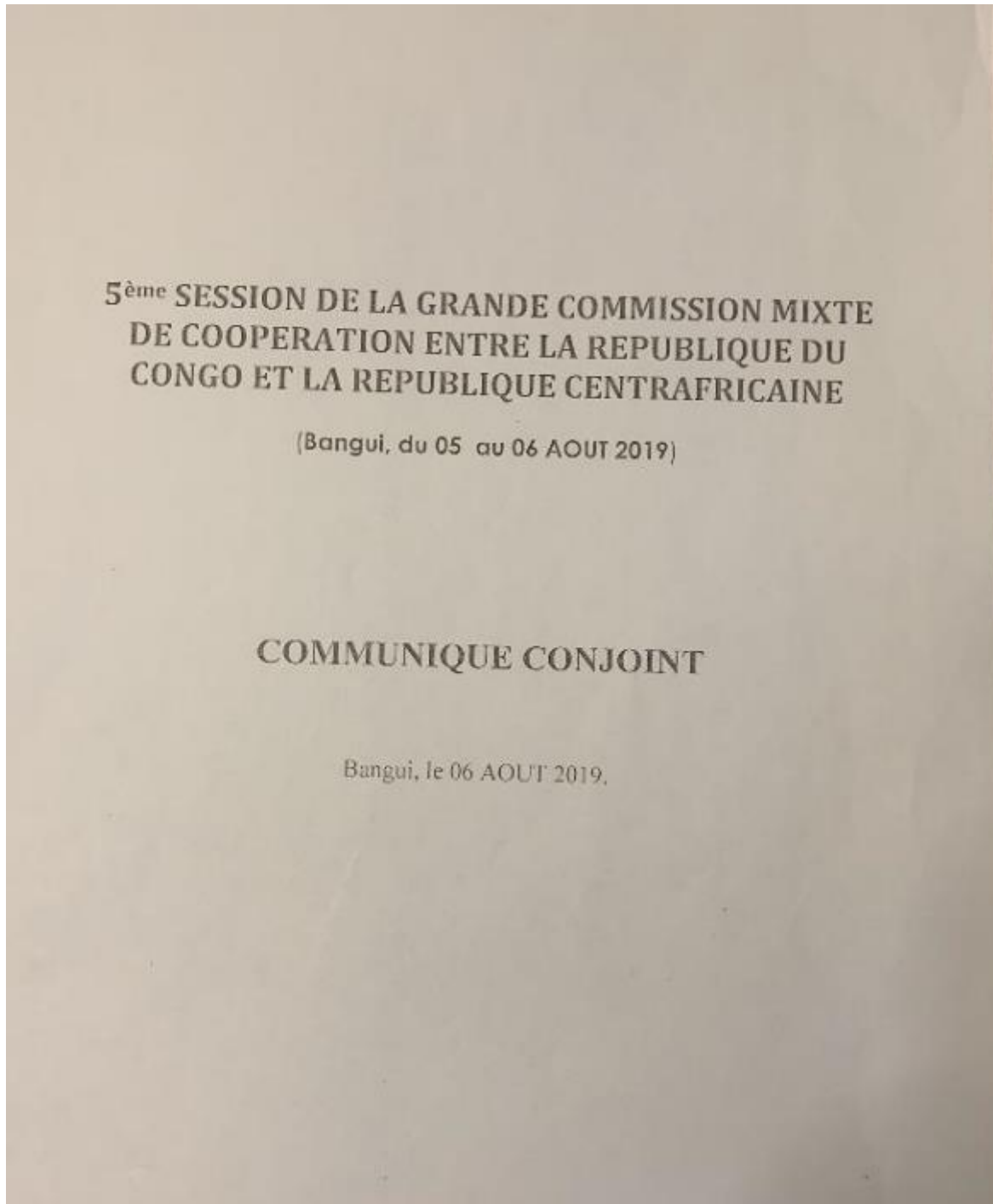


Map of Haut-Mbomou and Mbomou



Annex 5.1: Communiqué of the 5th session of joint commission between the Central African Republic and the Republic of Congo.

Document obtained by the Panel from a diplomatic source on 12 August 2019.



Du **05 au 06 Aout 2019**, s'est tenue à l'hôtel Ledger Plaza de Bangui, la 5^{ème} Session de la Grande Commission Mixte de Coopération entre la République Centrafricaine et la République du Congo.

Les deux délégations étaient conduites respectivement par leurs Excellences, **Sylvie BAIPO TEMON**, Ministre des Affaires Etrangères et des Centrafricains de l'Etranger de la République Centrafricaine et **Jean- Claude GAKOSSO**, Ministre des Affaires Etrangères, de la Coopération et des Congolais de l'Etranger

La cérémonie solennelle d'ouverture des travaux a été ponctuée par les allocutions de Leurs Excellences **Jean- Claude GAKOSSO**, et **Sylvie BAIPO TEMON**, qui se sont félicités de la densité des excellentes relations d'amitié et de fraternité séculaires qui unissent les deux pays, et leurs Chefs d'Etat.

Conformément à l'ordre du jour adopté, les Experts des deux Délégations ont examiné des questions politiques, juridiques et de sécurité, des questions de coopération économique, commerciale, scientifique, culturelle et technique.

Ainsi, les Accords ci-après ont été paraphés et signés:

1. Accord Cadre de Coopération ;
2. Accord relatif aux consultations Politiques régulières ;
3. Accord relatif à la lutte anti braconnage et à l'exploitation illicite des produits forestiers et fauniques ;
4. Accord relatif à l'interconnexion des réseaux de communications électroniques ;
5. Accord de cooperation dans le domaine de la Santé ;
6. Accord tripartite Congo/RCA/UNHCR relatif au rapatriement volontaire des réfugiés centrafricains vivant au Congo ;
7. Protocole d'Accord portant création de la Sous-commission spéciale Défense et Sécurité ;
8. Protocole d'Accord portant création de la sous-commission technique mixte en matière des frontières ;
9. Protocole d'accord de coopération culturelle et artistique ;
10. Programme d'application du protocole d'accord de coopération dans le domaine des sports pour la période 2020-2022 ;
11. Arrangement technique portant organisation, composition et fonctionnement du comité technique de suivi du protocole d'accord dans le domaine minier ;
12. Programme d'exécution du protocole d'accord de coopération en matière de stratégies communes technique de liaisons routières pour les années 2020-2022 ;

Les deux Parties sont convenues de donner une impulsion nouvelle à la coopération entre les deux pays, à travers notamment l'approfondissement de la coopération dans divers domaines d'intérêt communs, tels que le renforcement des capacités institutionnelles et humaines, les échanges universitaires, le commerce, l'industrie et les mines.

Elles sont également convenues de la mise sur pied d'un Comité de suivi de la mise en œuvre des recommandations issues de la Grande Commission Mixte de Coopération, en vue de garantir la mise en œuvre effective des actions de coopération initiées entre les deux pays.

A l'issue des travaux, Les deux Délégations se sont félicitées de l'esprit de fraternité, de convivialité et de compréhension mutuelle qui a prévalu tout au long des travaux et qui a permis aux deux délégations de s'accorder sur les principales questions soumises à leur appréciation.

Durant son séjour en RCA S.E.M. **Jean- Claude GAKOSSO**, Ministre des Affaires Etrangères, de la Coopération et des Congolais de l'Etranger a été reçu en audience par S.E.M le professeur **Faustin Archange TOUADERA**, Président de la République Centrafricaine, Chef de l'Etat, à qui il a transmis les salutations fraternelles de son Homologue et Ami, S.E.M **Denis SASSOU N'GUESSO**, Président de la République du Congo, Chef de l'Etat, ainsi que ses sincères félicitations pour la négociation et la signature de l'Accord politique pour la paix et la réconciliation en RCA du 06 février 2019, de même que ses souhaits de plein succès pour la mise en œuvre de cet important instrument.

S.E.M. **Jean-Claude GAKOSSO** s'est également entretenu avec S.E. Mme **Sylvie BAIPO TEMON**, Ministre des Affaires Etrangères et des Centrafricains de l'Etranger de la République Centrafricaine, avec qui il a procédé à un large tour d'horizon de la coopération bilatérale ainsi que des voies et moyens permettant de la relancer.

La Délégation Congolaise a exprimé sa profonde gratitude au Chef de l'Etat, au Gouvernement et au peuple centrafricains pour l'accueil fraternel et chaleureux ainsi que pour l'hospitalité dont elle a fait l'objet. Les deux Parties sont convenues de tenir les assises du Comité de suivi ainsi que celles de la 6^{ème} session de la Grande Commission Mixte de Coopération au Congo, à des dates à convenir d'accord-parties par voie diplomatique.

Fait à Bangui, le 06 Aout 2019.

**Pour le Gouvernement
de la République du Congo**

**Pour le Gouvernement
de la République Centrafricaine**

Jean-Claude GAKOSSO
Ministre des Affaires Etrangères, de la
Coopération et des Congolais de l'Etranger

Sylvie BAÏPO TEMON
Ministre des Affaires Etrangères
et des Centrafricains de l'Etranger

Annex 5.2: Communiqué of 48th ministerial meeting of the United Nations Standing Advisory Committee on Security Questions in Central Africa (UNSCAC) (Kinshasa, 31 May 2019)

Document obtained by the Panel from a diplomatic source on 5 June 2019.

Communiqué de la 48^{ème} réunion ministérielle du Comité consultatif permanent des Nations Unies chargé des questions de sécurité en Afrique centrale

Le 31 mai 2019, le Comité consultatif permanent des Nations Unies chargé des questions de sécurité en Afrique centrale a tenu sa 48^{ème} réunion ministérielle à Kinshasa, République Démocratique du Congo. Au cours de leurs échanges, les Ministres ont adopté le Rapport de la réunion des experts qui s'est déroulée du 27 au 30 mai.

Les travaux de la réunion ministérielle ont porté sur la situation politique et sécuritaire en Afrique centrale. Le Comité s'est félicité de la mise en œuvre effective, par les Etats membres, des recommandations issues de sa 47^{ème} réunion ministérielle tenue à N'Djamena, au Tchad, du 3 au 7 décembre 2018.

Le Comité a aussi pris bonne note des développements positifs dans la sous-région, notamment la bonne tenue des élections générales du 30 décembre 2018 qui ont permis à la République démocratique du Congo de connaître une alternance pacifique. Le Comité a présenté ses vives félicitations à Son Excellence Felix-Antoine TSHISEKEDI TSHILOMBO, ainsi que ses vœux de plein succès dans l'exercice des hautes charges que le peuple congolais lui a confiées.

Le Comité se félicite aussi des progrès réalisés dans le cadre de l'Initiative africaine pour la paix et la réconciliation en République centrafricaine, notamment la signature de l'Accord politique pour la paix et la réconciliation en République centrafricaine (APPR-RCA), suivi du renforcement du caractère inclusif du Gouvernement et des mécanismes de mise en application dudit Accord. Le Comité a appuyé les efforts des autorités centrafricaines, ainsi que le plaidoyer pour la levée totale de l'embargo sur les armes.

Le Comité a entendu une communication du Ministre des Relations Extérieures de la République du Cameroun sur la situation sociopolitique qui prévaut dans son pays. Il a pris acte des efforts du Gouvernement du Cameroun pour trouver une solution durable à la crise dans les régions du Nord-Ouest et du Sud-Ouest du pays. Il a exprimé sa solidarité avec le peuple et le gouvernement du Cameroun ainsi que ses encouragements au Gouvernement pour la poursuite du dialogue en vue d'une résolution pacifique de cette crise.

Le Comité a noté que malgré ces développements positifs, l'Afrique centrale continue d'être confrontée à des défis sécuritaires considérables, notamment les activités des groupes armés, le terrorisme, la piraterie maritime, le mercenariat, et l'exploitation illicite des ressources naturelles. Les membres du Comité ont

réaffirmé la volonté de leurs Etats de renforcer la coopération sous-régionale pour relever ces défis.

Les membres du Comité ont examiné, à huis clos, la question du financement des institutions régionales ainsi que les problématiques sécuritaires liées à la transhumance transfrontalière dans la sous-région. A l'issue de leurs délibérations, les Ministres ont :

Sur la transhumance transfrontalière :

1. Réaffirmé l'importance du pastoralisme et de la transhumance pour les économies de plusieurs Etats de la sous-région ; particulièrement au Cameroun, en République Centrafricaine, et au Tchad ;
2. Pris note des tensions, de plus en plus récurrentes entre les éleveurs nomades et les communautés locales en République Démocratique du Congo et dans plusieurs pays de la sous-région, lesquelles risquent de porter atteinte à la paix et à la sécurité internationale ;
3. Exprimé leur profonde préoccupation concernant les dégradations que fait peser sur la biodiversité, la présence d'animaux d'élevage dans les aires protégées ;
4. Exprimé également leur vive préoccupation sur la recrudescence de la prolifération des armes légères et de petit calibre, du terrorisme, de la criminalité, du braconnage, du trafic de drogue ainsi que le pillage des ressources naturelles liés à la transhumance transfrontalière ;
5. Sensibilisé les Etats concernés d'apprécier l'opportunité à adopter des mesures permettant une transhumance contrôlée et pacifiée, tant au niveau national que bilatéral, y compris dans le cadre de leurs commissions mixtes de coopération.
6. Invité le Secrétariat général de la CEEAC à conclure dans les meilleurs délais et de manière inclusive, le processus d'élaboration des mécanismes de régulation communautaire du pastoralisme et de la transhumance en Afrique centrale ;
7. Appelé d'urgence à une conférence de haut niveau pour discuter des questions liées au pastoralisme et à la transhumance transfrontalière en vue d'une gestion concertée et intégrée ;
8. Déclaré demeurer être saisi de cette question.

Sur le financement des institutions régionales :

1. réitéré leur engagement à renforcer la coopération sous-régionale pour relever les défis auxquels l'Afrique centrale est confrontée, y compris dans le cadre des institutions que leurs Etats ont mises en place;
2. Pris note des retards enregistrés dans le paiement des contributions aux différentes institutions et mécanismes sous-régionaux ;
3. invité les Etats à accorder une attention particulière aux obligations auxquelles ils ont souscrit pour le fonctionnement efficient des mécanismes sous-régionaux de coopération en matière de sécurité et d'intégration ;
4. encouragé les Etats membres à participer activement aux réunions consacrées à la réforme institutionnelle de la CEEAC;
5. insisté que les réflexions dans le cadre de la réforme en cours aboutissent à la mise en place de mécanismes appropriés garantissant le versement régulier des contributions financières.

La 48^{ème} réunion s'est achevée par la lecture d'une Motion de remerciement à Son Excellence Felix Antoine TSHISEKEDI TSHILOMBO, Président de la République Démocratique du Congo, au Gouvernement et au peuple congolais.

Fait à Kinshasa, le 31 mai 2019

Annex 6.1: Screenshot from the news story featuring Ismael Djidah's testimony.

Available at <https://www.i24news.tv/fr/actu/international/afrique/1555609709-un-reseau-terroriste-iranien-demantele-en-afrique-exclusivite-i24news> [accessed on 19 April 2019 – the link was no longer active at the time of drafting of the report].



Annex 6.3: Documents and information on Ismael Djidah's travels.

Airline companies confirmed the following travels by Ismael Djidah⁷⁹:

- Lomé, Togo, to Beirut, Lebanon (9 March 2017)
- Beirut, Lebanon, to Lomé, Togo (14 March 2017)
- Lomé, Togo, to Beirut, Lebanon (19 July 2017)
- Beirut, Lebanon, to Lomé, Togo (30 July 2017)
- Beirut, Lebanon, to Accra, Ghana (11 September 2017)
- Lomé, Togo, to Beirut, Lebanon (25 December 2017)
- Beirut, Lebanon, to Lomé, Togo (31 December 2017)
- Lomé, Togo, to Beirut, Lebanon (26 February 2018)
- Beirut, Lebanon, to Lomé, Togo (23 March 2018)
- Beirut, Lebanon, to Cotonou, Bénin (11 July 2018)

On 8 November 2019, Lebanon confirmed to the Panel that Ismael Djidah had entered the territory of Lebanon on several occasions using a diplomatic passport. Lebanon mentioned that Djidah's most recent visit ended on 11 July 2018. He had arrived from Addis-Ababa, Ethiopia, through Rafic Hariri International airport in Beirut.

Diplomatic sources informed the Panel that Ismael Djidah, along with the individuals he reportedly recruited, travelled from Lebanon to Iraq and Syria by road on several occasions (Syria in July and September 2017, and February 2018; Iraq in November 2018).⁸⁰ Iraq did not respond to the Panel's requests for information regarding these reported travels.

Below are documents concerning some of Djidah's travels.

⁷⁹ Letter from Ethiopian Airlines, 25 October 2019; Letter from confidential source, 27 September 2019.

⁸⁰ Meeting with diplomatic sources, 22 July and 14 October 2019.

Details of Ismael Djidah's travels between Lomé (Togo), Addis Ababa (Ethiopia) and Beirut (Lebanon) (9-14 March 2017). Document obtained by the Panel from a confidential source on 14 October 2019.

Itinerary Page 1 of 2

SatGuru Travels and Tour Services

Office Address: C/388 Boulevard St.Michel, a cote de UBA banque central.coo@satgurutravel.com +22997974530
 Galileo Reference: 7546X4
 Consultant's Name:

Passenger(s):
DJIDAH/ISMAILMOHAMAD

FLIGHT: Lome to Addis Ababa (ET509) Thursday, March 09

Date:	March 09, 2017 (Thu)	Departs:	13:00 hrs
Airline:	Ethiopian Airlines	Arrives:	21:30 hrs
Flight:	ET509 (Operated by Ethiopian Airlines)		
From:	Lome, Togo	Airport:	LFW - Lome Airport
To:	Addis Ababa, Ethiopia	Airport:	ADD - Bole Airport
Class:	ECONOMY (Y)	Baggage:	ADULT 2PC
Stops:	Non-stop	Duration:	05:30
Status:	Confirmed	Aircraft:	Boeing 767-8 Dreamliner
In flight service:	Snack or Brunch, Non-smoking		
Vendor:	BLQWIL		
Locator:			
Service(s):	Ticket Numbers (E-tickets) 0711711881393C1 - Confirmed		
E-ticket(s):	DJIDAH/ISMAILMOHAMAD: 071 1711 881393		

FLIGHT: Addis Ababa to Beirut (ET406) Thursday, March 09

Date:	March 09, 2017 (Thu)	Departs:	22:15 hrs
Airline:	Ethiopian Airlines	Arrives:	01:45 hrs (March 10)
Flight:	ET406 (Operated by Ethiopian Airlines)		
From:	Addis Ababa, Ethiopia	Airport:	ADD - Bole Airport, Terminal 2
To:	Beirut, Lebanon	Airport:	BEY - Beirut Intl Arpt
Class:	ECONOMY (Y)	Baggage:	ADULT 2PC
Stops:	Non-stop	Duration:	04:30
Status:	Confirmed	Aircraft:	Boeing 767-300
In flight service:	Dinner, Non-smoking		
Vendor:	BLQWIL		
Locator:			
Service(s):	Ticket Numbers (E-tickets) 0711711881393C2 - Confirmed		
E-ticket(s):	DJIDAH/ISMAILMOHAMAD: 071 1711 881393		

FLIGHT: Beirut to Addis Ababa (ET407) Tuesday, March 14

Date:	March 14, 2017 (Tue)	Departs:	02:35 hrs
Airline:	Ethiopian Airlines	Arrives:	08:00 hrs
Flight:	ET407 (Operated by Ethiopian Airlines)		
From:	Beirut, Lebanon	Airport:	BEY - Beirut Intl Arpt
To:	Addis Ababa, Ethiopia	Airport:	ADD - Bole Airport
Class:	ECONOMY (Y)	Baggage:	ADULT 2PC
Stops:	Non-stop	Duration:	04:25
Status:	Confirmed	Aircraft:	Boeing 767-300
In flight service:	Breakfast, Non-smoking		

Details of Ismael Djidah's travel between Beirut, Lebanon, and Accra, Ghana (11 September 2017). Document obtained by the Panel from a confidential source on 28 August 2019.

SKY GATE
Ticket and Transfer

Galileo Reference: MPDLT4
Consultant's Name:

Passenger(s):
DJIDAH ISMAEL MOHAMAD

FLIGHT: Beirut to Istanbul (TK827) Monday, September 11

Date:	September 11, 2017 (Mon)	Departs:	06:30 hrs
Airline:	Turkish Airlines Inc	Arrives:	08:25 hrs
Flight:	TK827 (Operated by Turkish Airlines Inc)		
From:	Beirut, Lebanon	Airport:	BEY - Beirut Intl Arpt
To:	Istanbul, Turkey	Airport:	IST - Ataturk Arpt, Terminal 1
Class:	ECONOMY (S)	Baggage:	ADULT 2PC
Stops:	Non-stop	Duration:	01:55
Status:	Confirmed	Aircraft:	Airbus Industrie A330-200
In flight service:	Meal, Non-smoking		
Vendor:	RJVGQW		
Locator:			

Service(s): Ticket Numbers (E-tickets) 2354931642706C1 - Confirmed

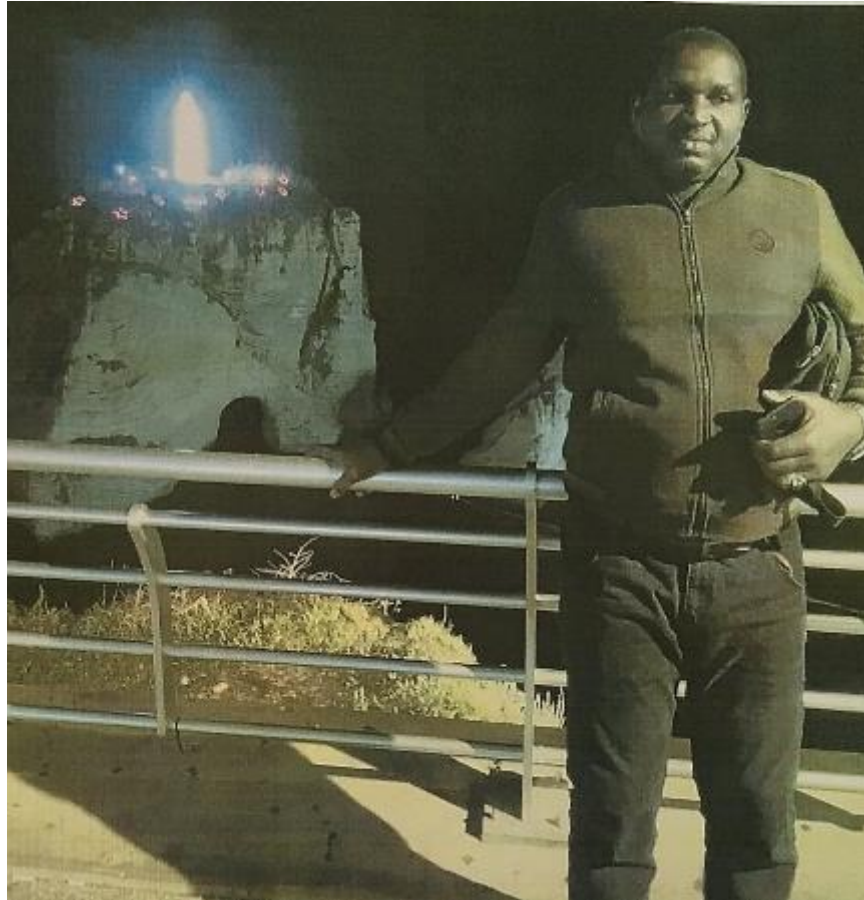
FLIGHT: Istanbul to Accra (TK629) Monday, September 11

Date:	September 11, 2017 (Mon)	Departs:	14:35 hrs
Airline:	Turkish Airlines Inc	Arrives:	18:50 hrs
Flight:	TK629 (Operated by Turkish Airlines Inc)		
From:	Istanbul, Turkey	Airport:	IST - Ataturk Arpt, Terminal 1
To:	Accra, Ghana	Airport:	ACC - Kotoka Airport
Class:	ECONOMY (S)	Baggage:	ADULT 2PC
Stops:	Non-stop	Duration:	07:15
Status:	Confirmed	Aircraft:	
In flight service:	Meal, Non-smoking		
Vendor:	RJVGQW		
Locator:			

Service(s): Ticket Numbers (E-tickets) 2354931642706C2 - Confirmed

about:blank 9/9

Picture of Ismael Djidah reportedly taken in Beirut in September 2017. *Obtained by the Panel from a confidential source on 28 August 2019.*



Copy of Ismael Djidah's Iraqi visa, issued on 21 October 2018. Document obtained by the Panel from a confidential source on 28 August 2019.

جمهورية العراق
Iraqi Republic

بشارة

صورة Photo	الجنسية Nationality	تاريخ الميلاد Date of Birth	رقم الجواز Passport No.	الجنس Sex	الاسم Name
	NIGERIAN	1968 08 25	A 50458140 IKOYI LAGOS 04/12/2017 03/12/2022	MALE ذكر	MUHAMMAD SAMAILA JIDDAH محمد جمال جده
	NIGERIAN	1973 11 12	A 09803220 KADUNA 09/10/2018 08/10/2023	MALE ذكر	KUSA SAMINU MOHAMMED مسلم محمد كوسا

ملاحظة:

- مراجعة مديرية الإقامة خلال مدة صلاحيته
- لا يحق إحداها العمل في العراق

00066138

Abuja

00066138

2-NIGERIAN VISITORS 2-KUSA SAMINU MOHAMMED

PASSPORT NO. 1-A50458140, 2-A09803220

ISSUING AUTHORITY NIGERIA

VISA ISSUE DATE 2018/10/21

VALID DATE 2018/12/20

BENEFICIARY

00066138

24-10-2018

24-10-2018

www.mofa.gov.iq

ahjemba@mofa.gov.iq

Plot 338, Diplomatic Drive Cadastral
Zone A00, Central Area, Abuja-Nigeria

Tel: +2348026



Copy of the hotel bill for Ismael Djidah's stay in Beirut, Lebanon (24-25 February 2018). The Panel notes that, according to information provided by airline companies, Ismael Djidah arrived in Beirut on 26 February 2018 only. *Document obtained by the Panel from a confidential source on 28 August 2019.*



ASSAHA

HOTEL

The Lebanese Arab Company

Reservation Confirmation

BOOKING DETAILS					
CLIENT(S) NAME : Mr. اسماعيل جداه				ST STANDARD ROOM	
Reservation Date 23/02/2018				Number of pax 1	
CHECK IN	24/02/2018	CHECK OUT	25/02/2018	TOTAL NIGHTS	1
ROOM TYPE & NUMBER			RATE		
ST STANDARD ROOM	No. 300	LEBANESE POUND	87,937.83	Gov. Tax	Y
			8,662.16	Service Charge	N
GROSS TOTAL			97,459.99		

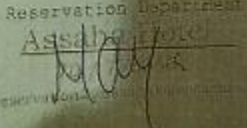
Dear Sir,

We look forward to welcoming you at The Lebanese Arab Company

YOUR GUARANTEED RESERVATION NO.: RS008701

We would like to assure you that no efforts would be spared from any of us to make your stay with us a most enjoyable and memorable one.

Best regards

Reservation Department

 Assaha Hotel

Annex 6.4: Copies of two letters mentioning Ismael Djidah.

Documents obtained by the Panel from a confidential source on 28 August 2019.

À l'Attention de notre Cher
Grand Ami

Objet: Note d'information

À l'honneur de Grand Ami, j'ai le grand plaisir de bien vouloir tenir cette occasion pour saluer l'initiative dont vous avez pris soin de nous vouloir nous aider.

En effet, Cher Grand Ami, avant de nous faire savoir le sujet de nos besoins, nous sommes le plus mis à jour.

Vous savez, Cher Grand Ami, l'heure où je vous parle, l'époque entière est en guerre et la situation est très mauvaise pour la République Centrafricaine. La situation récente de Général Ismael de chez nous rapport à votre situation j'appose qu'immédiatement, déterminée et à un succès inévitable.

Colonne, le 16/12/11

A
L'Attention de notre cher
Grand Ami

Objet : Demande de soutien

A l'honneur du Grand Ami, j'ai le grand plaisir
de bien vouloir tenir cette occasion pour saluer
l'initiative dont vous avez pris part afin de bien
vouloir nous aider.

En effet, cher Grand Ami, avant de se lancer
dans le projet, j'aimerais de moi mes salutations
les plus sincères.

Suite à la crise économique au quel nous sommes
confrontés, je sollicite au plus de vous une aide
financière pour une fin du terrain. Et ceci est une
demande urgente. Vous auriez donc plus d'éclaircisse-
ment au fin du Général Ismael Djedab.

2. La politique que nous allons élaborer en
 Champs et action dans une future proche va être
 dynamique et jouer également un rôle de
 premier rang et lutter contre l'écologie
 israélienne et verbatim.

Cet appareil politique sera représenté par notre
 Cher frère le Général Ismael.

Pour enfin Cher Grand Ami le plan de projet
 nécessite une assistance financière et matérielle
 pour pouvoir bien et bien fonctionner.

C'est à l'instar de cette politique que j'ai pris
 l'initiative de bien vouloir venir auprès de
 vous afin que le projet soit réalisé.

Pour en conclure Cher Grand Ami, nos
 très sincères remerciements vont à votre encadrement et
 celle de l'équipe.

Annex 7.1: Additional information on the easing of the arms embargo with the adoption of Security Council resolution 2488 (2019), and continued calls for the total lifting of the arms embargo by the national authorities.

Calls to lift the embargo prior to the adoption of resolution 2488 (2019)

On the repeated calls of the Central African authorities to ease or lift the arms embargo, see also S/2018/1119, paras 185-188; S/2017/1023, paras. 26-28; S/2016/1032, paras. 60-64; S/2016/694, paras. 27-30)

Calls by the CAR authorities for a total lifting of the arms embargo intensified in late 2018-early 2019, with the national authorities organizing a campaign to garner support. The Government's main argument, reiterated by President Touadera in Sochi and Brussels in September and October 2019 (see below), remained that the arms embargo unfairly affected the national defence and security forces while armed groups continued to acquire weapons.

The CAR Government's attempts to press ahead for a total lifting of the arms embargo reached its peak on 28 January 2019 when several civil society groups organised demonstrations in Bangui and other towns (Bouar, Bossangoa, Mbaiki), calling for the Security Council to lift the arms embargo. In Bangui, then Prime Minister Simplicie Sarandji addressed the crowd and thanked them for sharing the Government's views on this matter.⁸¹ MINUSCA had to restrict staff movement as crowds attempted to damage United Nations property in Bouar and in some areas of Bangui.⁸² The calls to lift the arms embargo were temporarily suspended after the adoption by the Security Council of resolution 2454 (2019) on 31 January 2019, which extended the arms embargo.⁸³

Adoption of resolution 2488 (2019) and its aftermath

With the adoption on 12 September 2019 of resolution 2488 (2019), which is discussed in para. 140 of the present report, the Security Council eased the arms embargo as regards the provision of non-lethal military equipment intended solely for humanitarian or protective use, and related technical assistance or training. Whereas the Sanctions Committee needed to approve these supplies in advance before the adoption of Resolution 2488 (2019), the new resolution now foresees a mere notification in advance for such supplies.⁸⁴

When the resolution was adopted, the Permanent Representative of the Central African Republic in New York noted that arms embargo provisions had been modified positively, easing the measures in the light of the situation on the ground, and that the exemption and notification

⁸¹ Panel's mission in Bangui, 5-30 January 2019.

⁸² Phone conversation with international partner, 31 January 2019. Confidential documents, 29 January 2019.

⁸³ S/2018/2454, 31 January 2019, para. 1.

⁸⁴ S/RES/2488, 12 September 2019, para. 2(d).

procedures remain effective tools to allow the security and defence forces to be trained, equipped and armed.⁸⁵ On the other hand, the Permanent Representative also noted that “the resolution just adopted is a step in the right direction towards a partial – and, why not, even total? – lifting of the arms embargo”.⁸⁶

The President repeated his call to lift the arms embargo at the Russia-Africa summit in Sochi on 23 October 2019 and during an interview in Brussels on 28 September 2019. Below the translation of excerpts from the speech of President Touadera in Sochi (Federation of Russia, 23 October 2019 - source: <http://en.kremlin.ru/events/president/news/61884> [accessed on 1 November 2019])

“[...]

Russia has provided enormous assistance to the Central African Republic in the military sphere, contributed to training soldiers for the Central African Republic’s armed forces, to modernising the Central African army, and to training gendarmes and police. On September 14, 2019, **Russia completed the delivery of the second batch of weapons to the Central African Republic, which covers our small arms needs in full.** We hope that Russia will continue to train our personnel, train officers for our army, including at Russian military academies.

We also expect our Russian partners to supply us with lethal weapons with a calibre of over 14.5 mm, as well as armoured personnel carriers, infantry fighting vehicles, mortars and other artillery weapons, which will help us strengthen our defence and security forces. We asked the Russian Defence Ministry to **train four helicopter pilots and helicopter maintenance specialists.** The resolution on easing the arms embargo, which was adopted by the UN Security Council on September 12, based on the French project, is insufficient, as **our needs for small arms were met after we received the second batch of Russian weapons. We need heavier weapons to build effective forces in the CAR. Illegal armed groups smuggle such weapons.**

It turns out that the sanctions imposed in 2013, when there was no legal government in the Central African Republic, are now directed against the legitimate authorities, because **illegal groups receive heavy weapons illegally, bypassing the embargo.** So, we cannot regain control over our entire country.”

See also the interview of President Touadera in Brussels on 28 September 2019, see <https://vimeo.com/365937652> [accessed on 20 October 2019]. Several press articles refer to the call of the President to lift the arms embargo and supply the Central African forces with heavy weapons.

⁸⁵ S/PV.8617, 12 September 2019.

⁸⁶ Idem.

Annex 7.2: Additional information on the training and recruitment of FACA.

- On training of FACA by the European Union Training Mission (EUTM) in the Central African Republic and ammunition/weapons used for training purposes:

From 24 June to 16 October 2019, EUTM delivered basic training to a total of 1,020 new FACA recruits in Bouar (508 recruits) and Bangui (512 recruits). A total of 1,014 FACA recruits, or 99.41%, successfully passed the training (see also S/2018/1119, para. 177 and S/2019/608, annex 6.1).

As of 31 October 2019, EUTM had trained:

- A total of 5 battalions: 4 territorial infantry battalions and the amphibious battalion, i.e. a total of around 6,000 FACA;
- 3,700 FACA soldiers have received basic military training. 1,100 of these 3,700 have been deployed outside Bangui (attention: there is a total of 1,429 FACA deployed outside Bangui);
- 2,485 FACA (officers, deputy officers and soldiers) received specialized training (transmissions, command, tactical combat, international humanitarian law, human rights law, prevention of sexual abuse and HIV);
- 53 individuals (34 FACA and 19 ISF) were trained during the “Train the Trainers Programme” in view of the training of the joint temporary security units – USMS.
- 1, 020 new recruits were trained in Bouar and Bangui from 24 June to 16 October.⁸⁷

- On the training of FACA by Russian instructors:

From May to July 2019, and from August to October 2019, 235 Russian instructors continued to conduct training sessions in Bangui and Berengo.⁸⁸

Russian instructors are currently present in Bambari, Bangassou, Bocaranga, Bouar, Dekoa, Paoua, and Sibut to ensure that the skills acquired during the training are correctly applied by the FACA once deployed (see also S/2018/1119, para. 176 and S/2019/608, para. 88 and annex 6.1). Russian instructors were also present in (a) Um Rawq (Sudan), together with the Tripartite Force, (b) Bria and Ouadda, where they reportedly ensured the security of hospitals, and (c) Bokolbo (Ouakka prefecture) (see also S/2018/1119, para. 175-176 and S/2019/608, annex 6.1).⁸⁹

⁸⁷ Correspondences with EUTM, October 2019.

⁸⁸ Correspondence with the Embassy of Russian Federation in Bangui, 30 October 2019.

⁸⁹ Meeting with confidential sources, 21 September 2019.

- Additional information on the absorption of ex-combatants in the national army.

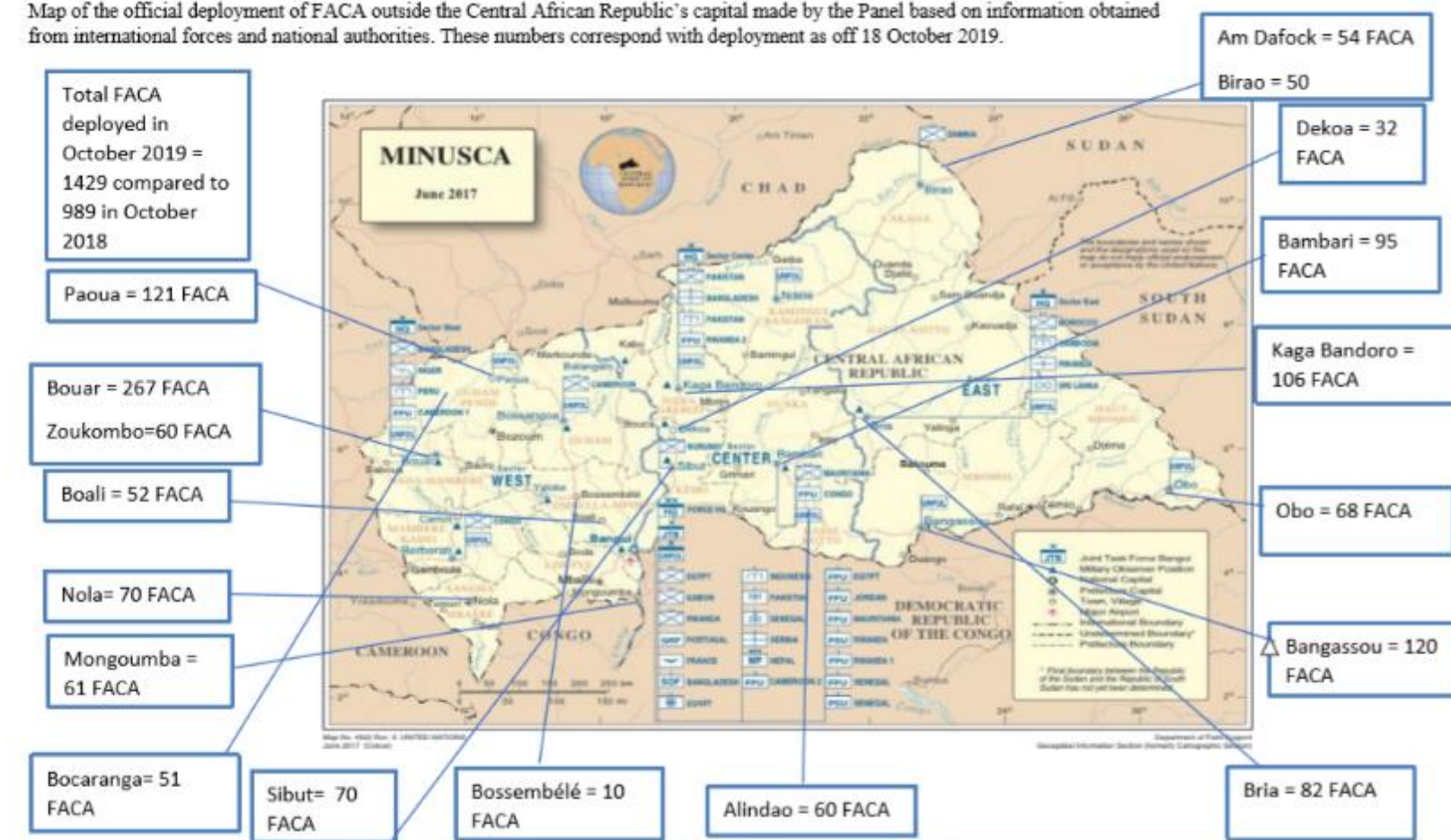
The objective is to integrate a total of 490 ex-combatants in the national army. The pilot project has already resulted in the integration of 232 ex-combatants; this means that there still remains 258 ex-combatants to be integrated.

70 ex-combatants are supposed to be integrated in the national army through the 2019 recruitment process. The integration of the remaining 198 ex-combatants is planned to take place during the next recruitment campaigns (see also S/2018/1119, para. 177).⁹⁰

⁹⁰ Recruitment Plan 2019. Meetings and phone calls with international partners, October 2019.

Annex 7.3: Map of FACA deployment.

Map of the official deployment of FACA outside the Central African Republic's capital made by the Panel based on information obtained from international forces and national authorities. These numbers correspond with deployment as off 18 October 2019.



Annex 7.4: Press communiqué by Nourredine Adam, 10 July 2019.

FRONT POPULAIRE POUR LA
RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
PRESIDENCE
N° 020/FPRC/BEN 019



République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE

Objet : Déploiement des Forces de Sécurité et de Défense (FSD) et mise en place des Unités Spéciales Mixtes de Sécurité (USMS) et du Comité Technique de Sécurité (CTS) dans les zones sous contrôle du FPRC.

Compte tenu de la détermination du FPRC à agir de bonne foi et sans délai pour la mise en œuvre accélérée de l'APPR-RCA afin d'une paix durable, réconciliation nationale et stabilité politique effectives et enracinées en République Centrafricaine ;

Attendu que le FPRC entend réaffirmer et consolider les principes fondamentaux de paix, d'unité et réconciliation nationales qui constituent la pierre angulaire de son action politique ;

Soucieux de la complexité des facteurs susceptibles d'impacter le contexte sécuritaire, aussi bien dans l'arrière-pays que dans les confins de la République Centrafricaine, particulièrement en début de la saison sèche ;

Le Bureau Exécutif National du FPRC demande avec insistance le déploiement progressif des forces de sécurité et de défense (FSD) dans les zones sous son contrôle en vue de l'effectivité du Comité Technique de Sécurité (CTS) et, également, de la mise en place et de l'opérationnalité des Unités Spéciales Mixtes de Sécurité (USMS), avant octobre 2019.

Le Bureau Exécutif National du FPRC salue l'avancée du processus de paix, tel que consacré dans l'APPR-RCA. Cependant, demande aux Garants de l'Accord de procéder à l'évaluation de la mise en œuvre des dispositions de l'APPR-RCA par tous les signataires en vue de la présentation du bilan six mois après la signature de l'Accord, à Bangui.

A la communauté internationale dans son ensemble, le Bureau Exécutif National réitère, comme souligné dans le préambule de l'APPR-RCA : « la nécessité de restaurer sans délai la sécurité en République Centrafricaine, d'y promouvoir durablement la paix et la stabilité, et de s'atteler impérieusement à une profonde réconciliation nationale » ; et demande que la mise en œuvre des dispositifs prévus dans le cadre l'APPR-RCA soient en adéquation avec les enjeux et les défis sécuritaires et selon le contexte particulier de chaque région.

N'diè, le 10 juillet 2019

Le 1^{er} Vice-Président

Annex 7.5: Additional information on the continued challenges of FACA deployment and cases of misconduct.

- On the support and protection of deployed FACA by MINUSCA: When deployed in areas under control of armed groups, FACA soldiers can mostly conduct patrols only jointly with MINUSCA and/or sometimes have their freedom of movement limited by armed groups threatening to prevent FACA soldiers from deploying in some areas (see also S/2019/608, para. 93).⁹¹
- On the attacks of FACA soldiers: FACA soldiers continued to be attacked by armed group fighters. For example, on 13 September 2019 in the Haut-Mbomou prefecture, FACA soldiers were attacked by UPC elements. One FACA element got killed and another one severely wounded.⁹² The FACA had gone to the bush to save a group of 12 hunters from Obo which was attacked by the UPC one day earlier.⁹³ Also, on 29 September UPC members reportedly fired at a FACA checkpoint in Bambari; as a result, they were arrested by the UPC military commander in Bambari and handed over to Ali Darassa in Bokolbo.⁹⁴
- On the delayed rotations: There is a chronic and often prolonged delay in the rotations of the deployed FACA units. To illustrate, the rotation of at least five FACA units for which the rotation was due several months ago (see details below)⁹⁵ was postponed until December 2019 at least:
 - 70 FACA in Sibut: deployed on 16 January 2019 and rotation initially planned on 15 July 2019;
 - 32 FACA in Dekoa: deployment on 17 January and rotation initially planned on 17 May 2019;
 - 68 FACA in Obo: deployment on 19 March 2019 and rotation initially planned on 19 July 2019;⁹⁶
 - 120 FACA in Bangassou: deployed on 10 February and rotation initially planned on 10 June 2019;
 - 60 FACA in Alindao: deployed on 10 February and rotation initially planned on 10 June 2019.
- On the other logistical challenges faced by deployed FACA and the lack of weapon storage facilities: As observed by the Panel in amongst others Alindao, Obo and Birao (August-October 2019), deployed FACA continued to suffer from a lack of proper housing, food,

⁹¹ Panel's mission to Alindao, 20, 21 April and 13 September 2019. Panel's mission to Kaga-Bandoro, 7-10 June and 5-9 September. Confidential reports 29 September, 1 and 2 October,

⁹² Panel's mission to Obo, 27 See also confidential reports 12 and 17 September 2019.

⁹³ Ibid.

⁹⁴ Confidential report, 1 October 2019.

⁹⁵ Information obtained from international forces and national authorities. These numbers correspond with deployment as of 18 October 2019.

⁹⁶ Meeting with confidential sources, Obo, 24-28 September 2019.

water, and sanitation. Often, there is are no/insufficient vehicles, deficient fuel and no communication tools.⁹⁷

Picture illustrating the lack of storage facilities in Birao, taken by the Panel in Birao on 5 October 2019.



- On cases of misconduct involving FACA elements:
 - Incidents of human rights violations involving FACA soldiers were recorded by the Panel, with cases ranging from widespread extortion/taxation of civilians, impinging on freedom of movement,⁹⁸ to more severe human rights violations illustrated by three incidents which took place across a two-week period in July-August 2019: in Bocaranga, Ouham-Pende prefecture on 30 July 2019, two FACA soldiers armed with AK47s (along with two other individuals) assaulted two ethnic Fulani stealing money and other goods; on 7 August, in Bambari, Ouaka prefecture a drunk FACA soldier killed a Fulani with a knife; and on 14 August, in Bakouma, Mbomou prefecture, FACA elements tortured a male civilian.⁹⁹

⁹⁷ Panel's mission to Alindao, 13-14 September; Obo, 24-28 September; Birao, 3-5 October 2019; Bria, 3 October 2019.

⁹⁸ Panel's missions to Ouham-Pende, Mbomou and Haut-Mbomou, 10-14 May 2019, 27-30 May 2019, 24-30 September 2019.

⁹⁹ Confidential sources, 1, 8 and 15 August 2019. Confidential report, 31 August 2019.

- Reports have mentioned an upsurge of abuses and human rights violations due to the lack of discipline of FACA, in particular in the Ouham-Pende prefecture.¹⁰⁰ Besides the cases already cited in the Panel's midterm report (S/2019/608, annex 6.5), the following cases of misconduct can also be reported for the July-October 2019 period:
 - In mid-June 2019, several FACA elements in Paoua reportedly raped two women in Bemal.¹⁰¹
 - In early July, there were several reports of FACA elements illegally taxing civilians in Bangassou and Béma (Mbomou prefecture).¹⁰²
 - On 8 July, a FACA soldier in Béma reportedly inflicted cruel and inhuman treatment to an anti-balaka comzone arrested in Béma who was later transferred to the prison of Bangassou.¹⁰³
 - On 18 July, a FACA corporal from Paoua (Ouham-Pendé prefecture), on mission in Betoko, beat an 11-year old boy with his weapon, wounding the boy.¹⁰⁴
 - On 22 July, MINUSCA documented two rape cases of minor girls by two FACA soldiers in Bambari (Ouaka prefecture).¹⁰⁵ On the same date, MINUSCA was informed that a FACA soldier had raped and impregnated a minor in the same town.¹⁰⁶
 - On 22 July, in Zoukombo (Nana-Mambéré prefecture), a FACA soldier shot at his colleague following a dispute. The FACA was however not wounded.¹⁰⁷
 - On 30 July, the FACA unit commander in Paoua (Ouham-Pendé prefecture) arrested and handed over to the local gendarmerie three of his elements, as they were accused of having threatened and extorted three Chadian traders two days earlier.¹⁰⁸
 - On 2 August, 2 FACA soldiers threatened and extorted two Fulanis.¹⁰⁹
 - On 14 August in Bakouma (Mbomou prefecture), FACA elements reportedly beat, tortured and severely injured a male motorcyclist involved in a road accident.¹¹⁰
 - On 19 September in Paoua (Ouham-Pendé prefecture) during a meeting attended by MINUSCA, local authorities, ISF and FACA, one point of concern raised was the illegal taxation of civilians by some ISF auxiliaries and FACA at checkpoints.¹¹¹

¹⁰⁰ Confidential report, 31 August 2019.

¹⁰¹ Confidential report, 31 July 2019.

¹⁰² Confidential report, 31 July 2019.

¹⁰³ Confidential reports, 12 July 2019 and 31 July.

¹⁰⁴ Confidential report, 31 July 2019.

¹⁰⁵ Confidential reports, 24 and 31 July 2019.

¹⁰⁶ Ibid.

¹⁰⁷ Confidential report, 31 July 2019.

¹⁰⁸ Confidential reports, 31 July and 31 August 2019.

¹⁰⁹ Confidential report, 31 August 2019.

¹¹⁰ Confidential reports, 16 and 31 August 2019.

¹¹¹ Confidential reports, 20 and 30 September 2019.

- In September, there were numerous reports of FACA elements taxing civilians using the Bouar-Bocaranga axis.¹¹²

On the challenges of FACA deployment and cases of FACA misconduct, see also S/2019/608, annexes 6.4 and 6.5.

¹¹² Confidential report, 30 September 2019.

Annex 7.6: Information on the recruitment, training, equipment, redeployment and conduct of Internal Security Forces (ISF).

A total of 18,815 candidates applied for the 2019 country-wide ISF recruitment process for 1,000 recruits to integrate into the ISF training schools in December 2019. The final list of 1,000 recruits (500 police and 500 gendarmes) will take into consideration the results of the various tests, but also guarantee a national geographical representation and gender-balance (see details below).¹¹³

Between 1 January and 31 October 2019, a total of 1,581 police officers and gendarmes in Bangui and beyond received various training sessions organized by MINUSCA, with the support of international and national partners, ranging from investigation techniques to deontology (see details below). As of 30 October, Russian instructors provided training to a total of 319 police officers and 300 gendarmes,¹¹⁴ as such training is a precondition for assigning them weapons when they are deployed (see also S/2018/729, para. 14 and S/2019/608, annex 6.6).

As of 1 October, 29% of the total 3,683 police officers and gendarmes were deployed outside Bangui, which represented an increase of only 1% compared to 1 June 2019 (see tables below and S/2019/608, annex 6.). In late September and early October, following the clashes in Vakaga prefecture (see paras. 46-71), 18 police officers and 10 gendarmes were rapidly deployed to Birao with the critical support and protection of MINUSCA.¹¹⁵ The 28 officers cohabited with MINUSCA peacekeepers at the gendarmerie brigade, in front of one of the refugee camps which they aimed to secure.¹¹⁶

ISF elements also continued to suffer from dire living and working conditions and lack of basic equipment, including weapons, ammunition and crowd control equipment, especially in remote areas, as observed by the Panel in Birao (see picture below and S/2019/608, annex 6.6).

Additional information on the recruitment process

Of 18,815 candidates, 97% of the candidates, 24.4% of whom were female, were eligible and thus authorized to pass the sport and written examinations. These examinations took place on 15-16 September 2019 in all prefectures, except for Birao where they were postponed to late September because of the armed clashes between FPRC and MLCJ/RPRC. For Bangui, the tests took place from 15 to 25 September 2019. The list of 1,300 candidates (650 police and 650 gendarmes) who were admitted for the medical tests and investigation

¹¹³ Meeting with confidential source, Bangui, 8 October 2018.

¹¹⁴ Correspondence with the Embassy of Russian Federation in Bangui, 30 October 2019.

¹¹⁵ Meeting with police officers and gendarmes, Birao, 5 October 2019. Meeting with MINUSCA Police Commander, Bangui, 8 October 2018.

¹¹⁶ Panel's mission to Birao, 5-8 October 2019. Confidential documents, received on 25 October 2019.

¹¹⁷ This was witnessed by the Panel in amongst others Mobaye, on 15 and 16 September 2019.

of morality has yet to be published.¹¹⁸ (see also S/2018/729, para. 14, S/2018/1119, para. 178 and S/2019/608, annex 6.6)

Additional information on the deployment of the FSI

On 1 October 2019, only 29% of the 3, 683 police and gendarme officers were deployed outside Bangui, most of whom were in the West, as the table below shows:¹¹⁹

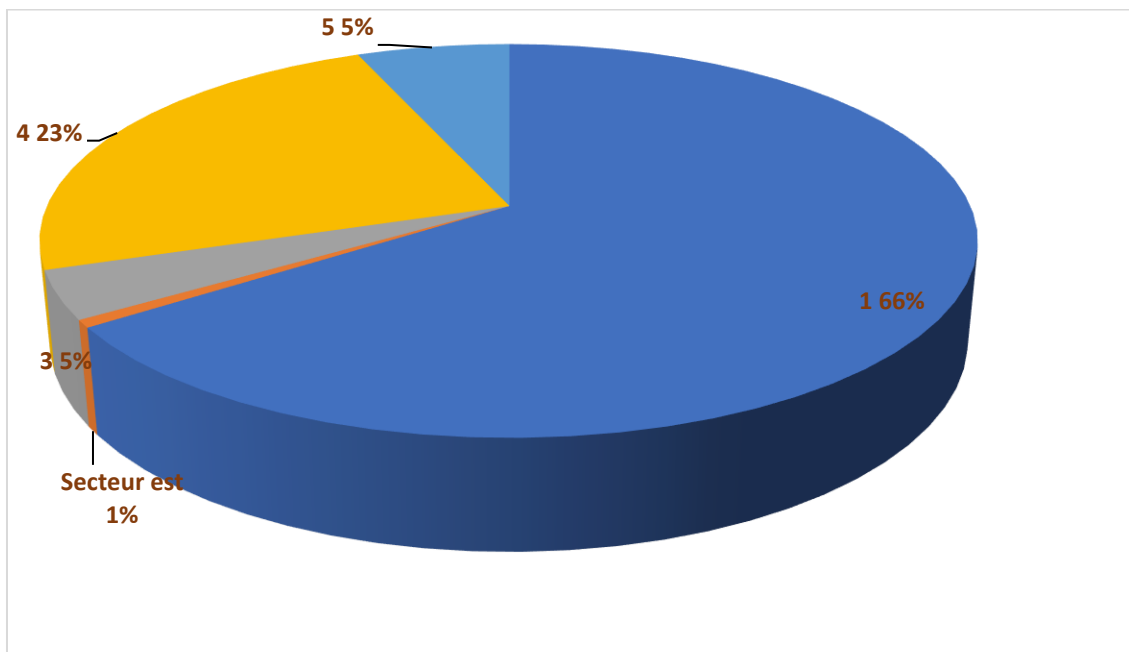
	Police	Gendarmerie	ISF
Bangui	996	1394	2390
Regions	Total : 309 West : 235 Center : 55 East : 19	Total : 755 West : 628 Center : 105 East : 22	Total : 1064 West : 863 Center : 160 East : 41
Not operational	174	55	229
Total	1479	2204	3683

Diagram illustrating the deployment of the Internal Security Forces:¹²⁰

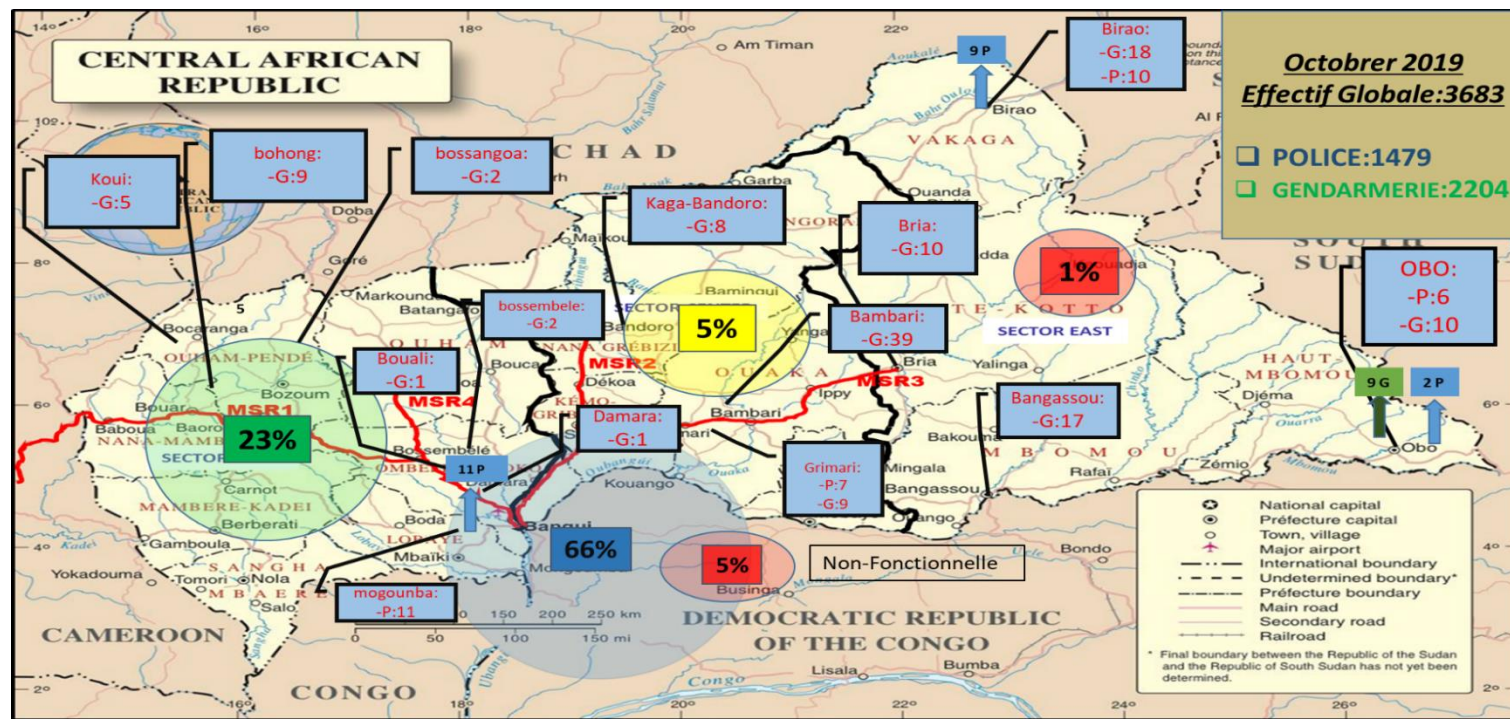
¹¹⁸ Meeting with confidential source, Bangui, 8 October 2019. Correspondence with confidential source, 25 October 2019.

¹¹⁹ Ibid. See also S/2019/608, annex 6.6.

¹²⁰ Obtained from confidential source, 1 October 2019.



Map on the FSI deployment¹²¹:



¹²¹ Idem.

On the lack of needed equipment for ISF (see also S/2017/123, para. 16, S/2018/729, para 16, S/2018/1119, para 1119 and S/2019/608 annex 6.6).

The Panel observed a lack of basic facilities for ISF deployed in Birao on 24 September 2019. There were no beds, no cooking facilities, etc.¹²² When the Panel visited their base on 5 October, the ISF reported that they had been deployed with a total of 20 AK-type assault rifles (7 for the police and 14 for the gendarmes). However, they did not receive any ammunition or magazines. The Panel was informed that the magazines and ammunition arrived on 8 October.¹²³

¹²² Panel's visit of the base with FACA and FSI deployment, Birao, 5 October 2019.

¹²³ Meeting with international partners, Bangui, 8 October 2019.

Annex 7.7: Additional information on the 2019 arms transfers and management of weapons and ammunition.

- On the donation of 1,400 AK-type assault rifles by France

Document on the allocation/distribution of the weapons donated by France, received from confidential source on 8 October 2019.

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité-- Dignité--Travail

**MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
ET DE LA RECONSTRUCTION DE L'ARMEE**

ETAT MAJOR DES ARMEES

CEMA A RESSOURCES

BUREAU RESSOURCES MATERIELLES

N°...7...9 MDNRA/EMA/CEMAAR/BRM.

Bangui, le

Le Capitaine, Chef du Bureau Ressources Matérielles

Objet : utilisation des armes du don français.

La République Française a fait un don **1.400** fusils de type **AK47** aux forces armées centrafricaine courant décembre 2018.

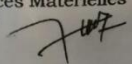
Suite à l'autorisation du comité de sanction **400 Fusils** ont été cédés aux forces de sécurité intérieures le 03. Avril 2019.

Ce faisant le stock de 1.000 Fusils d'assauts restant au magasin est utilisé de la manière suivante :

LOCALITES	NOMBRE	OBSERVATIONS
Magasin	730	
Missions	270	

Par ailleurs, il est à noter que plusieurs armes dudit don présentent des défauts fonctionnelles et sont mises en réparation.

De plus, les armes ont été livrées sans chargeurs ce qui pose des difficultés pour leur utilisation.

Bangui, le 13 JUIN 2019
Capitaine, Chef du Bureau
Ressources Matérielles

Giles Martial FEIKOUMON



- On the weapons and ammunition management system: The letter of the Secretary-General dated 26 July 2019, denoted as the “benchmark report” (S/2019/609, issued 31 July 2019) articulated the needs and commitments of the authorities of the Government of the Central African Republic with regards to, amongst others, (a) weapons and ammunition storage facilities; (b) the training of the defence and security forces for the management of the weapons and ammunition; (c) the increase in adequate storage and management capacity. In spite of the efforts of national authorities, with the support of international partners, to build and rehabilitate weapons and ammunition storages in some localities (see *supra*), there remained a serious lack of proper storage facilities to secure weapons and ammunition in many areas where FACA and ISF elements are deployed, as observed by the Panel.¹²⁴ Moreover, there also remained room for improvement with regards to the management of weapons, ammunition and storage facilities, in Bangui and beyond. De facto, a proper system for the management of arms and ammunition has yet to be put in place. Amongst others, the number of personnel qualified to manage and secure the weapons and ammunition remained low;¹²⁵ the process of marking the weapons has yet to start;¹²⁶ the weapons and ammunition were not being registered in a national register, nor being recorded in the local arms registers;¹²⁷ more broadly, it was difficult, sometimes impossible, to keep track of the distribution of, or localize and/or trace, the distributed weaponry.¹²⁸ On this topic, see also S/2018/1119, paras 189-192.

¹²⁴ Panel’s mission to Alindao, 13-14 September; Obo, 24-28 September; Birao, 3-5 October 2019; Bria, 3 October 2019.

¹²⁵ Meeting with international partners, July - October 2019. Confidential document, June 219.

¹²⁶ *Idem*.

¹²⁷ For example, in camp Kassai, there are no system to account for the incoming and outgoing weapons.

¹²⁸ *Idem*.

Annex 7.8: Update on the import of commercial explosives.

In its 2019 midterm report, the Panel addressed the issue concerning the import, transport, storage and use of commercial explosives and accessories in the Central African Republic by foreign and national companies active in the mining and road infrastructure sectors, in particular vis-à-vis (1) the sanctions' measures and (2) the explosive security and safety (S/2019/608, paras 97-101).

On 11 July 2019, the Government of the Central African Republic, pursuant to paragraph 1 (h) of resolution 2399 (2018) as renewed by resolution 2454 (2019), submitted two post-facto exemptions requests regarding the importation of explosives and related material for road construction by two companies, Sogea Satom and ONM, aiming at post-facto exempting previous imports.¹²⁹ The CAR authorities had also decided that any new import of explosives had to be submitted to the Minister of Defence, which would then be in charge of sending the official correspondence to the Sanctions Committee (see document below)

On 21 October, the Sanctions Committee decided that commercial explosives and materials typically used in the construction industry and not intended to have a military use did not fall within the scope of the arms embargo provided for in paragraphs 1 and 2 of resolution 2488 (2019). According to the Committee, for the future, the importations of civilian use explosives accessories can be allowed by the Government in collaboration with MINUSCA, UNMAS and the Panel of Experts.¹³⁰

The Committee also stressed the importance of receiving assurances that appropriate safeguards are put in place to minimize the risk of diversion of the explosives and accessories and that they are safely stored and accounted for.¹³¹

¹²⁹ Document of 11 July 2019, Chair of the Security Council Committee established pursuant to resolution 2127 (2013) concerning the Central African Republic.

¹³⁰ Document of 21 October 2019, Chair of the Security Council Committee established pursuant to resolution 2127 (2013) concerning the Central African Republic.

¹³¹ Idem.

Copy of the message of the Minister of Defence of 11 July 2019, obtained by the Panel from confidential source on 15 July 2019:

Unité – Dignité – Travail

DIRECTION DE CABINET
SECRETARIAT COMMUN

N° 214 /MDNRA/DIRCAB/SG

La Ministre

ARRIVEE LE 11 JUIL 2019
Sous N° 0389/PSE

Bangui, le 11 JUIL 2019

* Cord BH - DCST
16/17/10/11

MESSAGE PORTE

ORIGINE : MINISTRE DE LA DEFENSE NATIONALE ET DE LA RECONSTRUCTION DE L'ARMEE

DESTINATAIRES : - MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS
- MINISTRE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE

- BANGUI-
- BANGUI-
- BANGUI-

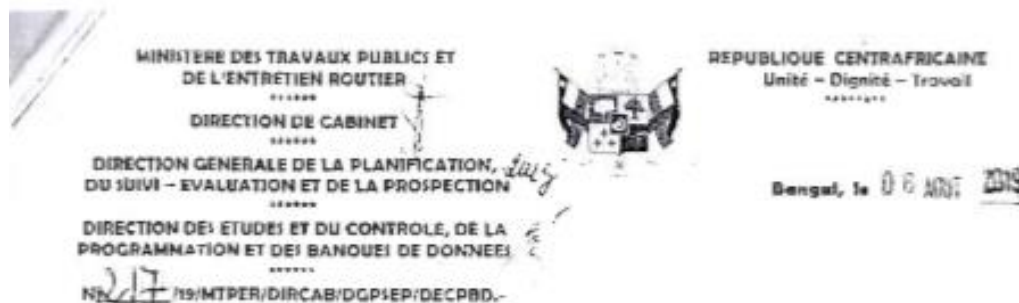
TEXTE

URGENCE SIGNALEE -STOP- SUITE A LA CORRESPONDANCE S/ACSS/2019/PE/OC.37 DU COMITE DE SANCTION DES NATIONS-UNIS EN DATE DU 25 JUIL 2019 -STOP- RELATIVE A LA GESTION ET AU CONTROLE DES EXPOSIFS -STOP- VOUS INFORME -STOP- DORENAVANT -STOP- TOUTE DEMANDE D'ACHAT D'EXPLOSIFS PAR LES SOCIETES EXPORTATRICES -STOP- DOIT NECESSAIREMENT PASSER PAR LE MINISTRE DE LA DEFENSE NATIONALE -STOP- POUR NOTIFICATION PREALABLE AU COMITE DE SANCTION DES NATIONS-UNIS -STOP- AVANT TOUTE IMPORTATION -STOP- TOUT EXPLOSIFS ACHETES FRAUDULEUSEMENT FERA L'OBJET DE DESTRUCTION -STOP- CONSIDERATION DISTINGUEES -STOP- ET FIN.

COURRIER ARRIVEE
ENREGISTRE LE 11 JUIL 2019
Sous le N° 742

Le Ministre de la Défense Nationale
Reconstruction de l'Armée,
Noëlle KOYARA

Excerpts of requests to purchase explosive substances and submit the request to the Sanctions Committee, obtained by the Panel from confidential source on 21 August 2019:



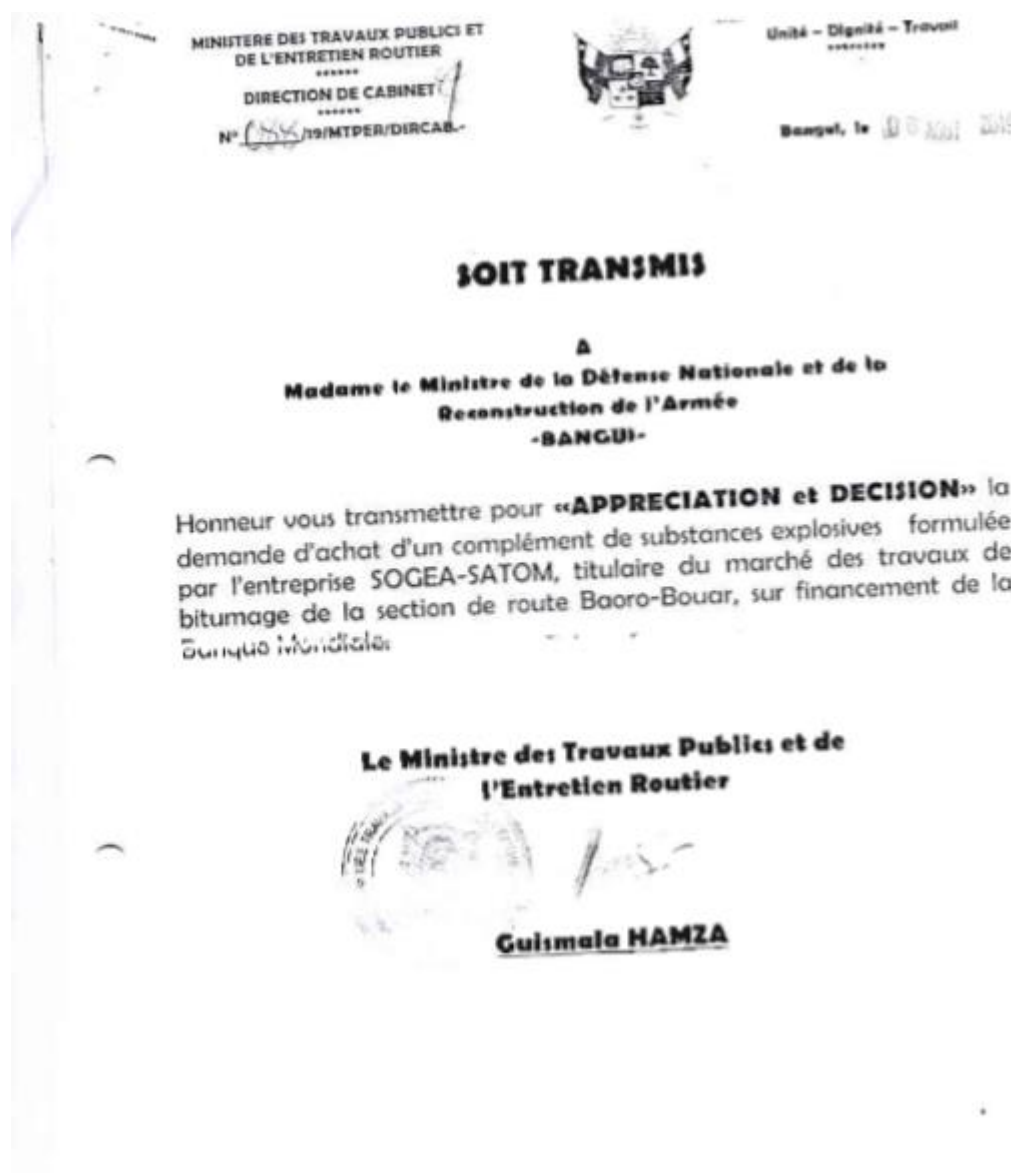
**LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS ET DE L'ENTRETIEN ROUTIER
AU
COMITE DU CONSEIL DE SECURITE (Groupe d'Experts sur la RCA)
S/C DE
MADAME LE MINISTRE DE LA DEFENSE NATIONALE ET DE LA
RECONSTRUCTION DE L'ARMEE
BANGUI**

Objet: Autorisation d'achat d'un complément de substances
explosives
Référence: Contrat N°1426/18/MTPE/DIRCAB/DGP/EP/DECPBD, du 19
mars 2017
Intitulé: Travaux d'Aménagement et Bitumage de la Route Baoro-
Bouar et de Construction de deux Ouvrages d'Art de
franchissement des rivières WEN et LOBAYE, y compris la
réalisation des Travaux de Confortement sur les deux sections de
route Bouar vers Baboua
Financement: Banque Mondiale (BM).
Titulaire: SOGEA SATOM

Madame,

Conformément au **MESSAGE PORTE** N° 214/MDNR/DIRCAB/SP, du 11 Juillet 2019, j'ai l'honneur de solliciter de vous une autorisation d'achat d'une quantité supplémentaire d'explosifs au profit de l'entreprise SOGEA-SATOM. Dans le cadre de la mise en œuvre du projet cité ci-haut, l'entreprise a exprimé le besoin de passer une commande supplémentaire d'explosifs.

En effet, suite aux six (6) tirs sur les roches du gisement retenu, il s'est avéré que l'explosif chimique de type 108, qui avait été fait, ne peut pas permettre d'avoir la quantité des matériaux nécessaires pour les travaux, tenant compte de la spécificité de la dite roche, l'entreprise a revu à la hausse les quantités de ces substances.



Annex 8.1: Measures taken by the Government to fight against trafficking in diamonds and gold.

Presidential decree of 30 September 2019

On 30 September, the President issued a decree amending the 2009 Law implementing the mining code (see document 1 below). The decree included, inter alia, measures aiming at checking the morality of the collectors - foreigners now have, for instance, to provide a copy of their criminal record in their country of origin - and at ensuring that mining operators formalize all their activities and withdraw from any engagement in illegal activities - minimal threshold of sales/exports were established for collectors and buying houses. The establishment of such thresholds was already included in a note of the Minister of Mines and Geology issued in early 2019 (see Panel's midterm report S/2019/608, para. 103 and annex 7.1).

The tax rate for diamond exports was also recently reduced to 4%. In addition to increased efforts to punish traffickers (the “sticks”), the latter measure represents an incentive for mining operators to formalize their activities (the “carrots”). This may contribute to limit diamond-smuggling. As discussed in a recent study, one of the main factors for trafficking in CAR is that operating through illegal networks is today more profitable than operating legally.¹³²

Verification mission in Boda (August 2019)

In 2019, the Ministry of Mines and Geology started carrying out routine missions to verify the activities and documentation of mining operators. One such mission was deployed in August 2019 in Boda (Lobaye prefecture), one of the eight “KP compliant” subprefectures.

On 16 August 2019, members of the mission had to hurriedly leave Boda after they were attacked and one of their vehicles burnt by an angry crowd (see pictures (document 2) below). This attack followed the death of a diamond collector who suffered a heart attack as, according to some claimed, he was being racketed by members of the delegation.¹³³

¹³² De Jong, T. (2019). *Rapport diagnostic sur la contrebande des diamants en République centrafricaine*. Washington, DC: USAID Artisanal Mining and Property Rights Task Order under the Strengthening Tenure and Resource Rights II (STARR II) IDIQ, p.15 and 18.

¹³³ See for instance, https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=2857981384309949&id=949108905197216 [accessed on 26 October 2019].

In reaction to this event, the Minister of Mines and Geology made a TV appearance on 18 August 2019 (see transcript of this statement in document 3 below). After having recalled the objectives of the routine verification mission, he confirmed that a collector had died while the mission was in Boda. He indicated that the collector fainted as the mission was verifying his documentation (rather than racketeering him), and later died at the hospital.

The information provided by the Minister, including the circumstances of the collector's death, was confirmed to the Panel by two members of the Ministry's mission.¹³⁴

Suspension of the activities of a mining cooperative in Bania (Mambéré-Kadéï)

In his communiqué of 18 August, the Minister also mentioned that the authorities had identified a mining cooperative based in Bania (50 kilometers south-east of Berbérati, Mambéré-Kadéï prefecture) smuggling diamonds towards Bertoua (Cameroun) and managed by individuals using false CAR identification documents.

The cooperative called E-Maï was reportedly operating with mechanical means of exploitation without holding any mining permit.¹³⁵ The cooperative reportedly stopped its activities after the deployment of a mission from the Ministry of Mines in the area on 12-15 August 2019.

¹³⁴ Meetings with staff from the Ministry of Mines, Bangui, 2 and 3 September 2019.

¹³⁵ Meetings with staff from the Ministry of Mines, 10 and 11 September 2019.

Document 1: Presse release issued on 3 October 2019 to present the Presidential decree (a copy of the decree is archived at United Nations).



FOR IMMEDIATE RELEASE

PRESS RELEASE

Central African Republic Government launches complete reform of the diamond mining sector in a drastic approach to fight illicit traffic

Antwerp, 3 October, 2019 : Ahead of the Annual General Membership (AGM) meeting of the World Diamond Council (WDC) in Antwerp, the Government of the Central African Republic launched a full overhaul of the country's alluvial diamond mining sector.

Going forward, the CAR's Government will stand for a bold new and drastic approach where full transparency and proper due diligence protocols, traceability of individual parcel and OECD Due Diligence Guidance will be crucial.

The country direly needs diamond production to return to the formal market.

A comparison with the past demonstrates that while in 2012, the total production was about USD62 million whereas in 2018 only USD2.3 million was reached. In 2017, after the partial lifting of the embargo, things went well for a while and 113,000 cts. were exported. In 2018, that fell again to almost nothing, just 12,000 cts. This is 3% of 2012.

Following the adoption of Presidential Decree N°. 19.282 signed by the President and Head of State Faustin Archange-Touadéra on 30 September 2019, all existing buying houses can participate into demonstrating their capability to formalize exports and to withdraw from any engagement in the informal circuit. Above all, there will be an obligation for each buying house to export at least USD 3 million per quarter and a withdrawal of the license will follow in case of failure of the minimum amount of exports.

After a trial period which will end on 31 December 2019, the buying houses that have passed the conditions will enter into a contract with the CAR Government which will stipulate the due diligence sourcing protocols.

*Conseiller Spécial Diamant du
Président de la République
Centrafricaine*



RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail

In the same spirit, the Presidential Decree further stipulates severe conditions on foreign buyers whose licenses will also be withdrawn in cases of non-compliance.

Also, tax revenues of the State need a re-start. So with a new finance law of 23 July 2019 the total exportation tax rate was reduced to 4% to be competitive and in line with neighbouring countries.

Further, this will be accompanied with a reinforcement of the Mining Police and the local KP structures in place.

The Central African Republic thanks the international community for the assistance it has received. In particular, the Kimberley Process Certification Scheme where especially the work of the CAR Monitoring Team is applauded. The decision to shorten Kimberley Process (KP) approval procedures to 7 days was crucial in the context of the on-going reform.

It is the CAR Government's hope the reform process in particular the peace agreement of Khartoum of 6 February 2019 will bring the first positive results already in 2019 at the KP Plenary in New Delhi and will lead to a new Operational Framework which will allow a normalisation of the country's exports.

The reform's intentions were announced already at the KP Intersessional in Mumbai in mid-June 2019 and are highlighted in a presentation which can be viewed here : <https://www.youtube.com/watch?v=hxIVDnn-vPA>.

The Presidential Decree N°. 19.282 of 30.9.2019 is attached to this release.

- ends -

For more information, please contact Mr. Peter Meeus, Special Advisor Diamonds to the President of the Central African Republic : +32472690376 (calls and sms); +971529247667 (whatsapp); peter@pmeconsulting.org (email).

Document 2: Pictures of the vehicle of the Ministry of Mine and Geology's mission burnt in Boda on 16 August 2019.

Available at

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=2857981384309949&id=949108905197216 [consulted on 26 October 2019]



Document 3: Communiqué of the Minister of Mines of 18 August 2019.

COMMUNIQUE DU MINISTRE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE

Le vendredi 15 août 2019, des événements graves se sont produits dans la ville de BODA ; événements qui auraient pu mettre à mal les efforts déployés par le Gouvernement à réconcilier toutes les communautés vivant en République Centrafricaine, après les crises à répétition que le pays a connues de 2012 à 2015.

Comme vous le savez chers compatriotes, ces crises du fait de l'insécurité qu'elle a générée dans le pays en général et particulièrement dans toutes les zones minières, ont entraîné des conséquences graves pour le secteur minier : une désorganisation du circuit de collecte du diamant et de l'or entraînant une baisse drastique des recettes d'exportation consécutive à la fermeture des Bureaux d'achat crédibles, mais surtout le développement d'un trafic illicite à d'exportation.

Depuis quelques mois, des voix s'élèvent pour interpellier le gouvernement de ce que des quantités énormes de diamant traversent nos frontières sans que les commanditaires et les complices intérieurs soient inquiétés malgré les efforts de traçabilité du circuit mis en place par le ministère des mines grâce aux concours de nos partenaires financiers.

C'est pourquoi, le ministère des mines informé ces derniers temps grâce au partage fructueux d'informations développé entre les services des mines de la République sœur du Cameroun et de la République Centrafricaine a mis en place une stratégie de contrôle des bureaux d'achat et des collecteurs lorsque les éléments en notre possession sont probants.

Quelles informations ont déclenché les contrôles au niveau de BANIA et au niveau de BODA ?

1. Au niveau de BODA

Des transactions portant sur un lot 558,80 carats de diamant entre un bureau d'achat et des collecteurs pour une valeur de 67 millions de FCFA n'ont pas été retracées dans nos livres au niveau du BECDOR. Ce lot de diamant serait vendu sur la place de DOUBAI en transitant par le Cameroun.

La mission partie de Bangui pour un contrôle des pièces afférentes à l'exercice des achats ou ventes des métaux précieux était chargée de réconcilier les statistiques de productions et de ventes au niveau des bureaux d'achat ainsi que des collecteurs de la zone.

Après le contrôle de 3 centres secondaires le premier jour, la mission a consacré le jour suivant au contrôle des collecteurs.

C'est pendant le relevé des données des bordereaux de ventes du collecteur DJIBRILLA NOUHOU, ce dernier a été pris de malaise. Transporté à l'hôpital en urgence par le Chef de mission, il succombera quelques heures plus tard à la mosquée après avoir été exfiltré des mains du médecin.

Le Gouvernement que dirige le Premier Firmin NGREBADA sous la Haute impulsion du Président de la République Chef de l'Etat, Pr Faustin Archange TOUADERA, exprime à la famille éprouvée ses sincères condoléances.

Le Gouvernement tient à rassurer l'opinion nationale qu'une enquête judiciaire a été ouverte immédiatement par les services compétents pour établir les circonstances exactes du décès de ce compatriote.

Le Gouvernement salue par la même occasion l'intervention de l'imam de BODA, au fait de la réalité, a permis de rétablir très rapidement de calme dans la localité.

2. Au niveau de BANIA

Sur insistance des Autorités locales, le département a aussi instruit une mission dans la localité de BANIA où opère la coopérative minière E – MAÏ en partenariat avec des sujets étrangers, qui seraient devenus centrafricains par la possession de vrais/faux papiers d'identités centrafricains.

Cette mission qui a séjourné dans cette localité a découvert des transactions illicites vers le Cameroun de 3225 carats pour une somme de plus de 700 millions de FCFA carats de diamants vendus à BERTOUA.

Chers compatriotes

Voilà les faits qui se sont déroulés dans la localité de BODA que certains compatriotes s'acharnent à travestir sur les réseaux sociaux.

Je vous remercie

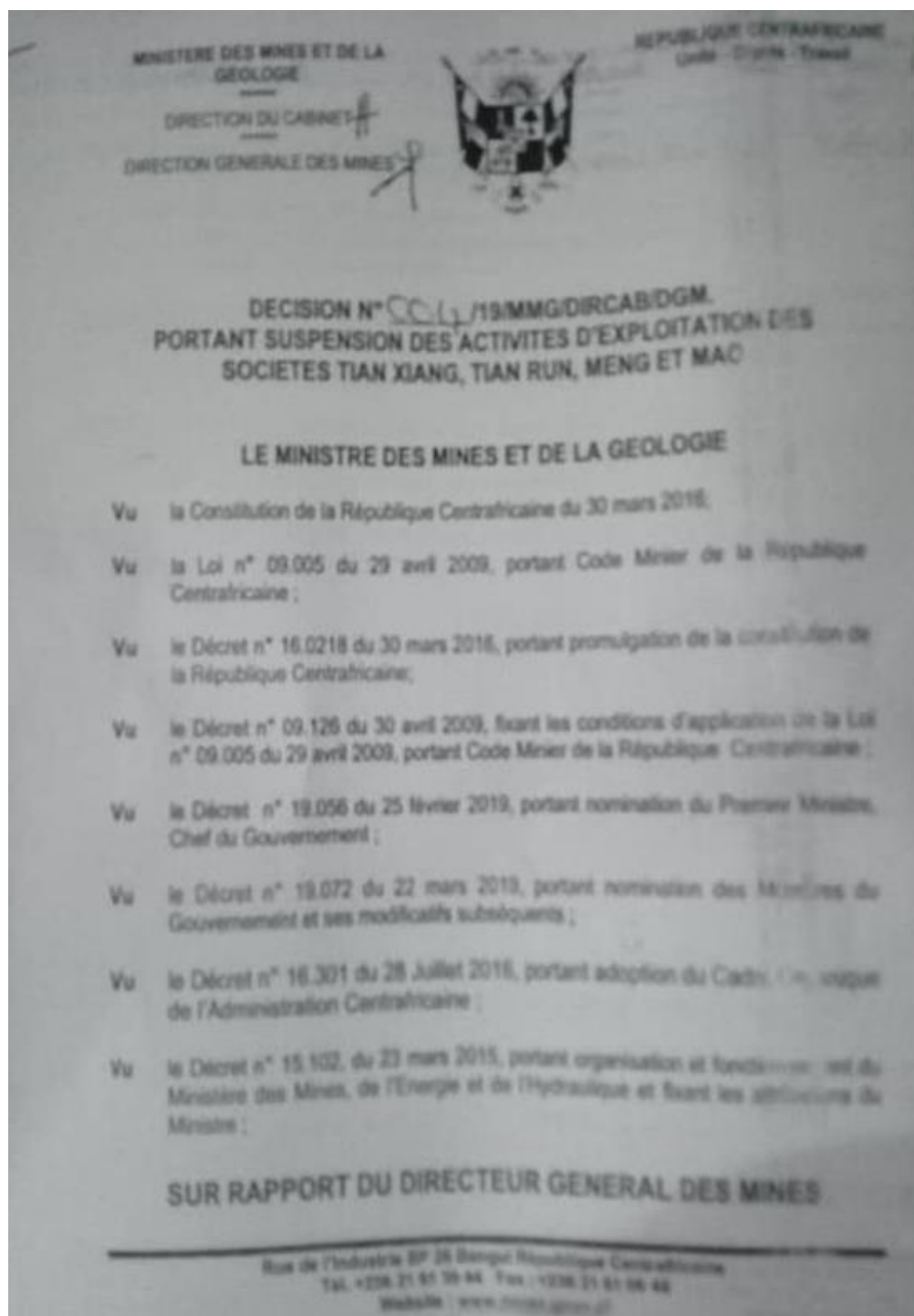
Annex 8.2: Exports of gold by the Central African Republic (2010-2018).

Based on data provided to the Panel by the Ministry of Mines on 19 October 2019.

Year	Volume of gold exported (grams)
2010	56475,71
2011	72834,51
2012	38283,66
2013	11034,1
2014	7103,77
2015	8102,63
2016	32934,78
2017	108036,87
2018	141808,27

Annex 8.3: Decision of the Ministry of Mines and Geology to suspend activities of mining companies operating in Bozoum area.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 15 May 2019.



DECIDE

Article 1^{er} : Les activités d'exploitation des Sociétés Minières TIAN XIANG, TIAN RUN, MENG et MAO basées à BOZOUUM sont suspendues jusqu'à nouvel ordre.

Motif : Non respect des textes qui régissent les activités minières en République Centrafricaine, notamment le manquement aux obligations relatives à la protection de l'environnement.

Article 2 : Les sociétés TIAN XIANG, TIAN RUN, MENG et MAO ne reprendront leurs activités qu'après avoir rempli toutes les conditions exigées par la Loi et règlement en vigueur.

Article 3 : Le Directeur Général des Mines et le Commandant la Compagnie de l'Unité Spéciale Anti-Fraude sont chargés, chacun en ce qui le concerne de la stricte application des dispositions de la présente Décision.

Article 4 : La présente Décision prend effet à compter de la date de sa signature et sera notifiée aux intéressées.

Fait à Bangui, le 25 MARS 2019



Léopold MBOLI-FATRAN
Ministre des Mines et de la Géologie

Ampliations :
SEM PR/CE.....ATCR
SEM PM/CG.....ATCR

Rue de l'Industrie BP 26 Bangui République Centrafricaine
Tél. +236 21 61 39 44 Fax : +236 21 61 06 46
Website : www.mines.gouv.cf

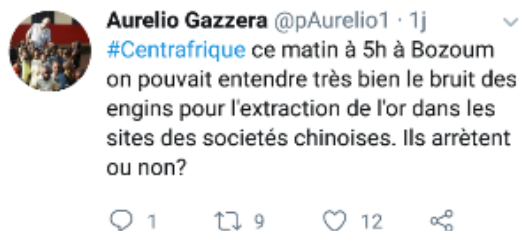
Annex 8.4: Denunciation of the continuing activities by mining companies operating in the Bozoum area.

Below examples of statements made on social networks.

Tweet posted on 4 April 2019



Posted on 19 July 2019

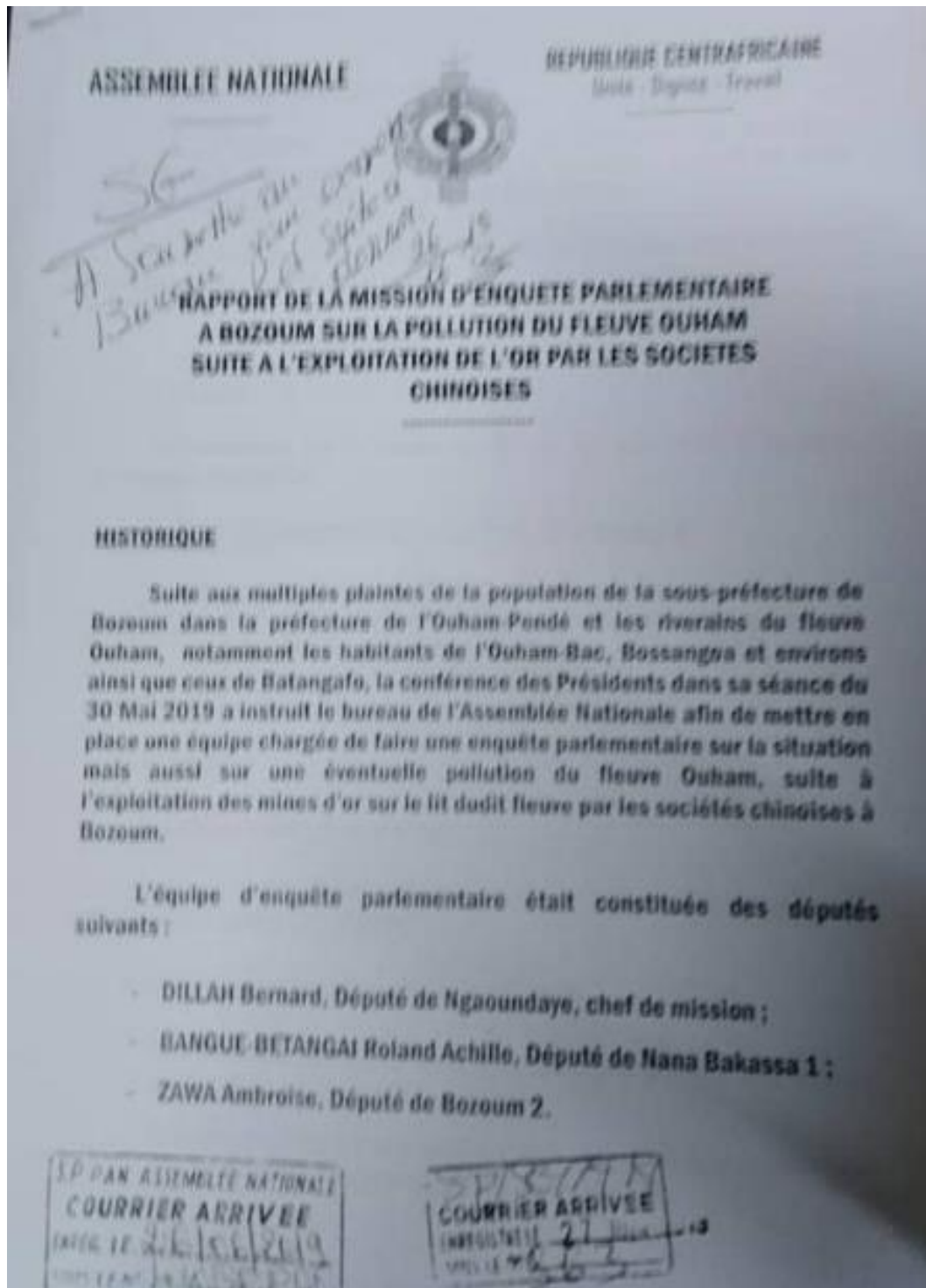


Tweet posted on 7 August 2019



Annex 8.5: Report of the parliamentary fact-finding mission.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 13 July 2019.



I. OBJECTIFS DE LA MISSION

Il est question pour la délégation de s'enquérir des conditions d'exploitation des mines d'or à Borsum et d'analyser l'impact de cette exploitation sur l'environnement et la population locale.

Il ne serait pas superflu de vérifier si les autorisations sont conformes aux dispositions constitutionnelles.

II. PERIODE DE L'ENQUETE

L'enquête s'est déroulée à deux niveaux :

Premièrement sur le terrain du 06 au 10 juin 2019 à Bozoum-Bossangoa-Ouham Bac.

III. DU DEROULEMENT DE LA MISSION D'ENQUETE

Il ressort que l'équipe a utilisé plusieurs méthodes de collecte des données sur le terrain. Il s'agit des entretiens collectifs et individuels, des réunions avec les différentes entités et couches de la société, et des échanges et réunions avec les autorités administratives, politiques, locales et religieuses.

A- BOZOUM

1- Echanges avec la population

Nous avons tenu quatre réunions pendant notre séjour et plusieurs entretiens individuels et collectifs.

Il ressort de nos échanges pendant les réunions ce qui suit :

- Les autorités locales ne sont pas informées ni associées à cette exploitation par les sociétés chinoises.
- Les poissons et la faune aquatique sont exploitées et exportées bien que ne faisant pas partie du permis d'exploitation.

- Les infrastructures et ouvrages d'art notamment les ponts sont endommagés par les gros porteurs qui emmènent les engins sur les chantiers.
- Les artisans miniers n'opèrent plus du fait de l'attribution de leurs sites aux entreprises chinoises.
- La main d'œuvre locale n'est pas utilisée sinon à moindre proportion du fait que les techniciens sont les sujets chinois et camerounais.
- Les cas de violences répétées sur la population civile, perpétrées par de nombreux FACA déployées pour la sécurisation des sites et des ressortissants chinois.
- L'absence quasi-totale des représentants du Ministère des mines car il y aurait seulement trois (03) ingénieurs géologues stagiaires pour la supervision des 16 sites en activité.
- Un des sites notamment celui de Bozoum est exploité sans autorisation (permis) d'exploitation, cela a pour conséquence l'absence d'un cahier de charges pouvant permettre à la population de bénéficier des retombées de cette exploitation.
- Pour les communes disposant de ces cahiers de charge son élaboration n'a pas été contradictoire et les bénéficiaires n'ont pas connaissance de leurs contenus.
- L'utilisation de produits chimiques dans le processus d'exploitation de l'or notamment le mercure a été signalée.
- La déforestation et la désertification résultant de l'abattage massif des arbres est à craindre.
- La pêche devient presque impossible du fait de la pollution de l'eau.
- La prostitution organisée autour des sites avec pour conséquence à court terme le développement des IST et du phénomène des jeunes filles mères.
- Une possible insurrection contre ces sociétés si rien n'est fait dans un bref délai pour mettre terme à ce mode d'exploitation.

Il est à souligner qu'en l'absence de preuve, mais de source concordante, il est fait état de l'existence d'une unité de transformation de l'or en lingot à l'insu des autorités, donc sans leur contrôle.

Toutefois, suite à nos investigations, nous avons fait le constat que deux cadres de l'administration des mines sont complices des pratiques frauduleuses des sociétés chinoises. Il s'agit de l'actuel Directeur Régional des Mines, des ingénieurs géologues stagiaires en services sur les sites et du Chef de Brigade des mines de Bozoum.

Au terme de nos rencontres avec les différentes couches de la population, il ressort que l'exploitation minière à Bozoum n'est pas bénéfique pour la population ni pour la communauté. Il est souhaitable que cette exploitation soit arrêtée sinon suspendue immédiatement pour trouver une autre méthode d'exploitation plus convenable et respectueuse de l'environnement.

Notons que la délégation a pris le soin de rappeler à la population que l'Etat a le droit de signer les contrats d'exploitation de ses richesses afin de disposer de fonds pour la mise en œuvre de sa politique. Cependant, il ne faudrait pas que ces exploitations mettent en péril la population ou détruise l'environnement et les ressources.

2- Echanges avec la partie chinoise

La délégation s'est rendue sur le site n°13 afin d'échanger avec la partie chinoise qui s'est fait représenter par le frère aîné de la présidente directrice générale assisté de Mr. Charles Serge NGANDO, ingénieur géologue stagiaire détaché par le ministère en charge des mines.

Lors de nos échanges avec ces représentants des sociétés chinoises des séries de questions leurs ont été posées.

C'est ainsi qu'en répondant à la première question qui est de savoir le nom des sociétés exerçant sur les différents sites, notre interlocuteur nous a fait savoir qu'il existe quatre sociétés à savoir :

- La société TIAN ROUN ;
- La société TIAN XIANG ;
- La société SMC MAO ;
- La société MENG.

Toutes ces quatre sociétés ont une seule Présidente Directrice Générale en la personne de Madame ZHAO BAOMEI.

De quels types de permis disposent vos sociétés ?

En réponse à cette question, le représentant de ces sociétés chinoises a fait savoir à la délégation que seul le Permis d'Exploitation Artisanal Semi-Mécanisé a été délivré aux quatre sociétés, elles n'ont pas des permis de recherche. La délégation avait émis le vœu d'obtenir les documents administratifs de ces sociétés. Malheureusement, le responsable en charge de ces dossiers n'était pas sur le site au moment de la visite. Toutefois, la délégation a eu l'assurance d'obtenir une copie auprès du ministère en charge des mines et auprès du Directeur Régional des Mines à Bouar.

Que dites-vous des inquiétudes de la population par rapport à ces exploitations ?

Il est bien normal que la population s'inquiète, mais le permis concédé vise à exploiter de l'or sur le lit du fleuve Ouham. Et pour les éventuels cas de réhabilitation dudit lit, après exploitation, un fonds séquestre est constitué dans les livres de la banque centrale.

Le montant de ce fonds doit être communiqué pour nous permettre d'apprécier et il est tout de même intéressant de connaître l'entité sensée faire la réhabilitation.

Que dites-vous de l'utilisation du mercure dans le processus d'exploitation de l'or sur ces sites ?

En aucun moment les produits chimiques sont utilisés dans le processus d'exploitation de l'or sur nos sites, non le mercure n'a jamais été utilisé.

Est-ce que le mercure peut être utilisé dans l'exploitation de l'or ?

Oui ! Le mercure permet l'attractivité de l'or mais qu'ils ne font pas recours à ce processus et réaffirme que le mercure n'est pas du tout utilisé dans leur processus d'exploitation de l'or .

Pour taire toutes divergences sur cette question un prélèvement d'eau a été fait pour être examiné au laboratoire.

Pouvons-nous avoir une idée sur le nombre des engins utilisés sur les sites

Sur chaque site il y a environ trois (03) engins de chantier qui travaillent. A ce jour il y aurait treize (13) sites aux dires de la partie chinoise et seize (16) selon nos informateurs.

Un engin consomme trois cent (300) litres de gasoil par jour, soit neuf cent (900) litres par chantier que nous devons multiplier par treize (13) sites soit une consommation journalière de onze mille sept (11.700) litres. Ce qui dégage une consommation mensuelle de deux cent quatre-vingt-douze cent (292.500) litres par mois si ces sociétés travaillent 25 jours dans le mois.

Combien d'employés sont sur le site ?

Une dizaine d'employés dont la quasi-totalité sont des étrangers notamment les chinois et les camerounais œuvrant comme des machinistes, les quelques employés centrafricains ne sont que des tâcherons rémunérés au quotidien.

Quelle est la durée d'exploitation concédée par l'Etat ?

Une concession de trois (03) ans renouvelable est donnée aux quatre sociétés chinoises.

A quand remonte le début d'exploitation faite par vos sociétés ?

Le début d'exploitation remonte au mois de février 2019. Toutefois, une suspension de deux (02) semaines a été observée suite à une instruction du ministère.

Notons ici que la population a unanimement fait mention du non-respect du côté chinois de cette instruction du ministère quant à cette suspension.

Pourriez-vous nous présenter la situation de vos productions sur les quatre (04) mois d'exploitation ?

Un cahier d'exploitation faisant état de la production journalière a été présenté à la délégation (voir en annexe). Il ressort que l'exploitation moyenne est d'environ 400 grammes à 1 kg par site et par mois. Cette situation semble inacceptable au regard des dépenses en terme de coût de production journalière.

Ces sociétés à leur dire n'exploitent pas le diamant, et aucun agent de la brigade minière sauf le CB mines de Bozoum que nous soupçonnons fortement de complicité n'intervient au moment de la production.

Une comparaison avec la quantité déclarée au niveau du BECDOR permettra d'avoir une idée précise de la quantité produite sur les différents sites d'exploitation.

3- Visites sur les sites d'exploitation

Afin de toucher du doigt les conséquences de cette exploitation décriée par la population, la délégation s'est rendue sur trois (03) sites accompagnée par les représentants des sociétés chinoises. Ainsi donc nous avons été sur le site 3 tenu par la société TIAN ROUN, le site 12 appartenant à la société SMC MAO et le site 16 de Kparet.

A l'issu de cette visite sur le terrain un constat identique a été fait d'autant que le mode d'exploitation est le même.

Ce constat fait ressortir ce qui suit :

- Le fleuve est dévié de son lit naturel, créant en certains lieux des inondations;
- Des cas d'abattage d'arbres afin d'accéder aux sites ;
- Les marigots et ruisseaux endommagés pour faciliter la circulation des engins ;
- Le lit du fleuve érigé en montagne de gravier ;
- Le bradage des ressources nautiques ;
- La pollution de l'eau.

B- BOSSANGO

Une grande réunion publique a regroupé toutes les sensibilités et couches de la population à la Mairie de Bossangoa le 10 juin 2019. Etaient présents les autorités administratives et politiques, les autorités locales et religieuses, ainsi que des militants de la société civile, des femmes et des jeunes de la localité.

Nous avons enregistré la présence de deux (02) députés lors de cette réunion de haut niveau. Il s'agit des honorables :

- Marc DELORO, Président du collectif des députés de l'Ouham
- Barthelemy BANABONA, député de la circonscription de Bossangoa 1.

La réunion de la Mairie de Bossangoa fait suite à la visite effectuée par la délégation la veille dans la commune de l'Ouham-Bac.

Ce qui ressort de ces deux rencontres font état de ce que :

- Les cas d'avortement sont en augmentation depuis la pollution du fleuve ;
- Les difficultés d'accéder à de l'eau saine pour la consommation ;
- L'inexistence des forages ;

- Le développement des démangeaisons surtout vaginales,
- La disparition voire la fuite des espèces aquatiques ;
- La rareté d'approvisionnement en poisson frais ;
- La multiplication des cas de décès dans les villages de pêcheurs ;
- Une possible insurrection (révolte) si rien n'est fait.

Notons que dans les échanges et de manière répétée, les participants ont pris à partie les députés, invoquant leur possible complicité ou encore leur éventuelle corruption afin d'autoriser ces exploitations abusives.

IV. DES OBSERVATIONS

Il découle de cette visite d'enquête parlementaire que l'exploitation de l'or par les entreprises chinoises à Bozoum n'est pas rentable pour l'Etat, et préjudiciable pour la population et pour l'environnement.

En effet, le mode d'exploitation utilisé ne respecte pas l'environnement, et le fait de ne rien faire est apparenté à un bradage de nos ressources avec la complicité de certains responsables du Ministère des mines.

Les violences perpétrées par les FACA (en nombre impressionnant) déployés pour sécuriser les sites sur la population civile à l'heure où le peuple réclame son armée est à dénoncer pour que des mesures rigoureuses soient prises à l'encontre des auteurs de ces actes et de leurs commanditaires.

Le désastre écologique constaté sur le terrain est de nature à justifier l'arrêt immédiat sans condition de ces exploitations.

La disparition des espèces protégées et de nos ressources aquatiques n'est qu'une question de temps.

Les inquiétudes sur la santé de la population doivent faire objet d'une préoccupation gouvernementale.

Nous appelons les organisations des défenses de droit de l'homme à s'emparer de cette question.

La santé publique est menacée dans l'Ouham-Pende et l'Ouham, car personne ne peut prétendre qu'avec cette pollution, la population ne soit pas en danger, surtout que celle-ci utilise l'eau du fleuve pollué.

L'exploitation sur le terrain n'a rien d'artisanal car de gros engins sont massivement utilisés.

Il ressort de nos investigations qu'aucun des permis attribués à ces sociétés n'a reçu au préalable l'autorisation de l'Assemblée Nationale au terme de l'art. 60 de la Constitution de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016.

En somme, si rien n'est fait dans un délai raisonnable, la perte de confiance envers les autorités s'accroîtra et le risque d'une mutinerie de la population serait évident car la situation ne saurait être acceptée.

V. DES RECOMMANDATIONS

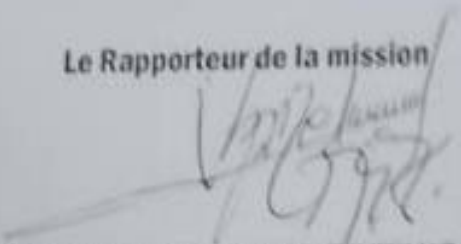
Parvenu au terme de notre enquête, nous recommandons au gouvernement :

- d'arrêter sans délai les travaux d'exploitation des mines d'or à Bozoum et les environs.
- d'envoyer sur le terrain une mission mixte (gouvernement, parlement, sociétés civiles et experts) pour examiner l'impact de ces exploitations d'autant que la question d'utilisation des produits chimiques a été évoquée.
- qu'une équipe médicale soit déployée sur le terrain afin de faire des prélèvements d'échantillons pour un examen contradictoire pouvant apaiser la population.

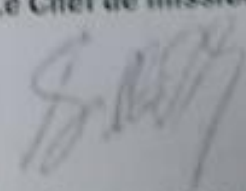
- que le bureau de l'Assemblée Nationale autorise un audit de la Cour des comptes et une enquête judiciaire sur l'éventuelle implication frauduleuse de certains parlementaires et membres du gouvernement ou cadres du ministère en charge des mines dans le processus d'obtention des permis d'exploitation.
- Le changement sans délai des cadres de la direction régionale des mines, les géologues présents sur le terrain et ceux de la brigade des mines de Bozoum.

Fait à Bangui, le 25 Juin 2019

Le Rapporteur de la mission


Hon. Rolland A. BANGUE BETANGAI

Le Chef de mission


Hon. Bernard DILLAN

Annex 8.6: Incidents of 27 April 2019 in Bozoum.

Below a narrative of the incidents involving the priest of Bozoum. This narrative was corroborated by a confidential report obtained by the Panel on 29 April 2019.

FOR IMMEDIATE RELEASE

Local priest detained by the army in Central African Republic as he documents ecological disaster by Chinese mining company

Bozoum, CAR. Saturday 27 April 2019.

By Aurelio Gazzera, Carmelite. (<http://bozoumfr.blogspot.com/>)

This morning, Saturday 27 of April, I wanted to look at the situation about the Ouham river, and the four Chinese mining companies present to extract gold.

I take some photos, and some video of the works that have practically continued (Editor's note: this extraction was declared illegal and the four Chinese companies were ordered to stop on 25 March 2019).

When I start my way back to the mission, a soldier comes toward me and orders me to stop. He is armed, and I do not really trust him, so I tell him I just want to continue on my way. He then calls by radio other soldiers, who arrive immediately.

They ask me why I had come to take photos... and I tell them that it is not forbidden, even less so because I was not even at the work area but on the other side of what was the Ouham river (Editor's note: the riverside is destroyed and polluted, see photo at the end of document). They are very upset, and they threaten me, they yell and pull away my camera and my phone, then pat me down and search my pockets.

They walk with me to the place where I left my car, and there they tell me I am arrested! One of them asks me whether I am not ashamed, as a man of God, to be doing "that kind of thing". I reply that I am rather ashamed of him, who is supposed to protect the country, and not to sell it to foreigners...

Since I insist that I was not on the works area, they want me to show them where I was when I took the photos. We start walking again, under the sun at full force, and we do for the third time the 1.5 km. Afterwards we go back to my car, of which they had already taken the keys, they make me climb in the back seat and depart at high speed toward the "Brigade Minière" (donation of the Chinese!!!). But we have to go across the city of Bozoum and the people looking on understand immediately that there is a problem.

When we arrive to the Brigade Minière, a large group of young people, women and other people arrive, yelling and demanding that I am liberated. The situation is almost comical: the soldiers do not know

what to do, and there I am waiting... After a few minutes, they decide to let me go, but I demand to have my camera and my phone back.

Finally, I come out of the Brigade Minière. The large group celebrates loudly and I leave by motorcycle (the car keys had not yet arrived back). The entire population of the city are in the streets, happy that I have been freed, but also very angry toward the authorities, and above all against the Chinese mining company.

I go back home, but in the meantime the city is really in upheaval: the people set up road blocks, and a car of the Chinese company is set on fire.

The crowd intends to go toward the mining works, to chase the Chinese away. Then I return to the city with the Prefect and the Public Prosecutor, and we try to calm down the people. But exactly at the same time a vehicle of the FACA (armed forces of Central Africa), arrives at high speed with about ten soldiers. They are armed, but the crowd (already between 3000 and 4000 people) moves toward them and forces them to back away. When they are close to the vehicle, the soldiers start shooting toward the people at point-blank range: we all throw ourselves to the ground, and thanks to the Lord there are no casualties!

Finally, they leave. I bring back the crowd to the center of the city, I climb on one of the road blocks and thank them, but I tell them to please go back to their homes, and do not commit more violent acts. I also say that the problem of the salvage exploitation of the river has to be solved according to the law.

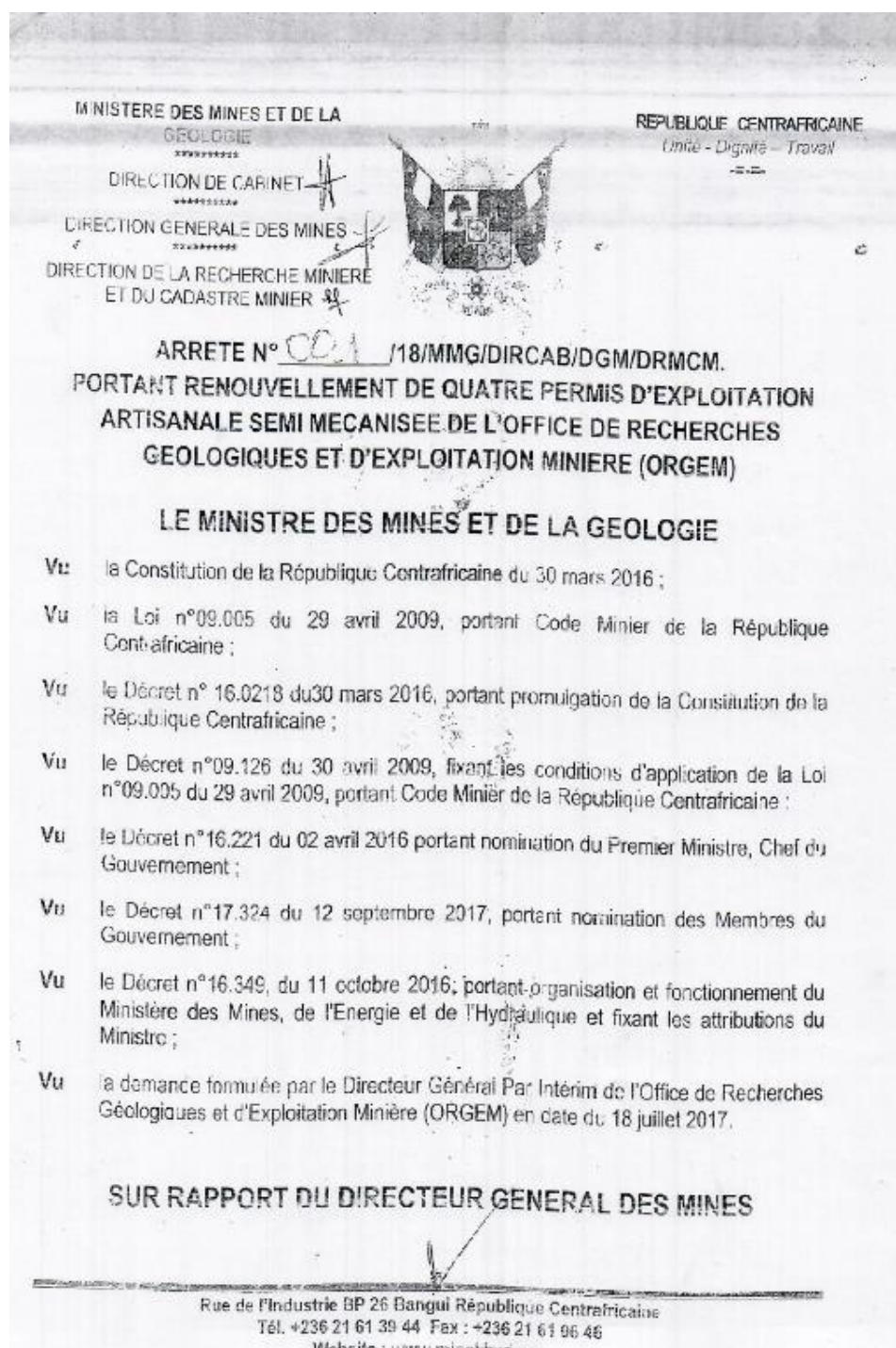
And they leave!

Merci na Nzapa. Thanks be to God!

Father Aurelio Gazzera (gazzera.aurelio@gmail.com)

Annex 8.7: Mining permits for areas located in areas controlled by armed groups.

Available at <http://www.finances-budget.cf/documents/permis-d-exploitation/permis-miniers> [consulted on 25 October 2019].



ARRETE

Article 1 : Il est accordé à l'Office de Recherches Géologiques et d'Exploitation Minière (ORGEM) le renouvellement de quatre (04) Permis d'Exploitation Artisanale Semi Mécanisé (PEASM) portant les numéros n°002_13, 003_13, 004_13 et 004_13, situés respectivement dans les zones de Bria, Gadzi, Boda et Bania pour une validité de trois (03) ans, renouvelable par période de trois (03) ans chacun.

Article 2 : Lesdits Permis, valables pour l'Or et le Diamant, sont des polygones couvrant une superficie totale de 4 km², et sont définis par les coordonnées Géographiques suivantes :

Permis de Bria

Points	A	B	C	D	Centre
Longitude E	22°00'47,6"	22° 00'59"	22° 00'59"	22°00'47,6"	22° 00' 59"
Latitude N	6°25' 9,94"	6°25'9.94"	6° 24' 22"	6° 24' 22"	6° 24' 46"

Permis de Gadzi

Points	A	B	C	D	Centre
Longitude E	16°41'49,8"	16°42'56,6"	16°42'56,6"	16°41'49,8"	16°42'23"
Latitude N	4° 33' 53,5"	4°33' 53,5"	4°33'37,5"	4°33'37,5"	4°33'45,5"

Permis de Boda

Points	A	B	C	D	Centre
Longitude E	17°17'26,8"	17°18'8,89"	17°18'8,89"	17°17'26,8"	17°17'47.9"
Latitude N	4° 6' 47,59"	4° 6' 47,59"	4° 6' 22,3"	4° 6' 22,3"	4° 6' 35"

Permis de Bania

Points	A	B	C	D	Centre
Longitude E	16°8'40,2"	16°9'27,43"	16°09'27,43"	16°8'40,2"	16°8'40,2"
Latitude N	4° 3' 19,2"	4° 3' 19,2"	4° 2' 56,4"	4° 2' 56,4"	4° 3' 7,8"

Article 3 : L'ORGEM doit exploiter les substances minérales de façon rationnelle, en respectant les normes de santé publique et de sécurité au travail, de

Rue de l'Industrie BP 26 Bangui République Centrafricaine
Tél : +236 21 61 59 44 Fax : +236 21 61 06 46
Website : www.minenhvd.org

préservation de l'environnement et de commercialisation des produits conformément à la réglementation en vigueur.

Article 4 : l'ORGEM doit tenir à jour :

- Un registre indiquant l'effectif du personnel œuvrant sur ces chantiers ;
- Un registre de production et de vente mentionnant les productions mensuelles et les ventes effectuées.

Article 5 : les registres de production et de vente doivent être présentés sur toute réquisition et tout contrôle des Agents des Mines et de la Répression des fraudes.

Article 6 : Les travaux d'exploitation feront l'objet de rapport d'activité à adresser d'une part, au Ministre en charge des Mines et d'autre part au Directeur Général des Mines et de la Géologie.

Article 7 : Le présent Arrêté qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié partout où besoin sera.

Fait à Bangui, le 04 JAN 2018



Léopold MBOLI FATRAN
Ministre des Mines et de la Géologie

MINISTRE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE

DIRECTION DE CABINET

DIRECTION GENERALE DES MINES

DIRECTION DE LA RECHERCHE MINIERE
ET DU CADASTRE MINIER

SERVICE DE LA DOCUMENTATION
ET DU CADASTRE MINIER

REPUBLICQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail



ARRETE N° 035/18/MMG/DIRCAB/DGM/DRMCM/SDCM
PORTANT ATTRIBUTION DE QUATRE (04) PERMIS D'EXPLOITATION
ARTISANALE SEMI-MECANISEE POUR L'OR ET DIAMANT A LA SOCIETE
LOBAYE INVEST SARLU

LE MINISTRE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016 ;
Vu la Loi n° 09.005 du 29 avril 2009, portant Code Minier de la République Centrafricaine ;
Vu le Décret N° 16.0218 du 30 Mars 2016, portant promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine ;
Vu le Décret n° 09.126 du 30 avril 2009, fixant les Conditions d'Application de la Loi n° 09.005 du 29 avril 2009, portant Code Minier de la République Centrafricaine ;
Vu le Décret n° 16.221 du 02 Avril 2016, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;
Vu le Décret n° 17.324 du 12 septembre 2017, portant nomination des Membres du Gouvernement ;
Vu le Décret n° 16.349, du 11 Octobre 2016, portant organisation et fonctionnement du Ministère des Mines, de l'Energie et de l'Hydraulique et fixant les attributions du Ministre ;
Vu la demande formulée en date du 23 Mars 2018, par Monsieur **EVGENII KHODOTOV**, Directeur Gérant de la Société **LOBAYE INVEST**.
Vu la quittance du Versement du Trésor Public n° 035703 du 30 Mars 2018.

SUR RAPPORT DU DIRECTEUR GENERAL DES MINES



Rue de l'Industrie BP 26 Bangui République Centrafricaine
Tél. +236 21 61 35 44 Fax : +236 21 61 06 46
Web : www.mines-geologie.gov.cf

Article 3 : La Société LOBAYE INVEST doit tenir à jour :

- Un registre indiquant l'effectif du personnel œuvrant sur ces chantiers et leurs qualifications;
- Un registre mentionnant les productions et les ventes effectuées.

Article 4 : Les travaux d'exploitation feront l'objet de rapports d'activités semestriels qui seront adressés d'une part, au Ministre en charge des Mines et d'autre part au Directeur Général des Mines.

Article 5 : Le présent arrêté qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le 04 AVR 2018



Leopold MBOLI FATRAN



ARRETE

Article 1^{er} : Il est accordé à la **Coopérative Minière Minerva Africa**, cinq (05) Permis d'Exploitation Artisanale Semi-Mécanisée sous le numéro **n°195** dans le secteur de AGOUDOU MANGA dans la Sous-préfecture de Bambari pour une période de validité de trois (3) ans renouvelable.

Article 2 : Lesdits Permis, valables pour l'Or et le Diamant, sont un polygone couvrant une superficie de 5 km², soit 500 hectares et sont définis par les coordonnées géographiques suivantes :

Points	Longitude Est	Latitude Nord	Aire (ha)	Localité
A	20° 52' 40,79946"	5° 56' 6,97866"	500	AGOUDOU MANGA (BAIDOU)
B	20° 52' 42,23856"	5° 55' 52,90881"		
C	20° 52' 11,70861"	5° 55' 13,56438"		
D	20° 50' 42,15724"	5° 55' 0,686172"		
E	20° 50' 6,338292"	5° 54' 34,31386"		
F	20° 49' 54,47283"	5° 53' 42,29656"		
G	20° 49' 38,72694"	5° 53' 51,75438"		
H	20° 49' 51,11047"	5° 54' 50,34258"		
I	20° 50' 34,42106"	5° 55' 18,45004"		
J	20° 51' 50,26392"	5° 55' 40,54540"		

Article 3 : La **Coopérative Minière MINERVA AFRICA** doit tenir à jour :

- Un registre indiquant l'effectif du personnel œuvrant sur ces chantiers et leurs qualifications;
- Un registre mentionnant les productions et les ventes effectuées.

Article 4 : Les travaux d'exploitation feront l'objet de rapports d'activités trimestriels qui seront adressés d'une part, au Ministre en charge des Mines et d'autre part au Directeur Général des Mines.

Article 5 : Le présent arrêté qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le 2^e SEPT 2018


Léopold MBOLI FATRAN
 LE MINISTRE

Annex 9.1: Cpy of Nourredine Adam’s Sudanese passport featuring the name of Mohamed Adam Brema Abdallah.

